أوراق عمـــــــــل

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

الحركات الاجتماعية متعدية القومية:
الحالة التونسية

آمنة السماري، فؤاد غوربلي،
المولدي قسومي، رامي خويلي

الحركات الاجتماعية متعدية القومية:
الحالة التونسية

آمنة السماري
فؤاد غربالي
المولدي قسومي
رامي خويلي

تحرير: إسلام الربيعي

2

حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمتين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والصحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت. كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة الى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدوّنة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفري شريكاً فاعلاً بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء إلتزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامجه البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

+961-1-350 000-1 ext 4469
asfariinst@aub.edu.lb
ActiveArabVoices.org
AsfariInstitute

Bridging Academia and Activism

قائمة المحتويات

2 حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

6 تمهيد

إسلام الربيعي

17 الأطراف الفاعلة في الانتقال الديمقراطي في تونس المجتمع المدني والعدالة الانتقالية

آمنة السماري

39 سياسات التقشف والحركات الاجتماعية في تونس خارطة مسحية للفاعلين

فؤاد غوربلي

5

55 الحق في الموارد الطبيعية وديناميكيّة التّنظّيم الاحتجاجي في تونس بعد ٢٠١١

المولدي قسومي

77 صامدات: مسيرة المرأة التونسية نحو المساواة والكرامة

رامي خويلي

تمهيد

إسلام الربيعي
باحث مشارك في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة.

تعتبر تونس بمثابة الشرارة الأولى لاندلاع رياح التغيير التي شهدتها المنطقة بدايةً من 2011 وحتى الآن، فمنذ ذلك التاريخ وقد تغير شكل المنطقة كليًا، وتغير معها الأسماء والقواعد والسياسات التي ظلت حاكمة للمنطقة على مدار عقود، لنرى فاعلين جدد على كل المستويات، كل طرف يحاول فرض أجندته، ويختلف حجم التغيير من تجربة إلى أخرى على حسب حجم التأثير الذي يتركه هؤلاء الفاعلين في بلدانهم.

حين ننظر من بعيد لا بد أن نرى أن مصير هذه المنطقة مرتبط ببعضه وأن الأسباب المحفزة «للربيع العربي» في بلدان المنطقة متشابهة إلى حدٍ بعيد؛ ففي حين كان شعار الثورة التونسية «شغل، حرية، كرامة وطنية»، جاء شعار الثورة المصرية ليكون «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، والذي تحول في انتفاضة لبنان إلى «خبز، حرية، عدالة اجتماعية»، وكذلك حورته السودان في ثورتها ليصبح «حرية، سلام، عدالة»، ناهيك عن الهتاف الذي لم يغب أن أي حراك في المنطقة بداية من تونس في 2011 ونهاية بالعراق في 2019، وهو «الشعب يريد اسقاط النظام»، ما نريد أن نصل إليه هنا أن كل حراكات المنطقة قد خرجت من نفس البوتقة: المطالبة بتحسين المعيشة؛ «عدالة» و«كرامة وطنية» والمطالبة بالتحرر «حرية» من بطش الدولة البوليسية التي يعيشون تحتها.

يمكن أن نرى قاسم مشترك بين كل هذه الحراكات، ففي الوقت الذي كان انتحار البوعزيزي في تونس احتجاجًا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية هو شرارة انطلاق الثورة التونسية، نجد -من ناحية أخرى- أن مقتل الشاب المصري خالد سعيد -والذي أصبح فيما بعد أيقونة الثورة المصرية- على يد قوات الأمن بطريقة وحشية شرارة اندلاع للثورة المصرية، وفي تشابه آخر نرى كيف كان مقتل محسن فكري في المغرب شرارة الاندلاع لحراك الريف في المغرب. نقطة أخيرة يمكن أن نراها متشابهة بين المغرب وتونس حين ننظر للضحيتين اللذين كانا شرارة الاندلاع لثورتيهما أن كلاهما كانا يعيشان في مدينتين مهمشتين اقتصاديًا ويعانيان من ضيق العيش من ناحية وملاحقة أجهزة الأمن الفاسدة من ناحية أخرى.

بدأت الحراكات في المنطقة العربية من نفس نقطة الانطلاق وهي الثورة على الفساد والاستبداد السياسي والمطالبة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن في الأخير نرى أن هناك تجارب قد قطعت أشواطًا في سبيل تحقيق هذه المطالب دون غيرها، تأتي على رأسهم التجربة التونسية، فما هي الأسباب والفرص التي سنحت للتجربة التونسية دون غيرها لكي تحقق بعض الانجازات؟ فقد حققت التجربة التونسية عددًا من الإنجازات في سبيل الديمقراطية والحكم الرشيد مقارنة ببقية التجارب الأخرى والتي

قد تكون شهدت تراجعًا على المستويين الاقتصادي والسياسي مقارنة بمرحلة ما قبل الحراك وهنا يمكن أن نستشهد بمثالين، الحالة المصرية والتي ترضخ تحت حكم عسكري سلطوي في الفترة الحالية وتشهد أزمة اقتصادية في نفس الوقت، والمثال الآخر الحالة السورية والتي تشهد حربًا أهلية طاحنة منذ اندلاع ثورتها في 2011، وهو ما حدث أيضًا في الحالتين اليمنية والليبية وقد تدخل في التجارب الثلاث الأخيرة المصالح الدولية والإقليمية في المنطقة فتحولت لنقاط نزاع على النفوذ والثروات والعمل من جانب الأنظمة التقليدية في المنطقة لإفشال أي مساع لتحقيق تحول ديمقراطي كانت تسعي له ثورات المنطقة، وهو ما نجحت فيه تونس من تجاوزه وتجاوز معه الاستقطاب السائد في المنطقة، والذي كان احد أسباب نجاح -ونجاة- التجربة التونسية حتى الآن.

لقد واجهت التجربة التونسية العديد من الصعوبات المتعلقة بالتشريعات في مرحلة ما بعد «سقوط الديكتاتورية» وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، كذلك واجهت تونس أزمة اقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والتهميش الاجتماعي، مما أدى لأن تصبح تونس من أوائل الدول المصدرة للمهاجرين غير النظاميين لإيطاليا، أيضًا واجهت ارتفاع نسب الانتحار -بين الشباب تحديدًا- في ظل الأزمات الاقتصادية التي واجهت البلاد وسوء إدارة الموارد الطبيعة التي تمتلكها تونس، من ناحية أخرى نرى الاستقطاب السياسي ما بين التيارات المحافظة والتيارات التقدمية.

كل هذه العوامل يجب أن نأخذها في عين الاعتبار حين نتحدث عن التجربة التونسية، حتى نتخلص من فكرة الاستثناء التونسي، وندرك -حقًا- أن التجربة التونسية واجهت الكثير من العراقيل في سبيل بقائها على مسار التحول الديمقراطي وعدم الحيد عنه كتجارب المنطقة الأخرى.

يرصد هذا التقرير الوطني عن تونس جانب من الحركات الاجتماعية متعدية القوميات التي ظهرت في المنطقة ونشطت بعد الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي، دون إغفال الحركات التي نشطت قبل ثورة 14 جانفي/يناير 2011 والتي استمر نشاطها لما بعد هذا التاريخ. أطلق معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأمريكية في بيروت هذا المشروع منذ أكثر من سنة وقد صدر سابقًا النسخة المصرية من المشروع تحت عنوان: **«الحركة الاجتماعية متعدية القومية: الحالة المصرية»**[1]، كذلك أصدر المعهد النسخة اللبنانية من هذا المشروع باللغتين الإنجليزية والعربية تحت عنوان **«التعبئة والدعوة منذ عام 2011: حالة لبنان»** ونحن نضيف الآن للمكتبة العربية النسخة التونسية بالتزامن مع إطلاق النسخة المغربية تحت عنوان: **«الحركة الاجتماعية متعدية القومية: الحالة المغربية»**. يجب الإشارة إلى أنه في المخطط الأصلي لهذا المشروع كان يجب الخروج مبكرًا بالنسخة التونسية ولكن سبب اعتذار د. حمزة المؤدب عن كتابة ورقته، والتي كانت من المفترض أن تنضم للتقرير، بعض التأخير في تحرير التقرير وخروجه في الوقت المحدد سلفًا، إلا أننا أخيرًا

[1] عمرو عادلي (محرر)، الحركة الاجتماعية متعدية القومية: الحالة المصرية، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
http://www.activearabvoices.org/uploads/817/80849840/4/8/0/jan19_-_tsm_egypt_final__digital__-_jm.pdf

نجحنا في إخراج التقرير، ساعين بذلك لإثراء المكتبة العربية، وتقديم إضافة جديدة في حقل العلوم الاجتماعية بشكل عام ودراسات التحول الديمقراطي بشكل خاص.

يشتمل التقرير على أربع أوراق تحاول أن تغطي أمثلة على المساحات التي حاول المجتمع المدني التونسي شغلها والتأثير فيها. جاءت الورقة الأولى لتركز على الدور الذي لعبه المجتمع المدني لتحقيق العدالة الانتقالية والسعي لأن تكون عملية التحول الديمقراطي التي تمر بها البلاد في مسارها الصحيح، مع الاخذ في عين الاعتبار تجارب التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية السابقة، أما الورقتين الثانية والثالثة فترصد الدور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المدني ووسائل الضغط والمحاسبة والمساءلة لصانعي القرار فيما يتعلق بقراراتهم الاقتصادية وتحديدًا في قراراتهم المتعلقة بسياسات التقشف والعدالة التوزيعية وسوء إدارة الموارد الطبيعية للدولة. وتهتم الورقة الرابعة بالدور النسوي كنموذج للحركات الاجتماعية التونسية العابرة للقومية وتسليط الضوء على المكتسبات التي حققتها ناهيك عن الأدوار الجديدة والمبتكرة التي لعبتها الناشطية النسوية في الحراك التونسي.

المجتمع المدني وإرساء العدالة الانتقالية

تبني المجتمع المدني في تونس إجراءات الانتقال الديمقراطي عقب الإطاحة بنظام بن علي، فاتحةً طريق لدعم مطلبي التغيير والإصلاح السياسيين. وتعتبر التجربة التونسية من أنجح تجارب التحول الديمقراطي في المنطقة، وإن كانت مازال طور الاستكمال، ويرجع الفضل في ذلك إلى وعي وإصرار المجتمع المدني بكافة أطيافه في تونس على بناء ضمانات قانونية ومؤسسية ضد السلطة والفساد. أدركت مكونات المجتمع المدني [2] بعد الإطاحة بنظام بن علي أهمية العبء المُلقى على عاتقهم في سبيل دفع عملية التحول الديمقراطي وإرساء العدالة الانتقالية.

في هذا السياق تقدم الورقة الأولى للباحثة آمنة السماري ثلاثة أدوار رئيسية لعبها المجتمع المدني في تونس في سبيل إرساء العدالة الانتقالية، أولًا: التأسيس للعدالة الانتقالية كمفهوم وذلك على الرغم من عدم تداوله أو العمل به قبل 2011، وهو ما يمكن تفهمهم في ظل فساد الطبقة السياسية والديكتاتورية المستشرية طيلة حكم بن علي الذي استمر لأكثر من عقدين، ومن ثم كان على المجتمع المدني أن يلعب دوره في توضيح المفهوم وشرح آليات تنفيذه، فقامت منظمات المجتمع المدني بعقد المؤتمرات وورش العمل لشرح المفهوم وإسقاطه على أرض الواقع. أما الدور الثاني فتمثل في بناء إطار قانوني للعدالة الانتقالية ومحاولة تنفيذه على كامل التراب التونسي، وأخيرًا ما يمكن تسميته الدور الوقائي لحماية منجزات المرحلتين السابقتين من خلال تقديم المساعدة لهيئة الحقيقة والكرامة لمقاومة

[2] وصل حجم منظمات المجتمع المدني 21116 بين مبادرة وحزب وجماعة ضغط وجمعية ومؤسسة حقوق إنسان وغيرها من أشكال التنظيم المدني في تونس في حين أن هذا الرقم كان فقط قبيل الثورة 9343 غالبهم تحت سيطرة الحزب الحاكم آنذاك

الصعوبات والعراقيل المهددة لمسار العدالة الانتقالية ككل.

اتسمت الفترة التالية على الإطاحة بنظام بن علي ما أسمته السماري «عدم الثبات» وهو متوقع في مراحل التحول الديمقراطي وفقًا للتحديات المهمة لهذا الموضوع حيث تتسم هذه المرحلة بمقاومة من قبل فلول النظام السابق لمحاولة استرجاع سلطتهم ونفوذهم عقب أفول مرحلة الحشد في الميادين التونسية, وذلك في مواجهة تنظيمات وحركات جديدة تحاول إرساء قواعد جديدة للعملية السياسية والاجتماعية في البلاد. يمكن ملاحظة تأرجح دور الدولة ما بين دعم عمليات العدالة الانتقالية وبين التراجع عن ذلك في أوقات أخرى من خلال تتبع القوانين التي صدقت عليها فيما يتعلق بتعويض الضحايا وجرحى الثورة والدفع للتحقيق في الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان, وفي أوقات أخرى إصدار قوانين ضد مسار العدالة الانتقالية وممارسة انتهاكات ضد الاحتجاجات والحراكات.

جاء دور منظمات المجتمع المدني كداعم لدور الدولة الإيجابي على طريق العدالة الانتقالية, فمثلًا حينما قامت الحكومة الانتقالية بمبادرة لإنشاء لجان لتقصي الحقائق, قامت منظمات المجتمع المدني بدور المحفز من خلال عقد الندوات والمؤتمرات للتعريف بمفهوم العدالة الانتقالية وآليات تحقيقه, بل إن دور المجتمع المدني هنا يعتبر سابق على مبادرات الدولة ومثال على ذلك مبادر ة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والتي اهتمت بتكوين لجنة تقصي حقائق حول الانتهاكات التي حدثت بحق النساء في الثورة, ومثال آخر على ذلك تجمع عدد من المحاميين وتحريك دعاوي فساد مالي ضد بن علي, عُرفت هذه المجموعة فيما بعد بمجموعة «ال25 محامي.

كما جاء نشاط المجتمع المدني في هذه المرحلة الفارقة متنوعًا فشمل ندوات تثقيفية للتعريف بمفهوم العدالة الانتقالية وآلياته والاطلاع على التجارب المشابهة, ونشر كذلك مبادئ التقاضي الاستراتيجي لرفع الدعاوي ضد النظام السابق وتوجيه تهم الفساد المالي والسياسي له, وقد نجح نشاط المنظمات المحلية في التوسع والتعاون مع منظمات دولية إيمانًا منهم بأهمية الدعم الدولي في المرحلة الانتقالية, مثل التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة محامون بلا حدود وغيرهما من المنظمات الدولية والهيئات المانحة التي تعمل على نشر ودعم مبادئ العدالة الانتقالية لتعزيز التغيير السياسي السلمي.

نتيجة لكل هذا النشاط, توج كفاح منظمات المجتمع المدني في مرحلته الأولى بالتصديق على قانون رقم 53 لسنة 2013. وقد جاء هذا القانون نتيجة التفاعل بين الجهات الرسمية مثل وزارة العدل والقضاء التونسي, والجهات غير الرسمية مثل منظمات حقوق الإنسان وكذلك الأحزاب السياسية, ممثلًا إطارًا توافقيًا بين كل الأطياف في تونس لمواجهة إرث 50 عامًا من انتهاكات حقوق الإنسان في تونس.

لم يتوقف دور المجتمع المدني عند هذا الدور, مدركًا أن الطريق ما زال في بدايته, وبناءً عليه كان الدور الثاني الذي يطمح فيه هو أن يكون عنصرًا فاعلًا في تشكيل

الإطار القانوني الحاكم لمرحلة العادلة الانتقالية, وفي سبيل ذلك اتبعت المنظمات عددًا من الاستراتيجيات منها ما اتخذ طابع المبادرة والجزء الآخر كان مجرد رد فعل على الانتكاسات التي شهدتها العملية بين الفترة والأخرى.

تعتبر أولى الخطوات التي اتسمت بطابع المبادرة هو إنشاء عدد من الجمعيات المهتمة بمفهوم العدالة الانتقالية والتي تسعى لترسيخه ضمن مفاهيم المرحلة الانتقالية التونسية, بالإضافة إلى الجمعيات التي أنشأها ضحايا وذوي ضحايا انتهاكات نظام بن علي, ويجب القول إن هذا النوع من الجمعيات وسع من دوائر المهتمين والفاعلين في الشأن العام كما رسخ للمشاركة المجتمعية في العملية الانتقالية في تونس, وساهم في العملية التشريعية من خلال تقديم مشاريع قوانين ومقترحات تشريعية.

على الرغم مما سبق, أشارت السماري إلى نقطتين سلبيتين فيما يتعلق بنشاط الجمعيات, الأولى أنه لم يكن هناك مفهوم سائد أو وجهة نظر موحدة حول مفهوم العدالة الانتقالية, وهو ما يصعب تحقيقه بالتأكيد وقد ظهر فيما بعد كيف أن تنوع المنطلقات والأفكار أثرى العملية برمتها ولم يضعفها, أما السلبية الثانية هو خضوع أجندات هذه الجمعيات في بعض الأحيان لما أسمته «إكراهات التمويل» أو ما يسمى في بعض الأدبيات الأخرى «دكتاتورية الواصل للتمويل» [3] أو «مشروطية المانحين» لا يمكن إنكار مدى إشكالية النقطة الثانية التي طرحتها السماري وأن الجهات المانحة قد تفرض سياساتها وأجندتها, ولكن من ناحية أخرى يجب أن ننظر لنقطتين, الأولى مدى وعي المجتمع المدني التونسي بأهدافه والسير في سبيل تحقيقها, والثانية مراعاة أن هذه السردية دائمًا ما يتبناها فلول الأنظمة في المراحل الانتقالية لعرقلة عمل المنظمات واتهامها بتنفيذ أجندات خارجية وتلقى تمويل خارجي.

ظهر في تونس 3 فرق تعاملوا مع العدالة الانتقالية, الأولى هم معارضي العدالة الانتقالية, من عناصر نظام بن علي اللذين طمحوا أن يكونوا جزء من ترتيبات المرحلة الجديدة, أما النوع الثاني فنجد الفاعلين المباشرين المتمثلين في الغالب في الجهات الرسمية المحاولة تثبيت الأركان القانونية والمؤسسية للنظام الجديد, وأخيرًا المؤمنين الحقيقيين بهذا المفهوم واللذين تمثلوا في الجمعيات ومبادرات المجتمع المدني.

في 14 أبريل 2014 تم إطلاق الحوار الوطني والذي شارك فيه كافة الأطياف من جهات رسمية وأحزاب ومنظمات حقوقية وشخصيات وطنية وخبراء دوليين وذلك «للحصول على إطار توافقي بين كافة الأطياف حول كيفية إنجاح مسار العدالة الانتقالية». جاء الحوار الوطني تمهيدًا لإطلاق مشروع قانون العدالة الانتقالية, وقد تم توسيع الحوار الوطني ليمتد ويشمل كافة الأراضي التونسية, وتمكين الضحايا من أن يكون لهم صوت وتقديم شهاداتهم فيما يتعلق بالانتهاكات التي تعرضوا لها. في نهاية المطاف تم إرساء مشروع القانون والذي لم يحظى

[3] راجع: مصطفى عبد الظاهر, الخندق, حقوق الإنسان و»مناطقُ الوَعيِ المُحَرَّر», العدد الخامس, أيلول/سبتمبر 2020, تاريخ آخر إطلاع: 21 سبتمبر 2020, http://al-khandak.com/articles/172?fbclid=IwAR0Y8SZVlPFMjT1NtFjhWwExDjDv8S7VnoU5nh6a5dFobburvqHQcZ1jRFI

بتوافق المجتمع المدني حوله واعتباره مشروع للدولة بسبب التعديلات الأخيرة التي دخلت عليه, لم يتوقف دور المجتمع المدني هنا ولكن دخلت في مرحلة جديدة.

ثم جاءت المرحلة الثالثة في دور المجتمع المدني منقسمة إلى قسمين؛ مبلورة الشوط الواسع الذي حققه المجتمع المدني التونسي في تدعيم المسار الديمقراطي، الأول متمثل في دعم هيئة الحقيقة والكرامة من خلال مساعدة الهيئة في تعريف من هو الضحية والتوسع في التعريف ليشمل الضحية المباشرة وغير المباشرة وتعريف المنطقة الضحية والمعايير اللازم اتباعها في التصنيف, وكذلك تكوين الائتلاف المدني من أجل العدالة الانتقالية وذلك لتكثيف اللقاءات مع هيئة الحقيقة والكرامة والمطالبة بالإسراع في نظر الحالات المعروضة عليها والضغط على الحكومة وأخيرًا دعم الدوائر القضائية للتعريف بالأدوار المتبعة وتثقيف المواطنين وحثهم على سلك إجراءات التقاضي, بالإضافة إلى دور الائتلاف الرقابي في حضور الجلسات.

أما القسم الثاني فشمل مواجهة الصعوبات والعراقيل من خلال تنظيم الوقفات الاحتجاجية لمواجهة القوانين المتعارضة مع عملية العدالة الانتقالية, مثل رفض مبادرة رئيس الجمهورية لتنقيح قانون العدالة الانتقالية بغرض إيقاف الملاحقات القضائية وإسقاط العقوبات, وقد تكونت بعض الحملات لمواجهة مثل هذه الانتكاسات بشكل غير متمأسس مثل حملة «مانيش مسامح»، في حين ظهرت إجراءات أكثر تمأسسًا كوسيلة للمواجهة مثل طلب لجنة الحقيقة والكرامة استشارة قانونية من اللجنة الأوروبية للديمقراطية عن طريق القانون, المعروفة اختصارًا باسم «لجنة البندقية»، حول مدى قانونية المشروع والذي كانت تسعى له الحكومة لرد الأموال ولكن دون الكشف عن الحقيقة ولا تقديم الاعتذار وهو ما يتعارض مع مبادئ العدالة الانتقالية كمسار وفلسفة, وقد نجحت مثل هذه الآليات المتبعة في التصدي للمبادرات الحكومية المتعلقة بهامش الحريات والمنجزات المحققة ولو بشكل مؤقت.

من العدالة الانتقالية إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية وعدالة توزيع الموارد: فاعلين جدد في الحركة الاجتماعية التونسية

يتبع ورقة آمنة السماري ورقتي كلًا من د. فؤاد غربالي و د. المولدي قسومي، ففي حين تحدثت السماري عن دور منظمات المجتمع المدني في عملية العدالة الانتقالية في تونس إبان ثورة 14 جانفي/يناير 2011, ركز غربالي في ورقته على الفاعلين في الحركات الاجتماعية ومواجهتهم لسياسات التقشف الاقتصادي تحديدًا, وتناول القسومي المطالبات بالعدالة التوزيعية في الموارد الطبيعية خاصة في المناطق الغنية بالثروات المعدنية التي تعتبر مصدر الثروة لتونس, إلا أن سكان هذه المناطق لم ينالوا نصيبهم من التنمية, من هنا يستطلع القسومي في ورقته الحراكات المطالبة بحقها في الموارد الطبيعية والديناميات الجديدة التي اتبعوها في سبيل تحقيق أهدافهم.

يظهر جليًا كيف أن الفاعلين في المجال العام لتونسي قد وزعوا مجهوداتهم حول المطالب المختلفة التي نشأت في إطار ثورة 2011 والتي تمحورت حول شعار **«شغل، حرية، كرامة وطنية»**. في هذا السياق يفصل غربالي تحليليًا الفاعلين في الحركات الاجتماعية المناهضة لسياسات التقشف إلى فاعلين تقليديين مثل النقابات المهنية والاتحاد العام التونسي للشغل، وفاعلين جدد، ويسيد بالدور الخارج من هذه الإطارات، والذي يرجع لهم الفضل في معظم الأثر المتروك.

يركز غربالي على رصد كيف استطاع النشطاء في المجال العام التونسي خلق قدر كبير من الفاعلين في الحركات الاجتماعية، كانوا جزء منها كرد فعل على سياسات الحكومة التقشفية، ويُظهِر كيف كان هناك قدر كبير من التشعب في الفاعلين ويعود ذلك لمدى وعيهم بمصالحهم ووسائل المطالبة بها، فنجد ظهور أشكال للتنظيم مثل الحركات الاجتماعية من أجل التشغيل أو ما عرف بحركات العاطلين عن العمل والتي انقسمت فيما بعد لفرع آخر تحت أسم حركة المعطلين عن العمل أصحاب الشهادات، وعلى هذا النمط بدأت تتفرع الحركات المطالبة بالتوظيف لنرى حركات على مستوى جغرافي يشمل مناطق مختلفة في تونس، ونأخذ منها هنا على سبيل المثال اعتصام هرمنا لأصحاب الشهادات العليا بالمكناسي، كما نجد توزع الحركات من حيث المجال أيضًا فنجد حركة أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل والمفروزين أمنيًا واللذين واجهوا صعوبة في التعيين والعمل نتيجة لنشاطهم السابق في الحركة الطلابية إبان حكم بن علي، وكذلك حركة الأطباء الشبان والتي جاءت لتطالب بقانون يضمن حقوقهم ومساواتهم بنظرائهم الأجانب. تستمر التقسيمات فيما بين الحراكات وتتعدد لتشمل الحركة الاجتماعية للعائلات المعوزة وأصحاب الشهادات العليا لتأطير وتنظيم المطالب في سياق تعدد المظالم وتنوعها.

ظهر شكل آخر من الحركات الاجتماعية في شكل حملات ضد السياسات الاقتصادية المتبعة مثل حملة «مانيش مسامح» والتي قد تحدثنا عنها سابقًا، بالإضافة إلى حملة «فاش نستناو» أي ماذا ننتظر، وقد جاءت الحملة اعتراضًا على السياسات التقشفية والتي أدت إلى خفض الدعم وإيقاف التعيين، وظهرت حملة ثالثة هي حملة «مقلولناش» أي لم يقولو لنا، وهي حملة ضد اتجاه صانعي القرار للاقتراض من صندوق النقد الدولي ويشير اسم الحملة إلى غياب الشفافية، والمطالبة بالمشاركة المجتمعية في إجراءات سيتحمل أعباءها أجيالًا حالية وأجيالًا مستقبلية، وقد نجحت الحملة في مسائلة وزير المالية آنذاك إلياس الفخفاخ، والضغط على الحكومة، والذي كُلل بالنجاح في بعض المواقف مثل تراجع الحكومة عن مشروع قانون المصالحة واسترداد الأموال.

على الرغم من تعدد هذه الحركات السابقة فقد ساهمت في خلق وعي عام للمطالبة بحقوق الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة وأن كل فئة لها أن تطالب بحقوقها بنفسها وأن تتجمع وتنظم نفسها لتحقيق مطالبها بعملها وجهدها المبذول، وإرساء قاعدة عمل مفاداها «مواصلة المطالبة تقضى بالاستجابة وإن لم تطالب فلن تحقق شيئًا»، وفي حين

يرى البعض أن هذا التشعب أدى إلى إضعاف المطالبات وتعرضها للإنهاك بفعل الزمن بالإضافة إلى ضعف التغطية الإعلامية وغياب المناصرة الحقوقية, فإن هذا المنظور يغفل أهمية توسيع نطاق الفاعلين وتغيير العلاقة بالدولة في سياق ما بعد ثوري كضامن وداعم للتحول الديمقراطي.

الدور النسوي في الحركة الاجتماعية التونسية

لا يمكن إنكار أهمية الدور النسوي في تغذية زخم الحراك الاجتماعي الذي أدى إلى الإطاحة بنظام بن علي,كما لا يمكن إغفال دور النسويات على فهم أهمية اللحظة التي يعيشونها وأنه الوقت المناسب للمطالبة بالعدالة والمساواة في مختلف القضايا المطروحة, وهو ما نجحت الحركات النسوية فيه في نهاية المطاف, وهنا يمكننا أن نعود للمقولة التي أشارت إليها آمنةالسماري في ورقتها **«أنه كلما كان المجتمع المدني قويًا ضعفت سيطرة الدولة, وكلما كانت قبضة الدولة قوية ضعف هذا المجتمع وأصبح خاضعًا وتابعًا لسيطرة الدولة».**

ولقد واجهت الحركات النسوية في بدايتها نفس الإشكاليات الذي واجهها المجتمع المدني بشكل عام من انقسامات عقائدية ما بين مجتمع مدني أكثر تقدمية وحداثة, وطرف آخر محسوب على التيارات الإسلامية والمحافظة بشكل عام, وهو ما أثر على مختلف المجموعات الناشطة والنسويات, حتى أنه يوجد انقسامًا أعمق ما بين النسويات الأكثر راديكالية المطالبات بالمساواة بشكل عام وبين المعسكر النسوي التقليدي والذي يسعى للحفاظ على المكتسبات التي تحصل عليها منذ فترة حكم الحبيب بورقيبة. وقد تأثرت هذه الحركات أيضًا بالانقسامات بين المجتمع المدني التقليدي والذي ترأس النضال ضد بن علي في السنوات السابقة للثورة وبين جيل أكثر شبابًا وظهرت بينهم تجاذبات حول من منهم أحق بحمل اللواء الثوري والقيادة في المرحلة الانتقالية وفي حين تبنى المعسكر الأول سياسات أكثر وقائية ومحافظة كان المعسكر الآخر يحشد أدوات احتجاجية أكثر حدة كالحملات والبيانات على وسائل التواصل الاجتماعي للحشد والتعبئة وليتحدث عن قضايا لم تكن مطروحة على الساحة من قبل مثل الزواج المدني والمساواة في الإرث وغيرها, وقد كانت الحركات النسوية جزءًا فاعلًا من كل هذه التفاعلات.

كما تجدر الإشارة إلى أن الحركات النسوية قد واجهت عددًا من الصعوبات في طريقها لتحقيق أهدافها والتي بدأت مع بداية الثورة, حيث ظهرت أصوات مطالبة بالكف عن المطالب الفئوية والتركيز حول الأهداف العامة خاصة في مرحلة بناء نظام سياسي جديد, واحتواء الأصوات النسوية ضمن أجندة حقوقية أكثر عمومية, غير أن هذه المحاولات لم تحد من الحشد النسوي على جبهات متعددة, وهو ما تُرجِم على أرض الواقع من خلال النضال من أجل الحصول على نسبة تمثيل عادلة داخل الهيئات المختلفة التي ظهرت بعد 14 جانفي/يناير 2011 مثل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وهي الهيئة التي خرجت منها معظم قوانين الانتقال الديمقراطي في

تونس، ثم في طرح مسودات قوانين تعني بتعديل نظم وقوانين الزواج والإرث.

ويعتبر النضال النسوي أثناء كتابة الدستور من المعارك الأخرى التي حققت فيه الحركات النسوية نجاحات كبيرة حيث كان هناك دورًا مهمًا للحركة النسوية في النقاش الدائر حول مكانة الشريعة في النظامين القانوني والدستوري في حقبة ما بعد بن علي، فبعد أن كانت النقاشات الأولى تدور حول وضع الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع إلا أنه تم الاتفاق في النهاية على مبدأ مدنية الدولة، أما على المستوى القانوني فقد استطاعت الحركة النسوية الحصول على مكتسبات أخرى كالمساواة في الإرث واعتراف الدولة بزواج المسلمة من غير المسلم، وكان ذلك في عهد الباجي قائد السبسي.

15

الأطراف الفاعلة في الانتقال الديمقراطي في تونس
المجتمع المدني والعدالة الانتقالية

آمنة السماري

محامية وخبيرة في العدالة والعدالة الانتقالية في برنامج الأمم المتحدة في تونس

المقدمة

كان «شغل, حرية, كرامة وطنية» من بين الشعارات التي رُفعت خلال انتفاضة «ثورة» 14 جانفي/يناير 2011 طلبًا للعدالة الاجتماعية وإدانة لنظام بن علي الذي عُرف بفساده واضطهاده لحرية الرأي والتعبير, علاوة على قمع المجتمع المدني وحرية التنظيم.

تلك الموجة من الاحتجاجات أسقطت بن علي من السلطة وهي موجة كانت قد اندلعت في 17 ديسمبر 2010 عندما أحرق البائع المتجول محمد بوعزيزي نفسه كردة فعل ضد تعسف السلطة عليه وهو ما غذى الغضب في مناطق أخرى من البلاد ضد التهميش وغياب العدالة الاجتماعية والتنصل الاجتماعي للدولة من التزاماتها.

ولأن تاريخ 14 جانفي/يناير يعتبر تاريخ بداية الانقطاع عن الماضي والدخول في مرحلة انتقالية من أجل تكريس دولة القانون والمؤسسات وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من المبادرات والإصلاحات على كل المستويات؛ التشريعية والقضائية والاجتماعية, إلا أنه وبعد مرور سبعة سنوات, يمكن الجزم بأن غياب الإرادة السياسية وغلبة الارتجال لا يزالا الطابع المسيطر على مسار الانتقال الديمقراطي في تونس, مما يعني أن الحقوق والحريات الأساسية مازالت مهددة. رغم هذا يعتبر دور مكونات المجتمع المدني التونسي الذي فاق عدده 21166 مكون[1] من أهم مكتسبات الثورة لدوره البارز في دفع عملية التحول الديمقراطي من خلال الرقابة على أعمال الحكومة والضغط عليها وتقديم الاقتراحات والدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية.

عملًا بمقولة «أنه كلما كان المجتمع المدني قويًا ضعفت سيطرة الدولة, وكلما كانت قبضة الدولة قوية ضعف هذا المجتمع وأصبح خاضعًا وتابعًا لسيطرة الدولة»[2], يظهر في هذا الصدد أن المجتمع المدني في تونس أنار الظلمة من خلال لعبه دورًا أساسيًا في خلق توافقات ساهمت في إنقاذ البلاد من أزمة سياسية كبيرة نال على إثرها جائزة نوبل للسلام سنة 2015 وهو ما يؤكد أهمية دور المؤسسات الوسيطة للمجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي التي تتميز كثيرًا بحدة الصراعات والأزمات.

في هذا الإطار كان مجال عمل المجتمع المدني في تونس منذ 2011 واسعًا وشمل كل المجالات دعمًا لأسس الديمقراطية, فقد كان متواجدًا في الفترة الانتقالية[3] في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة

[1] حسب احصائيات مركز إفادة للإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات بتاريخ 18 فيفري 2018, لكنه لا بد من الإشارة وأن عدد الجمعيات الفاعلة حقا لا يتجاوز ال 100 جمعية http://www.ifeda.org.tn/stats/arabe.pdf

[2] حسين يوسف بوكبر, مفهوم المجتمع المدني عند ميشيل فوكو بين تقنيات الاكم وإمكان المقاومة, https://tabayyun.dohainstitute.org/ar/issue18/Documents/Tabayun182016-_Hussain%20Bokubar.pdf

3 هي الفترة الزمنية التي سبقت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي والتي تميزت بتعليق العمل بدستور 1969 وبكل مؤسسات الدولة السياسية.

والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي قامت باتخاذ العديد من الإصلاحات التشريعية كخارطة طريق للإعداد للانتخابات التأسيسية وبناء الجمهورية الثانية وكذلك كان له دورًا هامًا خلال الفترة التأسيسية[4]، فقد شارك المجتمع المدني بواسطة آليات الضغط والاقتراح في صياغة دستور[5] يضمن الفصل بين السلطات ويكون حاميًا للحقوق والحريات وضامنًا لاستقلالية القضاء وحرية الإعلام ومؤسسًا لحياة مدنية يكون فيه القانون معيارًا ووسيلة للعيش المشترك. هذا إلى جانب دوره كمراقب لحسن تطبيق الدولة للقانون واحترامها للحقوق والحريات التي عمل من أجل تضمينها في الدستور من ذلك إرساء العدالة الانتقالية وحماية الحريات الدينية والتي سيقتصر بحثنا عليها.

[4] هي الفترة الزمنية الممتدة بين تاريخ انتخابات المجلس الوطني التأسيسي 23 أكتوبر 2011 إلى تاريخ صدور دستور 24 جانفي/يناير 2014.
[5] تمت المصادقة على دستور تونس في 24 جانفي/يناير 2014,
http://www.iort.gov.tn/WD120AWP/WD120Awp.exe/CTX_9492300--QNjvFvSfXQ/ConstitutionNew/SYNC_919210187

دور المجتمع المدني في إرساء العدالة الانتقالية في تونس

بعد 14 جانفي/يناير 2011, بدأت تونس فترة سياسية جديدة تتسم بعدم الثبات, وبالتعبئة الشعبية مثل اعتصامات القصبة الأولى والثانية, وظهور رغبة لدى بعض النخب للانخراط في انتقال ديمقراطي من خلال انتخاب المجلس الوطني التأسيسي وصياغة دستور جديد. كما تناول العديد من الناشطين في الساحة السياسية والاجتماعية التونسية قضية انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت من قبل النظام الاستبدادي خلال الخمسون سنة مع بداية حكم الحبيب بورقيبة إلى انتهاء حكم بن علي، وعن كيفية تحديد المسؤولين عنها ومقاضاتهم مع رد الاعتبار لضحايا هذه الانتهاكات, واللذين كانوا بالأساس من المعارضين السياسيين والنقابيين، وإصلاح المؤسسات لضمان عدم التكرار. في هذا الصدد, اعُتبرت العدالة الانتقالية أفضل أداة لتحقيقها. وقد كان للمجتمع المدني دورًا بارزًا في التأسيس لمسار العدالة الانتقالية إبان الثورة, كما كان فاعلًا في الإعداد للإطار القانوني للعدالة الانتقالية, بالإضافة إلى دوره في الدفاع عن هذا المسار.

ا. دور المجتمع المدني في التأسيس لمسار العدالة الانتقالية

اتّسم تبنّي الدولة التونسية لمنظومة العدالة الانتقالية بالمدّ والجزر بين التردد في انتهاجها من جهة ومقاومتها من قبل المكوّنات السياسية للحكومات المتعاقبة منذ الثورة إلى اليوم .خلال المرحلة الأولى من مسار العدالة الانتقالية أي بداية من تاريخ 14 جانفي/يناير 2011 حتى تاريخ انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر 2011, تبنت الدولة التونسية على نحو غير مدروس العديد من التدابير التي تدخل في إطار العدالة الانتقالية, فمثلًا فيما يتعلق بالتعويض نجد المرسوم عدد 97-2011 المتعلق بالتعويض لضحايا وجرحى الثورة[6] والمرسوم عدد 1-2011 المتعلق بالعفو التشريعي[7] , أما عن كشف الحقيقة فنجد المراسيم المتعلقة بإنشاء لجنتين للتحقيق في الفساد[8] وانتهاكات حقوق الإنسان.

يمكن الجزم أن أول هذه المبادرات كانت من مكونات المجتمع المدني الذي قام باتخاذ العديد من الإجراءات كمحاولة لكشف منظومة الفساد ومحاسبة المسئولين عن ذلك, ولعلّ أهمها مبادرة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات التي أنشأت لجنة

[6] مرسوم عدد 97 لسنة 2011 المؤرخ 24 أكتوبر 2011, المتعلق بتعويض شهداء وجرحى ثورة 14 جانفي/يناير 2011, الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 081 بتاريخ 25 أكتوبر 2011.

[7] مرسوم عدد 1-2011 المؤرخ 19 فيفري 2011 المتعلق بالعفو التشريعي العام, الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 012 المؤرخ 21 فيفري 2011.

[8] مرسوم بقانون عدد 7-2011 المؤرخ 18 فيفري 2011 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية للتقصي حول الفساد والرشوة, الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 013 بتاريخ 1 مارس 2011.

تقصي حول الانتهاكات التي حدثت بحق النساء خلال الثورة, أيضًا كان لمجموعة الـ 25 محامي دورًا[9] في تحريك دعاوى ضدّ الرّئيس الأسبق وعائلته مرتبطة بجرائم فساد مالي واستيلاء على الأموال العامة.

لكن لا بد من الإشارة إلى أنه لم يكن مفهوم العدالة الانتقالية بعد الثورة مألوفًا ومتداولًا في الساحة الحقوقية التونسية وذلك كونه يمثل مقاربة جديدة للعدالة لا يدرك معانيها سوى البعض من المتخصصين في القانون الذين كان لهم إطّلاع على تجارب العدالة الانتقالية في بلدان أخرى. في هذا السياق, كانت بعض المنظمات أكثر بروزًا من غيرها في تطبيق مفاهيم العدالة الانتقالية على التجربة التونسية, لا سيما أولئك الذين يعملون من أجل الديمقراطية على المستوى الدولي كالمرصد العربي لحقوق الإنسان, ومركز الكواكبي للانتقال الديمقراطي. في هذا السياق وبمجرد أن اتخذت الحكومة الانتقالية مبادرة لإنشاء لجنتين للتقصي كخطوة أولى نحو الديمقراطية والتي اعُتبرت مبادرة خارج الإطار الرسمي للعدالة الانتقالية, قام مركز الكواكبي للتحول الديمقراطي في أواخر فيفري/فبراير 2011 بتنظيم ندوة بعنوان «لجنة التحقيق والعدالة الانتقالية».

كما تلت هذه المبادرة تنظيم العديد من الندوات من قبل المنظمات الدولية المهتمة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الدولي للعدالة الانتقالية, ومنظمة المحامون بلا حدود. في أفريل/أبريل 2011 نظم المركز الدولي للعدالة الانتقالية مؤتمرًا دوليًا بالشراكة مع المعهد العربي لحقوق الإنسان والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وكذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. تمثل الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر تقديم العدالة الانتقالية كوسيلة لتحقيق «انتقال ديمقراطي» في تونس, وقد جاء المؤتمر تحت عنوان: «معالجة الماضي وبناء المستقبل: العدالة التي تمر بمرحلة انتقالية».

مع انتشار مفهوم العدالة الانتقالية, شهدت تجربة تونس للعدالة الانتقالية مشاركة المنظمات والجمعيات الوطنية من ذلك هيئة المحامين, جمعية القضاة التونسيين[10] , هذا إلى جانب ظهور جمعيات جديدة متخصصة بالعدالة الانتقالية مثل التنسيقية الوطنية للعدالة الانتقالية[11]

[9] مجموعة متكونة من 25 «محام تكونت إبان الثورة وقامت بتقديم العديد من الشكاوى ضد النظام السابق سواء في قضايا الفساد المالي او الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المركبة خلال الثورة.

[10] جمعية القضاة التونسيين هي جمعية مهنية تونسية تأسست في 11 فيفري 1990 وتعتبر الممثل التاريخي للقضاة التونسيين قبل الثورة باعتبارها الهيكل الوحيد الممثل للسلك لكن بعد ثورة 2011 تم تأسيس نقابة القضاة التونسيين.

[11] تضم التنسيقة الوطنية المستقلة للعدالة الإنتقالية 14 منظمة وجمعية وطنية, وهي الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان والاتحاد العام التونسي للشغل والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين وجمعية القضاة التونسيين والمعهد العربي لحقوق الانسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية النساء من أجل البحث والتنمية والفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية ومجموعة (ال25 محامين) والمنظمة التونسية لمناهضة التعذيب وجمعية حرية وانصاف وجمعية الدفاع عن المساجين السياسيين والشبكة الاورو متوسطية لحقوق الانسان والشبكة الوطنية لمقاومة الفساد .عقدت إجتماعها الأول في 15 نوفمبر 2011 للتعريف بأهدافها واليات عملها والمتمثلة في إقرار ثقافة المساءلة بديلا عن ثقافة الإفلات من العقاب وذلك بكشف حقيقة الانتهاكات وبإنصاف الضحايا وجبر ضررهم المادي والمعنوي ومحاسبة منتهكي حقوق الإنسان, وإعادة ثقة المواطن في النظامين القضائي والأمني وفي بقية مؤسسات الدولة ووضع الآليات التي تمنع ممارسات العهد الماضي .

ومركز تونسي للعدالة الانتقالية[12] والشبكة التونسية للعدالة الانتقالية.

إنّ أهميّة الوعي بأهميّة إنجاح هذا المسار في تونس تكمن في جعله مسارًا مرنًا وقابلًا للتكيف حسب سياق الانتقال الديمقراطي أي التوصّل في الأخير إلى إفراز عدالة انتقاليّة ملائمة للسّياق الوطني التونسي[13] , فيمكن تفسير هذا التنوع في تجارب العدالة الانتقالية من خلال اختلاف البيئة الاجتماعية والسياسية لكل البلاد, وشدة مشاركة الضحايا وممثليهم في المسار, ودرجة مشاركة الدولة فيه. إن العدالة الانتقالية ليست بعدالة خاصة, وإنما هي عدالة يتم تكييفها مع المجتمعات التي تتحول بعد فترة من انتهاكات حقوق الإنسان قد ارتكبت على نطاق واسع[14]. ففي بعض الحالات, تحدث هذه التحولات بسرعة, وفي حالات أخرى قد تستغرق عدة عقود[15].

مع بداية المرحلة الثّانية من العدالة الانتقاليّة, وهي مرحلة تركيز الإطار القانوني للعدالة الانتقالية في تونس من خلال المصادقة على القانون عدد 53 لسنة 2013[16]. والّذي تم اعتباره كميزة أساسيّة لتجربة تونس في العدالة الانتقالية مقارنة مع التجارب السابقة ذلك أنّه وليد التشاور بين الهيئات الرسمية ممثلة في وزارة العدل والهيئات القضائية والجمعيات الناشطة في حقوق الإنسان والأحزاب السياسية وهيئة المحامين علاوة على المنظمات الدولية التي رعت عملية الانتقال الديمقراطي في جانبها المتعلق بالعدالة الانتقالية. تعتبر هذه الشراكة بين مختلف الفاعلين المشار إليهم بمثابة الإطار التوافقي بين كل الأطياف حول كيفية إنجاح مسار العدالة الانتقالية في تونس ومجابهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان الممتد على مدى 50 عامًا. في هذا الإطار سنتعرض إلى دور المجتمع المدني في التأسيس للإطار القانوني للعدالة الانتقالية, وإلى دوره في دعم المسار بعد صدور القانون المنظم له.

٢. مجتمع مدني فاعل في الإعداد للإطار القانوني للعدالة الانتقالية

مع ظهور مفهوم العدالة الانتقالية وإبراز أهميته في الدول التي تشهد انتقالًا ديمقراطيًا, بدأت بعض مكوّنات المجتمع المدني في تداول جدوى إرساء آليات العدالة الانتقالية من خلال تشكيل جمعيّات متخصصة في العدالة الانتقالية, كان أبرزها مركز تونس للعدالة الانتقالية والتنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية والشبكة الوطنية للعدالة الانتقالية وأكاديمية العدالة الانتقالية التابعة لمركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية ومركز تونس لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.

[12] تحصل مركز مركز تونس للعدالة الانتقالية التأشيرة في 21 أوت 2011 وعقد أول ندوة صحفية له في 02 سبتمبر 2011 وذلك للتعريف بأهدافه المتمثلة في تجذير آليات العدالة والإنصاف والكشف عن حقيقة الانتهاكات الماضية والإسهام في توفير الأرضية الملائمة لتحقيق المصالحة الوطنية.

[13] أمين غالي, المدير التنفيذي الكواكبي للتحوّلات الديمقراطيّة: المسار الديمقراطي للعدالة الانتقاليّة في تونس 2013, مركز الكواكبي للتحوّلات الديمقراطيّة, 2013, ص 2.

[14] المركز الدولي للعدالة الانتقالية, 2009.

[15] GUTIÉRREZ RAMÍREZ Luis-Miguel, 2014, « La constitutionnalisation de la justice transitionnelle », Xe Congrès français de droit constitutionnel, Lyon, 26, 27 et 28 juin

[16] قانون عدد 53 لسنة 2013 بتاريخ 24 ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها, رائد رسمي عدد 105 المؤرّخ في 31 ديسمبر 2013.

كما كان للجمعيات والمنظمات الممثلة للضحايا وعائلاتهم دور كبير في تدعيم نشاط تلك الجمعيات من ذلك جمعية «كرامة ورد الاعتبار» وجمعية «شهداء وجرحى الثورة» وجمعية «رؤية حرة» و«الكرامة للسجين السياسي» و«إنصاف السجين السياسي» و«إنصاف العسكريين».

فقد عملت كل هذه الجمعيات على تقديم تصوراتها الخاصة حول العدالة الانتقالية من خلال الملتقيات والندوات والمحاضرات وورش العمل وذلك من أجل الوصول إلى بلورة مشروع قانون يستجيب لتصورات كل جمعية فمثلًا قامت بعض الجمعيات بتقديم مقترح مشروع قانون العدالة الانتقالية مثل التنسيقية الوطنية للعدالة الانتقالية ومشروع الهيئة الوطنية للمحامين ومشروع الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية. لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن هذه المنظمات لم تكن تمتلك تصورًا مشتركًا لمفهوم العدالة الانتقالية على نحو أدى إلى خلق نزاعات داخل حقل العدالة الانتقالية في تونس وهو نزاع مرده غياب التنسيق بين تلك المنظمات وأيضا بالمواقع السياسية للبعض منها علاوة على إكراهات التمويل.

لكن رغم هذا أصبح المجتمع المدني مكوّنًا أساسيًا لمسار إعداد وصياغة مسودة مشروع العدالة الانتقالية وهو ما تأكّد حتى بعد استحداث وزارة العدالة الانتقالية[17]. هذه الوزارة التي جلبت العديد من الانتقادات واعتبر البعض بأنها ستحتكر ملف العدالة الانتقالية, وستُغيب المجتمع المدني عن هذا المسار. لدرء كل هذه المخاوف, بادرت الوزارة من جهتها إلى إطلاق ندوة الحوار الوطني للعدالة الانتقالية في 14 أبريل 2012 [18] بدعم لوجستي وتقني من المنظمات الأممية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية.

صحيح أن مفهوم العدالة الانتقالية أصبح أكثر وضوحًا بفضل الاهتمام المتزايد للباحثين, إلا أنه لم يتم إيلاء الاهتمام الكافي لمسألة كيفية امتثال الدول التي تمر بفترة انتقالية لمتطلبات العدالة الانتقالية تحت ضغط السياسات الوطنية والدولية [19]. كما لا يزال الامتثال الوطني لنماذج العدالة الانتقالية يواجه تحديات وطنية كبيرة ومتنوعة, والتي غالبًا ما تُنتج تأثيرات سياسية غير متوقعة ومتناقضة مع أهداف العدالة الانتقالية, ففي كل تجربة عدالة انتقالية تدفع الظروف السياسية الداخلية الجهات الفاعلة المحلية إلى الانخراط بطرق مختلفة فيما يتعلق بقواعد هذه العدالة.

على المستوى الدولي، قد يكون عدم الامتثال للعدالة الانتقالية مكلفًا للغاية بالنسبة للدولة, ولكن على المستوى الوطني تكون التكاليف المحلية المتعلقة بامتثال للعدالة الانتقالية باهظة حيث يمكن للجماعات المناهضة لهذه لعدالة أن تزعزع استقرار النظام السياسي الجديد عن طريق اختيار الامتثال لمتطلبات العدالة الانتقالية طبقًا للمعايير الدولية ولكن عن طريق

[17] وحيد الفرشيشي، « مشروع قانون العدالة الانتقالية في تونس: تجربة فريدة من نوعها»، المفكرة القانونية، 30 جانفي/يناير 2013. http://www.legal-agenda.com/article.php?id=258&lang=ar#.U0xIxfmSySo

[18] أنظر المرجع السابق.

[19] Peskin, V. C. (2008). International Justice in Rwanda and the Balkans: Virtual Trials and the Struggle for State Cooperation. Cambridge University Press.

إعادة تأويلها بشكل يتماشى مع أهدافهم السياسية, وهذا هو الحال في تونس.

في الواقع, كشفت عملية تبني العدالة الانتقالية منذ إنشائها في عام 2011, عن ثلاث مجموعات رئيسية في هذا المسار وهم: معارضي العدالة الانتقالية, والفاعلين في العدالة الانتقالية والمؤمنين الحقيقيين بها [20]. وفي كل مرة, تهيمن إحدى هذه المجموعات على السلطة فتنفذ نهجها السياسي تجاه العدالة الانتقالية.

لا شك أنه هناك اختلاف في الرّؤى والتصوّرات حول مسار العدالة الانتقالية في تونس بين مختلف مكوّنات المجتمع التونسي من أحزاب سياسيّة وجمعيّات حقوقيّة والجمعيّات الممثّلة للضّحايا, وبما أن الانتقال الديمقراطي يحمل في طيّاته أبعادًا سياسية واجتماعية حيث أنه يهدف إلى تحقيق تحول من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي مع العمل الحثيث على إشراك المجتمع في رسم هذه التصورات, مما جعل مبادرة كتابة قانون العدالة الانتقالية مبادرة نابعة من المجتمع المدني وليس فقط تحت سقف المجلس التأسيسي, ممثل السّلطة التّشريعيّة والمخوّل لها وحدها إعداد النصوص القانونية.

في هذا الإطار تمّ إطلاق الحوار الوطني بتاريخ 14 أفريل/أبريل 2014 تحت إشراف الرئاسات الثلاث (رئيس الجمهوريّة ورئيس المجلس الوطني التّأسيسي ورئيس الحكومة) وبحضور مختلف مكوّنات المجتمع المدني من جمعيّات وشخصيّات وطنيّة إلى جانب حضور ممثّلي الأحزاب السياسيّة, والهيئات المهنيّة, والإعلاميّين والخبراء الدوليّين, وذلك بُغية التوصل إلى توافق شامل بين كامل المكوّنات حول تصوّرات مسار العدالة الانتقالية بتونس من خلال اطلاق حوار وطني غايته تفعيل التشاور بين مختلف المتدخلين والفاعلين في هذا المسار[21] من أجل الحصول على إطار توافقي بين كل الأطياف حول كيفيّة إنجاح مسار العدالة الانتقالية في تونس ومجابهة ما تركه النظام السّابق من موروث انتهاكات حقوق الإنسان. تتمثل الأهداف الخاصة للحوار في السعي إلى ضمان مشاركة مكونات المجتمع المدني من منظمات وجمعيات وأحزاب سياسية في رسم ملامح مسار العدالة الانتقالية, إتاحة الفرصة للمتضررين من جراء الانتهاكات للتعبير عن آرائهم بحرية قصد تحديد احتياجاتهم واستحقاقاتهم, وتجميع نتائج الحوارات الوطنية والأيام المفتوحة لصياغتها في شكل تصور عام لمشروع القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية.

تمّ تنظيم يوم مفتوح مع الجمعيّات في 28 أفريل/أبريل 2012 انتهى بتوصية تمثّلت في إحداث لجنة وطنيّة للإشراف على الحوار

[20] Subotic, J. (2013). Bargaining justice : A theory of transitional justice compliance. Dans S. Buckley-Zistel, T. Koloma Beck, & F. Mieth, Transitional Justice Theories. Taylor & Francis Ltd.

[21] وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقاليّة, العدالة الانتقاليّة في تونس, التقرير الختامي للحوار الوطني حول العدالة الانتقاليّة, أكتوبر 2013.

الوطني[22] تتمثل مهامها في تنظيم حوار وطني والإشراف عليه في كامل التراب التونسي من أجل صياغة تقرير نهائي للحوار وهو ما سيمهد لصياغة مشروع قانون العدالة الانتقالية يقع تسليمه إلى وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقاليّة.

أعتبر الحوار الوطني مجالًا لفتح الحوار أمام كلّ مكوّنات المجتمع المدني والسّياسي الأمر الّذي يضمن مشاركة الأحزاب السياسيّة والمنظّمات والجمعيّات في رسم ملامح العدالة الانتقالية هذا من جانب, كما مثل الحوار الوطني أوّل مجال مكّن ضحايا الانتهاكات من تقديم شهاداتهم علانية, خاصّة وأنّ جلسات الاستماع كانت في عدة تجارب مقارنة من أولى الخطوات لردّ اعتبار الضّحايا.

لم يقتصر الحوار الوطني على لقاءات وطنية فقط [23] وإنما تم تنظيم عدة لقاءات على المستوى الجهوي من خلال بعث لجان جهوية في كامل التراب التونسي متكونة من ممثلي المجتمع المدني وتشرف على الحوار في الجهات وتحرر تقارير عن مخرجات واقتراحات كل لقاء مع الالتزام بنفس منهجيّة اللّجنة المعتمدة في الجلسات الوطنيّة. هذا وقد رافق برنامج الحوار الوطني ومضات تحسيسية موضوعها مختلف محاور العدالة الانتقالية بمختلف وسائل الإعلام العمومية والخاصة.

ولئن كانت الغاية من الحوار الوطني هو جمع كلّ التصوّرات لكلّ الألوان السياسيّة ومكوّنات المجتمع المدني والوصول إلى توافق بين كلّ الآراء حول مسار العدالة الانتقالية وخاصة عبر تمكين الضحايا من تقديم شهاداتهم عبر ما يعرف بجلسات الاستماع وهي جلسات متعددة تروي فيها كل ضحية على حدى تجربتها الشخصية من خلال ما تعرضت له من انتهاكات على يد نّظام بن علي. ومثلت تلك الجلسات فرصة للضحايا لتوصيل صوتهم, ذلك أن سرد ما تعرّضوا له يشعرهم بالرّاحة النفسيّة وأن جزء من كرامتهم قد أُسترد وأن الدولة التي قمعتهم تفسح لهم المجال لنشر الحقيقة. لهذ السبب تحديدًا تم اقتراح أن يكون من

[22] قرار من وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقاليّة مؤرّخ في 09 أكتوبر 2012 بالإشراف على الحوار الوطني حول العدالة الانتقاليّة, الرائد الرسمي لسنة 2012, عدد 081 مؤرّخ في 2012/10/12, ص 2462 – 2463 والّتي تتركّب حسب الفصل 3 من القرار من 6 أعضاء قارّين و6 أعضاء مناوبين وهم:
- ممثّل عن وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقاليّة
- ممثّل عن الشبكة التونسيّة للعدالة الانتقاليّة
- ممثّل عن أكاديمية العدالة الانتقالية/مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية
-ممثل عن مركز تونس للعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان
- ممثّل عن مركز تونس للعدالة الانتقاليّة
- ممثّل عن التنسيقيّة الوطنيّة المستقلّة للعدالة الانتقاليّة.
- ومقرّر لّجنة من الوزارة.

[23] بتاريخ 09 أوت 2012 عقدت اللجنة الفنية للإشراف على الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية جلسة حوار مع الأحزاب السياسية والتي قدمت العديد من المقترحات أهمها إدراج العدالة الانتقالية في باب الأحكام الانتقالية صلب الدستور, الابتعاد عن الحسابات السياسية والحزبية والانتخابية الضيقة مع وجوب توفر إرادة سياسية, وإحداث هيئة مستقلة للعدالة الانتقالية يكون أعضاؤها من الكفاءات الوطنية المشهود لهم بالاستقلالية والحياد والنزاهة والاختصاص.

ـ بتاريخ 16 أوت 2012 عقدت اللجنة الفنية جلسة حوار وطنية مع المنظمات الوطنية والهيئات المهنية والذي انبثقت عنه مقترحات أهمها العمل على تشريك كافة مكوّنات المجتمع المدني والتأكيد على حضورهم في الحوار حول مسار العدالة الانتقالية, التسريع بإصلاح المؤسسات خاصة منها المؤسسة القضائية والتأكيد على ضرورة تحييد مسار العدالة الانتقالية عن كل التجاذبات السياسية.

- بتاريخ 25 أوت 2012 نظمت اللجنة الفنية حوار مع الجمعيات الحقوقية وجمعيات الضحايا والذي انبثقت منه توصيات أهمها ضرورة التنصيص صلب مشروع القانون الأساسي المزمع إعداده على كشف الحقيقة بهدف ضبط كل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ابتداء من تاريخ الأوّل من جوان 1955 إلى 14 جانفي/يناير 2011, التنصيص على مبدأ المساءلة وعدم التقصي من العقاب بهدف ضمان الحقوق وردّ الاعتبار وتعزيز الثقة في المؤسسات وضمان عدم العود فضلا عن ضبط الآليات والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك وضرورة التنصيص على جبر ضرورة الاعتبار وتأمين الحصول على تعويضات عادلة وسريعة للمتضررين وآليات ذلك ومن بينها إحداث صندوق لتعويض الأضرار وجبرها وردّ الاعتبار يسمّى «صندوق الكرامة».

ضمن مهام لجنة الحقيقة تنظيم جلسات استماع علنية.

من خلال جلسات النقاش وقع تجميع أكبر عدد من الاقتراحات حول مكوّنات العدالة الانتقالية وأهدافها في تونس خاصة وأنه قد استُشير الحاضرين في هذه المكونات[24] تتضمن عدة أسئلة تتعلق بآليات العدالة الانتقالية من كشف حقيقة ومساءلة ورد اعتبار للضحايا وإصلاح المؤسسات. ثم تجميع كل هذه النتائج والاقتراحات في تقرير نهائي للجنة الفنية وقع تبويبها بحسب مبادئ وآليات وتفاصيل العدالة الانتقالية, وكانت المشاريع المقدمة من قبل الهيئة الوطنية للمحامين والتنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية والحزب الجمهوري والجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية قد ساعدت اللجنة كثيرًا في صياغة مشروعها.

وقد شاب الحوار الوطني بعض النّقائص والسلبيّات إلاّ أنّه أدى إلى تحقيق نظرة شموليّة للعدالة الانتقالية في تونس. لكن يبقى الجانب الإيجابي للحوار هو الأهم خاصّةً مع نجاحه في جمع العديد من المقترحات والتصوّرات حول النّقاط التّي يطرحها مسار العدالة الانتقالية في السياق التونسي فمثلًا كانت أغلب المقترحات حول تاريخ بداية كشف حقيقة الانتهاكات, هل تكون مع بداية حكم الرئيس بورقيبة في 1956 أم مع تاريخ الاستقلال الداخلي لتونس من الاحتلال الفرنسي في 20 مارس 1955. كذلك أجمع المشاركون على أن تكون المحاسبة من طرف قضاة لم يشاركوا في محاكمات سياسية من قبل وفي دوائر قضائية متخصصة. وكما فضل المشاركين أن تكون مهمة البحث عن الحقيقة من نصيب هيئة مستقلة لديها الاستقلالية المالية ناهيك عن هيئة برلمانية يمكن أن تؤثر فيها توجهات الأحزاب السياسية.

إن صياغة مشروع قانون يعكس تصوّر توافقي يُرضي جميع الأطياف المشاركة في الحوار ويستجيب لتطلعات كل الفاعلين خلال هذه المرحلة الانتقالية ليس بالأمر الهيّن خاصة مع رغبة اللجنة في الوفاء بتوقعات المشاركين في الحوارات الوطنية وخاصة الجهوية منها. تمثلت أهم الصعوبات في هذا الصدد أن العديد من تلك التوقعات والتصورات لا تعكس إلا رؤية ضيقة وشخصية لمسألة العدالة الانتقالية سواء من زاوية الضحايا, أو من زاوية الناشطين في هذا المجال. هذا إلى جانب تداخل آليات العدالة الانتقالية وآليات العدالة العادية وصعوبة التوفيق والفصل بينهما أو تجنب التداخل بينها خاصة وأن الأغلبية الساحقة من المشاركين في الحوارات كانت تؤكد على أهمية القضاء في المساءلة والمحاسبة.

أمام تنوّع واختلاف التطلّعات حول العدالة الانتقاليّة, اعتمدت لجنة الصياغة توجّه يقضي بإفراد باب من القانون يتعلّق بالمبادئ العامّة للعدالة الانتقاليّة, لتكون بمثابة المرجعيّة الّتي سيحترمها أيّ قانون لاحق معني بجانب من جوانب العدالة الانتقالية[25] وباب ثان يهتمّ بالتنظيم القانوني للجنة الحقيقة.

[24] تم توزيع الاستمارة على ما يقارب 1825 مشارك في حصص الحوار الجهوي على مستوى كل ولاية

[25] التقرير الختامي للحوار الوطني حول العدالة الانتقاليّة, مرجع سابق ص 46.

في شهر نوفمبر 2012، تمت مناقشة المشروع المقدم من المجتمع المدني ووقع تعديله من قبل مجلس الوزراء لإنتاج نسخة ثانية كانت وافية بصفة جزئية لمخرجات الحوار الوطني، فمثلًا تم تحديد قائمة الانتهاكات موضوع الكشف عن الحقيقة بعد ما كانت قائمة مفتوحة أو السماح للمحاكم العسكرية مجددًا النظر في قضايا شهداء وجرحى الثورة بعد اقتراح إقصاءها من المحاسبة لعدم احترامها ضمانات المحاكمة العادلة. هذه التغييرات جعلت بعض المنظمات تعبر عن استنكارها ورفضها لهذه التغييرات مثل التنسيقية الوطنية للعدالة الانتقالية ومركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية اللذان اعتبرا أن المشروع لم يعد مشروع المجتمع المدني وإنما أصبح مشروع الحكومة، إلا أن هذا الأمر لم يمنعها من مواصلة دعم المسار. بعد ذلك، في 22 جانفي/يناير 2013، وعلى الرغم من عيوب المشروع، قامت الحكومة ممثلة في وزير العدالة الانتقالية برفقة ممثلين عن مكونات المجتمع المدني المكونة للجنة الفنية بتقديم النسخة الثانية من مشروع القانون إلى المجلس التأسيسي. على الرغم من محاولات المجتمع المدني[26] في الضغط على المجلس التأسيسي للتعجيل بمناقشة المشروع من خلال تنظيم عدة ندوات لمناصرة المشروع أو إرسال خطابات للمجلس. لم تتم مناقشة المشروع من قبل لجنة التشريع العام إلا خلال شهر جوان/يونيو 2013.

في شهر سبتمبر 2013، سيتم إضافة مجموعة أخرى من التغييرات على المشروع من قبل ثلاثة لجان، لجنة التشريع العام ولجنة الحقوق والحريات ولجنة شهداء وجرحى الثورة، لتظهر بذلك نسخة ثالثة من المشروع، وذلك عبر تغيير تركيبة اللجنة البرلمانية لاختيار أعضاء هيئة الحقيقة وكذلك تغيير بداية الفترة الزمنية للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان.

على الرغم من الجهود التي بذلتها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لإبعاد العدالة الانتقالية عن النزاعات السياسية ودعواتهم للمجلس التأسيسي للتصويت على مشروع القانون من خلال القيام بمراسلة الرباعي الراعي للحوار[27]، إلا أن مطالب المجتمع المدني لم تلق استجابة. لكن الجدل العام حول نشر «الكتاب الأسود» كان دافعًا للتعجيل بمناقشة المشروع في ديسمبر 2013 خلال جلسة قاطعتها المعارضة، لأسباب لا تتعلق بالعدالة الانتقالية[28]. في هذا الصدد قامت الجمعيات المناصرة للعدالة الانتقالية بتنظيم ندوة صحفية في 13 ديسمبر 2013 تحت عنوان «نداء ال 36

[26] منظمة محامون بلا حدود، الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، جمعية تونسيات، جمعية كرامة ورد الاعتبار، المخبر الديمقراطية، مركز تونس للعدالة الانتقالية، مركز حقوق الانسان، جمعية كرامة، جمعية تونسنا، الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية ولحقوق الإنسان.

[27] أيام بعد اغتيال المعارض شكري بلعيد، في فيفري 2013 دخلت البلاد إثرها في أزمة سياسية. ثم أزمة أخرى باغتيال المعارض محمد البراهمي. فقام نواب المعارضة بمقاطعة أعمال المجلس التأسيسي، فأطلق الرباعي الراعي للحوار مبادرة للخروج بالبلاد من أزمتها. بدأ الحوار الوطني في 5 أكتوبر 2013 بين عدة أطراف سياسية تونسية بتأطير ومبادرة ورعاية الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين بتونس. فاز الرباعي بجائزة نوبل للسلام عام 2015.

[28] بدأ النقاش حول مشروع القانون في 14 ديسمبر بشأن واستمر يومين (13 و14 ديسمبر 2013). قاطعت المعارضة هذه الجلسة من اجل عدم إعلامهم بتغيير جدول أعمال الجلسة العامة وإدراج المصادقة على قانون بشأن اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

من جمعيات ومنظمات المجتمع المدني [29]: الحق في الحقيقة وعملية حماية الأرشيف والنفاذ إليه والعدالة الانتقالية». ذلك أن مسار العدالة الانتقالية قد أصبح حينها عرضة للتلاعب والتوظيف السياسي كما توجهت تلك المنظمات بنداء إلى المجلس الوطني التأسيسي وإلى مختلف مؤسسات الدولة للقيام بالإجراءات الضرورية لحماية أرشيف الدكتاتورية, والشروع في بناء مسار تشاركي مع المجتمع المدني.

خلال هذه الجلسة تم إضافة بعض التغييرات على القانون لتكون النسخة الرابعة لمشروع القانون والذي تم المصادقة عليه وهو القانون الأساسي 2013-53 المتعلق بالعدالة الانتقالية وتنظيمها في 24 ديسمبر 2013[30], قبل شهر واحد فقط من التصويت على الدستور, في 26 جانفي/يناير 2014.

جاء إرساء العدالة الانتقالية في تونس بالتوازي مع إرساء دستور جديد للبلاد, الأمر الذي دفع بالمجتمع المدني[31] إلى الضغط على المجلس الوطني التأسيسي من أجل دسترة العدالة الانتقالية قصد إلزام الدولة بتطبيقها على اعتبار أن الالتزام السياسي للدولة وإرادتها في تشجيع الانتقال الديمقراطي هو الشرط الأساسي لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي.

انطلاقًا من أن القانون عدد 53 قد احتوى على بعض القواعد التي لو لم يقع تضمينها في الدستور لكان القانون غير دستوري مثل أن هذا القانون يمكن تطبيقه بأثر رجعي ويعالج قضايا قد اتصل بها القضاء أو سقطت فيها العقوبة بمرور الزمن.

إن دسترة العدالة الانتقالية كمنظومة تعتبر خاصية جديدة للتجربة التونسية وكذلك الكولومبية مقارنة بالتجارب الأخرى التي أشارت إلى أن العدالة الانتقالية بصفة غير مباشرة في دساتيرها من خلال النص على لجنة الحقيقة [32]. فقد نصت الفقرة التاسعة من الفصل 148 في دستور 2014 صراحة على «العدالة الانتقالية» ذلك وأنه «تلتزم الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في مجيع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة بالتشريع المتعلق بها, ويقبل في هذا السياق الدفع بعدم رجعية القوانين أو بوجود عفو سابق أو حجية اتصال القضاء أو بسقوط الجريمة أو العقاب مبرور الزمن»

[29] الاتحاد العام التونسي للشغل - البوصلة - الجامعة التونسية لحقوق الإنسان والحريات - الجامعة التونسيين لمواطنة بين الضفتين - جمعية « الصوت الحر « - جمعية « الكرامة» للسجين السياسي - جمعية « إنصاف « للعدالة للجنود السابقين - الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية - الجمعية التونسية للسيسيولوجيا - الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات - جمعية الدفاع عن عائلة شهداء وجرحى الثورة - الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين - جمعية العدالة ورد الاعتبار - جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية - جمعية إيفاء - جمعية توانسة - جمعية تونسيات - جمعية ديمقراطية ويقظة مواطنية - جمعية صوت الشهيد - الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان - الشبكة التونسية لمكافحة الفساد - شفافية 52 - مخبر الديمقراطي - مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية - مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية - مركز المواطنة والديمقراطية - مركز الوطني للحريات في تونس - مركز تونس للعدالة الانتقالية - المعهد العربي لحقوق الإنسان - المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية - المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب - المنظمة التونسية من أجل المواطنة - النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين.

[30] الرائد الرسمي للجمهورية التونسية غدد 105 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

[31] قامت الجمعيات بمقابلات وجلسات استماع لدى المجلس الوطني التأسيسي من أجل حماية العدالة الانتقالية في الدستور من ذلك مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية, التنسيقية الوطنية للعدالة الانتقالية, جمعية كرامة ورد الاعتبار.
وكما قامت كل الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية ومركز دراسة الإسلام والديمقراطية بتنظيم ملتقى حول دسترة العدالة الانتقالية في 4 نوفمبر 2013. هذا إلى جانب تنظيم الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية وقفة احتجاجية أمام مقر المجلس الوطني التأسيسي بمساندة مجموعة من الجمعيات على غرار جمعية الكرامة للسجين السياسي, وذلك للمطالبة بضرورة دسترة العدالة الانتقالية.

[32] في بوروندي, نص الدستور الانتقالي الصادر في 28 أكتوبر 2001 على لجنة وطنية للحقيقة والمصالحة.
- في جمهورية الكونغو الديمقراطية, نص الدستور الانتقالي الصادر في 4 أبريل 2003 في فصله 154 على لجنة الحقيقة والمصالحة بين المؤسسات الداعمة للديمقراطية.

كما كان للمجتمع المدني[33] دورًا في مرحلة اختيار أعضاء الهيئة حيث قُدم اقتراح للمجلس التأسيسي للتمديد في آجال تقديم الترشيحات لعضوية هيئة الحقيقة والكرامة بُغية إفساح المجال لقبول المزيد من الترشيحات وتمكينهم من الحضور كملاحظين أثناء جلسة فرز الترشيحات لعضوية الهيئة، كما اقترحوا على لجنة الفرز اعتماد سلم تقييمي يرتكز على مقاييس موضوعية لمؤهلات المترشحين يتم بمقتضاه ترتيبهم ترتيبًا تفاضليًا، وكذلك اعتماد جلسات استماع للمرشحين في القائمة النهائية بعد استكمال النظر في الطعون.

أمام رفض المجلس التأسيسي طلب ممثلي المجتمع المدني بالحضور لجلسات اختيار أعضاء الهيئة، قام بعض الممثلين بوقفة احتجاجية أمام المجلس انتهت بقبول النقاش مع ممثلين عنهم دون تمكينهم من حضورهم جلسة الفرز. كما عمل المجتمع المدني[34] على التصدي لقرار تسمية أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة من خلال رفع قضية تجاوز السلطة أمام القضاء الإداري. وفي ذات الإطار قامت التنسيقيّة الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية مع بعض مكونات المجتمع المدني [35] بالتزامن مع حفل تنصيب هيئة الحقيقة والكرامة بتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية للتعبير عن استنكارهم لمحاولات إرساء عدالة انتقالية مبنية على التوظيف السياسي تمثلت في تنصيب هيئة لا تتوفر في أغلب أعضائها الشروط القانونية والموضوعية لنيل العضوية لهذه الهيئة، كما ساهمت منظمات المجتمع المدني في دعم المسار من خلال تقديمها مجموعة من البحوث والدراسات التي ساعدت هيئة الحقيقة والكرامة في عملها من ذلك مثلًا دراسة حول الضحية من خلال قانون العدالة الانتقالية[36] أو العدالة الانتقالية في تونس[37].

٣. مجتمع مدني فاعل في الدفاع عن المسار بعد تركيز هيئة الحقيقة والكرامة

على الرغم من أنّ استحداث لجنة الحقيقة والكرامة يُعتبر ضمانًا لنجاح مسار العدالة الانتقاليّة، فإنّ هذه الهيئة كانت ولاتزال محلّ انتقادات وتحفظات كثيرة منذ بدأ مهمتها في جوان 2014، تتعلق هذه الانتقادات بالأساس بغياب منهجية عمل واضحة وبطء التعامل مع الملفات المودعة لديها من ناحية، ومن ناحية أخرى ومنذ تاريخ مباشرة مهمتها ما انفكّت الهيئة من التصدّي إلى العراقيل الموضوعة أمامها حتّى تجد عقبات أخرى تزيد أكثر في صعوبة تنفيذ ولايتها، أهمّها رفض

[33] التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية، الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية، جمعية تونسيات، جمعية العدالة ورد الاعتبار، جمعية الكرامة للسجين السياسي، مخبر الديمقراطية، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، مركز تونس لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، مركز تونس للعدالة الانتقالية.

[34] التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الإنتقالية ومجموعة ال 25 محامي.

[35] المنظمة التونسية من أجل المواطنة، جمعية كرامة ورد الإعتبار.

[36] Al Kawakibi Dmocracy Transition Center, Report in French, available online http://www.simonrobins.com/Barometre%20TJ%20-%20Participation%20des%20victimes%20Tunisie.pdf

37 «العدالة الانتقالية في تونس: غياب استراتيجية واضحة وغلبة الإرتجال»، دراسة نشرها المعهد العربي لحقوق الإنسان أفريل 2012.
«العدالة الإنتقالية في تونس: وأخيرا صدر القانون»، دراسة نشرتها الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ماي 2014،
http://www.adlitn.org/sites/default/files/transitionnal_justice_in_tunisia_2014_0.pdf

البرلمان المفوضين المستقلين وكذلك الرفض المتكّرر لمؤسسات الدولة[38] منحها الولوج إلى الملفات أو الأرشيف. يمكن إرجاع كل التهديدات لمسار العدالة الانتقالية إلى حالة الازدواجية التي ميزت الخطاب الرسمي أو ما يعبّر عنه «بالانفصام» فيما يتعلق بالقرارات المرتبطة بالعدالة الانتقالية.

تميزت المرحلة الانتقالية الأولى بدعم الدولة لمسار العدالة الانتقالية من خلال التزامها بتنظيم حوار وطني حول العدالة الانتقالية ووضع الإطار القانوني لها. لكن مع كل التغيرات الّتي طرأت على المشهد السياسي منذ الانتخابات الرئاسيّة والتشريعيّة 2014 ومع منح قبلة الحياة للنظام السابق من خلال السماح لأشخاص محسوبين عليه بالمشاركة في الحياة السياسيّة مجددًا وتشكل التوافق السياسي بين النهضة والنداء، تميزت هذه المرحلة بتداعي دعم مسار العدالة الانتقاليّة، والمضي نحو تحويل وجهة المسار من مصالحة وطنية شاملة بين مؤسّسات الدولة والشعب إلى صلح بين الدولة مع الضالعين في الفساد والتهرب الضريبي دون محاسبة أو مساءلة وذلك بحجة التصدّي إلى التدهور الاقتصادي الّذي تعيشه البلاد، هذا إلى جانب غياب الإرادة السياسية في تفعيل الدوائر القضائية المتخصصة المنشئة منذ سنة 2014 والتي ستبت في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بما فيها جرائم الفساد المالي. إلا أن دور المجتمع المدني كان محددًا في عملية دعم مهمة هيئة الحقيقة والكرامة، وفي التصدي لأهم العراقيل التي هددت مسار العدالة الانتقالية.

أ) دور المجتمع المدني في دعم مهمة هيئة الحقيقة والكرامة

في 15 ديسمبر 2014 بدأت هيئة الحقيقة والكرامة المرحلة التنفيذية لمهمتها من خلال تلقي ملفات الضحايا وإعداد استراتيجية للبحث. خلال السنة الأولى لمهمتها، تلقت الهيئة ومكاتبها الجهوية الأربعة حوالي 12000 شكوى، إلا أن هذا العدد يعتبر صغيرًا جدًا مقارنة بعدد الضحايا الذي وقع تقديره خلال الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية. لهذا السبب، قررت الهيئة تمديد فترة تلقي الشكاوى لمدة ستة أشهر[39] حيث قامت خلالها باتخاذ إجراءات تسهل عملية تقديم الشكاوى من ذلك مثلًا إحداث مكاتب متنقلة وقبول الملفات عن بعد بغية الوصول إلى الضحايا الموجودين في المناطق الداخلية والنائية والذين يصعب تنقلهم إلى مقرات المكاتب الجهوية للهيئة. وكذلك من أجل حث أكبر عدد من الضحايا وتشجيعهم على تقديم ملفاتهم، قامت بعض منظمات المجتمع المدني مثل جمعية تونسيات أو جمعية كرامة ورد الاعتبار بالتنسيق مع هيئة الحقيقة والكرامة قصد تنظيم حملات تحسيسية حول عهدة الهيئة ومهامها وكيفية تقديم ملفهم في كامل تراب الجمهورية.

تميزت السنة الأولى منذ فتح آجال تقديم الملفات بانخفاض مشاركة النساء والتي لم

[38] وزارة الداخلية، الق
[39] الفصل 40 من قانون 53.2013 المتعلق بالعدالة الانتقالية.

تتجاوز نسبتها 5 % فقط من الملفات. ويمكن تفسير انخفاض مشاركة النساء الضحايا في تقديم ملفاتهم بجهلها لحقوقها كضحية غير مباشرة في تقديم شكوى أو بسبب الخوف من ردود أفعال عائلاتهن أو الوصم المجتمعي الذي ستتعرض له إذا قدمت ملفاتهن وخاصة إذا كانت الانتهاكات المسلطة عليهن هي انتهاكات جنسية.

في تاريخ انتهاء آجل تقديم الملفات في 15 جوان/يونيو 2016, وبفضل الجهود المبذولة من المجتمع المدني [40] والمنظمات الأممية[41], تم إيداع أكثر من 60.000 ملف لدى الهيئة وقد ارتفعت نسبة الملفات التي أودعتها النساء إلى 25 %.

صحيح أن قانون العدالة الانتقالية قد أقر برد اعتبار الضحايا باعتباره أحد هم أركان مسار العدالة الانتقالية [42], إلا أنه في الوقت نفسه يمكن اعتبار هذا التشريع عقبة أمام عمل هيئة الحقيقة لتحقيق هذا الهدف لسبب يتعلق بتعريف الضحية [43] الذي يعتبر واسع جدًا لأنه لا يقتصر فقط على «الضحية المباشرة» بل يمتد إلى «الضحية غير المباشرة» و«المنطقة الضحية» الأمر الذي أدى إلى تقديم الآلاف من الملفات لدى الهيئة, وهو أمر نبه عليه المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار للجنة الفنية للإشراف على الحوار الوطني عند صياغة مشروع القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية وذلك بضرورة توضيح تعريف «الضحية» لتفادي تلقي عدد من الملفات للأشخاص يدعون أنهم ضحايا.

في هذا الإطار, كان دور المجتمع المدني بارزًا في مساعدة الهيئة على توضيح مفهوم ومعايير الجهة الضحية والتي اكتفى المشرع على اعتبارها كل منطقة تم تهميشها واستبعادها بشكل منهجي. هذا التعريف لا يمكن اعتباره بديهيًا نظرًا لكون مفهوم «المنطقة» لا يقتصر فقط على التقسيمات الإدارية للبلاد, وهو أمر أكدته هيئة الحقيقة والكرامة في تقريرها النهائي التي اعتبرت أنهم أصبحوا في رتبة الشريكين الفاعلين في الدراسة الميدانية حول الجهة الضحية والتي كانت مخرجاتها قابلة للاستغلال من قبل الهيئة [44].

كذلك كان لمركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية [45] الذي اشتغل على تقديم ملفات لمناطق اعتبرها تستجيب لمعايير المنطقة الضحية[46] وهي المناطق التي عانت الغياب الممنهج للتنمية الاقتصادية والبشرية

[40] منظمة محامون بلا حدود, الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية, المركز الدولي للعدالة الانتقالية, جمعية تونسيات

[41] برنامج الأمم المتحدة الإنماءي, هيئة الأمم المتحدة للمرأة, المفوضية السامية لحقوق الإنسان

[42] الفصل 11 من قانون العدالة الانتقالية «جبر ضرر ضحايا الانتهاكات حق يكفله القانون والدولة مسؤولة على توفير أشكال الجبر الكافي والفعال بما يتناسب مع جسامة الانتهاك ووضعية كل ضحية. على أن يؤخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة لدى الدولة عند التنفيذ.

[43] الفصل 10 من قانون العدالة الانتقالية "الضحية هي كل من لحقه ضرر جراء تعرضه لانتهاك على معنى هذا القانون سواء كان فردا أو جماعة أو شخصا معنويا. وتعد ضحية أفراد الأسرة الذين لحقهم ضرر لقرابتهم بالضحية على معنى قواعد القانون العام وكل شخص حصل له ضرر أثناء تدخله لمساعدة الضحية أو لمنع تعرضه للانتهاك. ويشمل هذا التعريف كل منطقة تعرضت للتهميش أو الإقصاء الممنهج».

[44] التقرير الختامي لهيئة الحقيقة والكرامة, «الجزء الأول: عهدة الهيئة», مارس 2019, ص128, http://www.ivd.tn/rapport/doc/1.pdf

[45] تم انشاء المركز قبل 2011 ومن أهدافه تعزيز مساهمة المجتمعات المدنية العربية في عملية الديمقراطية, وتطوير مقومات الحكم الرشيد استنادًا إلى العدالة الاجتماعية والتنمية الإقتصادية وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء.

[46] ملفي منطقتي عين دراهم وسيدي مخلوف (شمال غرب تونس)

في ذلك في إطار مشروعها «بارومتر» العدالة الانتقالية في تونس [47].

ينص القانون الخاص بالعدالة الانتقالية على إحداث آلية قضائية لمقاضاة كل من ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تتمثل في الدوائر القضائية المتخصصة [48]. هذه الدوائر تنظر في القتل العمد والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والتعذيب والاختفاء القسري وعقوبة الإعدام دون ضمانات محاكمة عادلة. وكذلك تبت هذه الدوائر في الملفات التي تحيلها هيئة الحقيقة والكرامة فيما يتعلق بالانتهاكات المتعلقة بتزوير الانتخابات والفساد المالي وقيد الهجرة القسرية لأسباب سياسية.

تطبيقًا للفصل الثامن من قانون العدالة الانتقالية، تم استحداث 13 دائرة قضائية متخصصة بالمحاكم الابتدائية الموجودة بمقار محاكم الاستئناف إلا أنه لم يقع تفعيل هذه الدوائر إلا بعد مرور أكثر من أربع سنوات على استحداثها وكانت أول جلسة لمثل هذه المحاكمات انعقدت في 29 ماي/مايو 2018 [49]. يعود التأخير في تفعيل هذه الدوائر إلى غياب إرادة سياسية واضحة لمحاكمة المسؤولين هذا إلى جانب غموض الإجراءات التي سيقع تطبيقها أمام الدوائر.

في هذا الإطار قامت مكونات المجتمع المدني المتمثلة في الائتلاف المدني من أجل العدالة الانتقالية الذي تكوّن بعد مبادرة مشروع قانون المصالحة سنة 2015[50]، والذي أصبحت لقاءاته تنظم منذ ذلك التاريخ بصفة دورية من أجل البحث في سبل توحيد الجهود لدعم المسار بجهود مهمة يمكن تبويبها على أربعة مستويات: الأول يتمثل في تكثيف اللقاءات مع هيئة الحقيقة والكرامة ودعوتها للإسراع بإحالة الملفات أمام الدوائر وكانت أول الملفات المحالة في مارس 2018. أما المستوى الثاني فيتمثل في محاولة الضغط على الحكومة من خلال الاتصال بوزارة العدل وحثها على التسريع في تفعيل الدوائر وإزالة العراقيل التي تحول دون محاسبة المسؤولين. فقد واجهت عملية المساءلة عقبات بسبب القرارات السياسية التي تُظهر استعداد الأحزاب الحاكمة الموجودة في السلطة لقلب صفحة ماضي الانتهاكات بأي ثمن، فمثلًا نجد أن المذكرة الموجهة من المفتقد العام لوزارة العدل إلى رؤساء محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والتي بموجبها طلب عدم قبول استلام الملفات المحالة من الهيئة من تاريخ رفض مجلس النواب طلبها لتمديد ولايته قد أثارت جدلًا كبيرًا بين الجهات الفاعلة في العدالة الانتقالية أهمها جمعية القضاة التونسيون والرابطة التونسية لحقوق الإنسان [51]، الذين استنكروا باسمهم وباسم الائتلاف المدني هذا القرار لما فيه من تدخل واضح وصريح في النظام القضائي الأمر الذي يشكل خطرًا على استقلال الدوائر المتخصصة. لهذا،

[47] هذا المشروع هو عبارة عن اداة قيس مدى تحقيق العدالة الانتقالية لأهدافها من خلال مراقبة مسار هيئة الحقيقة والكرامة في كشفها عن الحقائق والانتهاكات وكذلك في تحقيق المحاسبة والمساءلة وجبر الضرر للضحايا.

[48] الفصل 8 من قانون العدالة الانتقالية.

[49] عقدت محكمة قابس الابتدائية الجلسة الأولى في قضية الاختفاء القسري للضحية كمال المطماطي الذي توفي تحت التعذيب سنة 1991 ولا يزال مصير جثته غير معروف.

[50] انظر الفقرة الموالية.

[51] تأسست الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في 7 ماي وهي المنظمة الحقوقية الرئيسية في تونس.

واستجابة لضغوطات المجتمع المدني، ألغى وزير العدل المذكرة المثيرة للجدل.

أما المستوى الثالث لدعم الدوائر القضائية فتتمثل في تنظيم عدة ندوات بحضور خبراء دوليين للبحث في حلول لمسألة الإجراءات[52] والرابع في حضور الجلسات ومراقبتها وتقديم الدعم للضحايا من ذلك نجد منظمة محامون بلا حدود التي كونت مجموعة من المراقبين يقومون بإعداد تقرير عن كل جلسة، وهو ما قامت به أيضًا المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب التي وفرت دعم قانوني لضحايا التعذيب.

ب) دور المجتمع المدني في التصدّي للصعوبات والعراقيل المهددة لمسار العدالة الانتقالية:

رغم نجاح التجربة التونسية في إلهام البلدان التي تشهد عملية انتقال ديمقراطي من خلال تبنيها لمسار تشاركي للعدالة الانتقاليّة، إلاّ أن تغيّر المشهد السياسي في البلاد منذ انتخابات 2014 وذلك بعودة بعض نخب نظام بن علي السابق إلى السلطة، نشأ نوع من الصراع بين أولئك الّذين يدعمون مسار البحث عن حقيقة الانتهاكات ومقاضاة الجناة وأولئك الّذين يدعون إلى طيّ صفحة الماضي، ونقض التزام الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية المنصوص عليه في النقطة التاسعة من الفصل 148 من دستور 2014. سعت الحكومات المتعاقبة بعد الانتخابات إلى الانحراف بمسار العدالة الانتقالية في عديد المناسبات، غير أنّه كان للمجتمع المدني دور هام في التصدّي لها. لعلّ أهمّ المحطات الّتي برز فيها دور مكونات المجتمع المدني في التصدّي لهذه التهديدات هي مشروع قانون المصالحة الاقتصاديّة:

يتمثل هذا المشروع في مبادرة من رئيس الجمهوريّة [53] سنة 2015 بهدف تنقيح قانون العدالة الانتقاليّة، وذلك من خلال إيقاف كلّ الملاحقات القضائيّة وإسقاط العقوبات في حقّ الموظفين العموميين والجهات الرسمية كالوزارات والقضاة والولاة في الجرائم المتعلّقة بالفساد المالي. من أجل الحصول على هذا «العفو»، فإن كلّ شخص معني يقوم بتقديم طلب صلح أمام لجنة مكونة من ممثلين عن السلطة التنفيذية مقابل رده للأموال الّتي اكتسبها بصفة غير مشروعة، بالإضافة إلى نسبة معينة عن كل سنة استنفع بهذه الأموال دون كشفه عن الحقيقة ولا اعتذاره عما اقترفه، وهو أمر يتعارض بصفة صريحة مع روح العدالة الانتقالية. ذلك أنه لا يمكن أن يتحقق انتقال من حالة الاستبداد إلى الديمقراطية دون توفير ضمانات عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان وهذا لا يكون إلاّ من خلال تحديد الانتهاكات وضبطها ومعرفة أسبابها وظروفها ومصدرها والنتائج المترتبة عنها، على نحو يؤكد حدود نجاعة العدالة التقليدية ويبرر تبني العدالة الانتقالية لكونها عدالة قادرة على تجاوز منطق القصاص، أي العدالة الجزائية، وتتبنى مفهوم أوسع للعدالة من

[52] قامت منظمة محامون بلا حدود، المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومركز الحقوقيين الدوليين بتنظيم ندوات حول الدوائر القضائية المتخصصة. قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بإعداد مشروع دليل إجراءات مع الهيئة الوقتية للإشراف حول القضاء العدلي.

[53] الباجي قايد السبسي، هو رئيس حزب نداء تونس، تولى عدة مسؤوليات هامة في الدولة التونسية بين 1963 و1991 (فترتي حكم الحبيب بورقيبة وبن علي) وثم عاد للساحة السياسية بعد الثورة التونسية وانتخب ب رئيسًا سادسًا للبلاد.

خلال كشف الحقيقة ورد اعتبار الضحايا وإصلاح مؤسسات الدولة وصولًا إلى المصالحة.

في هذا الإطار وبالرجوع إلى كل من قانون العدالة الانتقالية, وتحديدًا الباب المتعلق بهيئة الحقيقة والكرامة, ومشروع قانون المصالحة الاقتصادية وتقييم مدى التزامهما بالكشف عن حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بجرائم الفساد, نجد أنّ إجراءات الصلح أمام «لجنة المصالحة» هي إجراءات سرية, لا يمكن الاطلاع عليها. فاللجنة تلتزم فقط بإحالة تقرير إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ونشره بالرائد الرسمي, وهو تقرير يتضمن فقط مجرد إحصائيات لأعمالها المنجزة دون الإشارة إلى هوية طالب الصلح أو الجرائم التي اقترفها والمبالغ التي تحصّل عليها ومن ساعده في ذلك.

وأمام تهديدات هذا المشروع, كانت مكونات المجتمع المدني في الموعد للتصدّي له سواء من خلال اتّخاذ الشّارع كوسيلة للتعبير عن الرفض القاطع له أو بالبحث عن تحالفات من أجل الضغط على البرلمان لسحبه أو الطعن على عدم دستوريته.

فمثلا تكوّنت تحركات شبابية ضدّ هذا المشروع والّتي عرفت باسم حملة «مانيش مسامح»[54] وهي حملة عفوية تكوّنت إبان تقديم رئيس الجمهورية مشروع القانون لمجلس النواب, فاتخذت هذه الحركة من الشّارع والمرابطة أمام مقر مجلس النواب وسيلة سلمية لتحريك الرأي العام ضدّ هذا المشروع.

وفي فترة قصيرة نجحت حملة «مانيش مسامح» في أن تكون الوسيط في دعم حركات المجتمع المدني وحتّى الأحزاب والتمثيلات النقابية, وجذبت عدد كثير من المواطنين الّذين رفعوا معها نفس شعاراتها مثل «السماح في المحكمة» أو لا للإفلات من العقاب.

وبالتوازي مع هذا التحرّكات, قامت المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال العدالة الانتقالية بإنشاء «ائتلاف المجتمع المدني ضد مشروع قانون المصالحة» يدعم تحركات حملة «مانيش مسامح» وذلك من خلال إصدار البيانات المشتركة في التنديد بخطورة هذا المشروع على مسار العدالة الانتقاليّة, حيث قام الائتلاف بحشد قوى المجتمع المدني بالعاصمة والجهات والشخصيات الوطنية الاعتبارية بهدف التصدي للمشروع من خلال تشكيل أربع لجان, وهي لجنة إعداد الوثيقة بخصوص الأسانيد الدستورية والقانونية والسياسية والأخلاقية لرفض هذا المشروع, ولجنة الاتصال بمكونات المجتمع المدني والشخصيات الاعتبارية في العاصمة والجهات ولجنة الاتصال بنواب الشعب ولجنة الإعلام والاتصال.

كما قامت هيئة الحقيقة والكرامة بطلب استشارة قانونيّة من اللجنة الأوروبية للديمقراطية عن طريق القانون والّتي يطلق عليها اسم «لجنة البندقية» حول قانونية هذا المشروع. بناءًا على هذا الطلب أصدرت لجنة البندقية قرارها في 28 أكتوبر 2015 حول الجوانب المؤسساتيّة لمشروع قانون

[54] حملة «مانيش مسامح» تعكس أعلى درجة وعي للشباب وهي تعني أنّ أعضاء هذه الحملة يرفضون رفضًا تامًا لهذا المشروع وأنّ المسامحة لا تأتي إلاّ بعد المحاكمة.

المصالحة, والتي اعتبرت فيه أنّه يمكن بعث جهاز أو آلية أخرى للعدالة الانتقالية تنظر في جرائم الفساد المالي بشرط الانسجام مع أهداف المسار, وخاصّة الكشف عن حقيقة المساءلة والمحاسبة وإصلاح المؤسسات.

كما اعتبرت لجنة البندقيّة أنّ لجنة المصالحة لا تقدم ضمانات استقلاليّة كافية تسمح بتأكيد أن إجراءات العدالة الانتقالية الّتي ستنظر فيها معادلة لتلك الّتي ستنظر فيها هيئة الحقيقة والكرامة خاصّة وأن تركيبتها لا توفر ضمانات استقلاليّة عن الدولة.

على الرغم من إصرار رئاسة الجمهورية على تمرير هذا المشروع من خلال إدخال بعض التغييرات والّتي توحي بالتزامها بمقترحات لجنة البندقية, إلا أن تلك التغييرات كانت في الحقيقة مجرّد ذرّ رماد على الأعين خاصة وأنّ الهدف الأساسي من المشروع لم يقع استبعاده ألا وهو ترسيخ ظاهرة الإفلات من العقاب.

ومع استئناف مناقشة النسخة الثانية من مشروع قانون المصالحة في جويلية/يوليو 2016, كانت منظمات المجتمع المدني في الموعد, فقد قام الائتلاف المدني ضد مشروع قانون المصالحة بتنظيم ندوة صحفيّة في 15 جويلية/يوليو 2016 تحت شعار «ما يتعداش» (لن يمرّ) للوقوف على سلبيات وتهديدات مشروع قانون العدالة الانتقالية وضرورة التحرك لاستبعاده, كما قامت بعض الجمعيات الوطنيّة بطلب مقابلة مع لجنة التشريع العام للاستماع إليها حول رأيهم إزاء مشروع القانون, فبتاريخ 22 جويلية/يوليو 2016 استمعت لجنة التشريع العام لكلّ من منظمة البوصلة [55] وأنا يقظ [56] والشبكة التونسية للعدالة الانتقالية بخصوص مشروع قانون المصالحة [57].

من ناحية أخرى, فقد اعتمد الائتلاف على وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر من أجل خلق مناصرة وجذب عدد أكبر من المعارضين لهذا المشروع وللضغط على الرأي العام.

في مرحلة ثانية أعلنت حملة «مانيش مسامح» ما سمته بحالة الطوارئ الشعبيّة والدعوة للمشاركة في مسيرة يوم 25 جويلية/يوليو 2016 تدعو فيها كلّ التونسيين إلى الاحتشاد والالتزام بحالة التأهب القصوى إلى غاية إسقاط المشروع, كما قام الائتلاف المدني ضدّ مشروع قانون المصالحة في المجال الاقتصادي والمالي تنظيم وقفة احتجاجيّة أمام مجلس النواب بتاريخ 26 جويلية/يوليو 2016 تلتها توجيههم برسالة لأعضاء مجلس نواب بضرورة التخلي عن النظر في المشروع لمخالفة دستور الجمهوريّة الثانية 2014 ولتعارضه مع التزامات الدولة التونسيّة في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والعدالة الانتقاليّة.

[55] هي منظمة مستقلة غير حكومية وغير ربحية, تأسست في 26 ماي 2012. نشاطها سياسي وحقوقي ورقابي في الوسط السياسي التونسي وتقوم بالأساس بمراقبة وتقرير مداولات مجلس النواب
https://www.albawsala.com/ar/

[56] منظمة مستقلة غير حكومية وغير ربحية, تأسست في 21 مارس 2011, ولها دور رقابي وتهدف إلى مكافحة الفساد المالي والإداري وتدعيم الشفافية في البلاد.
https://www.iwatch.tn/ar

[57] وقد حضر هذه الجلسة 7 نواب من مجموع 21 نائب.

وقد كللت هذه الجهود بالنجاح بعد التراجع مؤقتًا عن مناقشة المشروع من أجل إدخال تغييرات عليه وفي إطار تسليط الضوء على أبرز التحديات والمخاطر الّتي تهدّد مسار العدالة الانتقالية قامت 20 منظمة من مكونات المجتمع المدني بمبادرة من التنسيقيّة الوطنيّة للعدالة الانتقالية، ومنظمة محامون بلا حدود والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بتنظيم مؤتمر وطني حول العدالة الانتقالية أيام 2 و3 و4 نوفمبر 2016، وذلك لصياغة توصيات مشتركة لدعم مسار العدالة الانتقالية والّتي تم تقديمها لهيئة الحقيقة والكرامة ولمجلس النواب.

في 23 أفريل/أبريل 2017 أعادت رئاسة الجمهوريّة محاولة تمرير المشروع من خلال طرحه للنقاش أمام لجنة التشريع العامّ وهو ما سيدفع مرّة أخرى المنظمات المناصرة للعدالة الانتقالية من أجل التصدي لهذا المشروع. في هذا السياق قامت حركة «مانيش مسامح» بدعوة المواطنين إلى التوقيع على عريضة ضدّ قانون المصالحة والّتي اعتبرته تكريسًا لسياسة الإفلات من العقاب وذلك للمطالبة بالسحب الفوري للمشروع والتسريع بتفعيل منظومة العدالة الانتقالية من أجل تفكيك منظومة الفساد ومحاسبة المسؤولين عنها.

كما قام الائتلاف المدني ضدّ مشروع المصالحة بعقد مؤتمر صحفي تحت عنوان «هل أنّ تبييض الفساد والفاسدين أولوية وطنيّة؟» بتاريخ 26 أفريل/أبريل 2017 والّتي اعتبرت أنّ استئناف النقاش حول مشروع قانون عبر إدخال تعديلات عليه دون الإعلان عنها بمثابة خطوة أخرى للوراء من خلال تشديدهم على تعارض المشروع مع المبادئ الأساسيّة للعدالة الانتقالية المضمنة في الفصل 149 (8) ومبدأ الحق في الحقيقة. لكن على الرغم من تعمّق الصراع بين أولئك الذين يدعمون عملية البحث عن الحقيقة المحاسبة وأولئك الذين يدعون إلى قلب الصفحة عن طريق المصالحة تم اعتماد مشروع القانون في صيغة مخففة في شكل قانون يتعلق بالمصالحة الإدارية[58].

صحيح أن مفهوم العدالة الانتقالية أصبح أكثر وضوحًا بفضل الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين، إلاّ أنه لم يتم إيلاء الاهتمام الكافي حول كيفية عمل الدول التي تمر بفترة انتقالية على الامتثال لدعم العدالة الانتقالية تحت الضغوطات السياسات الوطنية والدولية إذ لا يزال الامتثال لمسار وأهداف العدالة الانتقالية يواجه تحديات وطنية كبيرة ومتنوعة، والتي غالبًا ما تنتج تأثيرات سياسية غير متوقعة ومتناقضة لأهداف العدالة الانتقالية [59]، ففي كل دولة تدفع الظروف السياسية الداخلية بالجهات المحلية الفاعلة إلى الانخراط في المسار بطرق مختلفة مع معايير هذه العدالة.

عل المستوى الدولي، قد يكون عدم الامتثال للعدالة الانتقالية مكلفًا للغاية بالنسبة للدولة التي ترفض تبنيها، إلا أن هذه

[58] قانون عدد 62-2017 المتعلق بالمصالحة الإدارية، مؤرخ في 24 أكتوبر 2017، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 85 مؤرخ في 24 أكتوبر 2017.

[59] Peskin, V. Cambridge, International Justice in Rwanda and the Balkans: Virtual Trials and the Struggle for State Cooperation, Cambridge University Press, 2008.

التكاليف تكون باهظة جدًا على المستوى المحلي: فالمجموعات الوطنية المناهضة للعدالة الانتقالية يمكن أن تزعزع استقرار النظام الجديد عن طريق اختيار الامتثال للعدالة الانتقالية طبق المعايير الدولية ولكن عبر إعادة تعبئتها بشكل يجعلها تتماشى مع أهدافهم السياسية[60]. هذا هو الحال في تونس، حيث أنتجت عملية تبني مسار العدالة الانتقالية منذ بدايتها في عام 2011 مجموعتين رئيسيتين هما مقاومي العدالة والمؤمنين الحقيقيين بالعدالة الانتقالية، ففي كل مرة تُهيمن فيها إحدى هذه المجموعتين على السلطة وتتبنى نهجها السياسي الخاص بالعدالة الانتقالية. وهنا يأتي دور المجتمع المدني في الدفاع عن هذا المسار، فالمعركة من أجل العدالة الانتقالية لم تنتهي بمجرد تقديم هيئة الحقيقة لتقريرها النهائي في مارس 2019، بل سيواصل المجتمع المدني عمله في حث الحكومة والضغط عليها لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن عمل الهيئة طبقًا لأحكام قانون العدالة الانتقالية، إضافة إلى دوره في حماية المسار من كل تهديد فمن ذلك مؤخرًا المشروع الأولي لقانون أساسي يتعلق باستكمال مسار العدالة الانتقالية، وإرساء المصالحة الشاملة وتعزيز الوحدة الوطنية الذي وقع طرحه من الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان على رؤساء الكتل البرلمانية. وهو مشروع اعتبره الائتلاف المدني للعدالة الانتقالية وحركة مانيش مسامح «إعدام للعدالة الانتقالية».

[60] Subotic, Jolena, « Bargaining justice: A theory of transitional justice compliance", Taylor & Francis Ltd, 2013.

سياسات التقشف والحركات الاجتماعية في تونس
خارطة مسحية للفاعلين

فؤاد غوربلي
باحث في علم الاجتماع

مقدمة:

يعتبر اللجوء لسياسات التقشف في تونس ليس بالأمر المستجد بل يعود إلى نهاية السبعينيات من القرن الفائت, بعد فشل التجربة الاشتراكية التي قادها الوزير أحمد بن صالح, وبداية عهد الليبيرالية الاقتصادية الذي دشنه الوزير الهادي نويرة ليفتح من خلاله الباب أمام الخصخصة وتقليص دور الدولة في الاستثمار الاقتصادي معلنًا بداية التخلي التدريجي للدولة عن مسئولياتها الاجتماعية وهو ما يعني حينها بداية تآكل العقد الاجتماعي بين دولة الاستقلال التي بنت مشروعيتها على أيديولوجية الرعاية الاجتماعية للعديد من الفئات الاجتماعية المراهنة على الترقي في السلم الاجتماعي والانخراط بشكل فاعل في «المجتمع الاستهلاكي» عبر «التمسك بتلابيب الدولة», ومصعدها الاجتماعي المتمثل أساسًا في المدرسة العمومية, التي مكنت الكثير من الفئات من الترقي الاجتماعي عبر الولوج إلى الوظيفة العمومية بكل ما تعنيه الجملة من المعايير المتعلقة بالعمل بعقود طويلة الأمد وما تستتبعه من ضمانات وأنظمة حماية اجتماعية.

أدى تفتت العقد الاجتماعي منذ نهاية السبعينيات إلى العديد من «الأزمات الاجتماعية» الكبرى على غرار ما بات يعرف «بالخميس الأسود» الموافق 26 جانفي/يناير 1978 والذي كان طرفي النزاع فيه السلطة, والاتحاد العام التونسي للشغل الذي أعلن حينها الإضراب العام ردًا على القرارات الاقتصادية التي اعتبرها «غير شعبية» وتفاقم الأمر خلال فترة الثمانينيات حيث تزايدت الاحتجاجات الشعبية عبر انتفاضة «أحداث الخبز» خلال جانفي/يناير 1984 بعدما قررت حكومة محمد مزالي آنذاك رفع الدعم عن الخبز ليتم التراجع عنه بعد سويعات من بداية الاحتجاجات بقرار من الرئيس الحبيب بورقيبة نفسه.

وقد عبرت تلك الاحتجاجات عن «قوة الأمل», وفق عبارة ميشال كامو [1], و«قوة الاعتقاد» في الدولة لدى معظم الفئات الاجتماعية في تونس, والفئات الفقيرة والمتوسطة تحديدًا. تزايد تخلي الدولة عن التزاماتها الاجتماعية مع تبني سياسة التعديل الهيكلي سنة 1986 أدى إلى توجه السياسة الاقتصادية للبلاد نحو تقليص دور الدولة لصالح السوق. رافق ذلك نجاعة نسبية على المستوى الماكرو-اقتصادي لكن على المستوى الاجتماعي كان ثمة تكلفة تمثلت في اختلال التوازن في سوق الشغل. رغم أن الهدف المعلن من سياسة إعادة التعديل الهيكلي تمثل في وضع الاقتصاد التونسي في مسار أفضل للنمو الاقتصادي, فقد أدت السياسات الليبرالية المتبناة منذ نهاية السبعينيات إلى تواتر الحراكات والاحتجاجات الاجتماعية.

[1] Tarajjî ya dawla» ou «la force et l›espérance». Propos sur le désengagement de l›Etat en Tunisie. Bull CEDEJ n°323 19995

نجحت السلطات الحكومية في قمع تلك الحراكات المتكررة على مدى ثلاثة عقود عن طريق تقوية الأجهزة الأمنية والاستثمار في تقنيات الإخضاع والمراقبة السياسية التي كان يمارسها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي؛ الحزب الحاكم آنذاك والذي تم حله بعد 14 جانفي/يناير 2011, إلا أن قوة القمع الممارس لم تحل دون بروز ما يسميه آصف بيات باللاحركات الاجتماعية على غرار التمدد الكبير لتجار الشارع غير النظاميين في المدن الكبرى، والانخراط اللافت للعديد من الشبان في حركات الهجرة السرية واقتصاد التهريب، وهي ظواهر تحيل إلى بداية انهيار الطبقات المتوسطة وتنامي أشكال اللامساواة بين الفئات الاجتماعية التي أتت كتبعات لسياسات إعادة الهيكلة وانخراط الاقتصاد الوطني في اقتصاد السوق المعولم.

برهنت « ثورة 14 جانفي/يناير 2011» التي أطاحت بنظام بن علي أن السياسات الليبرالية لم تأت أكلها ولم يستفد منها الجميع حيث ظهر بشكل واضح حجم التفاوت بين الفئات الاجتماعية والفجوة التراتبية بين المناطق وهو ما وضع المسألة الاجتماعية في قلب النقاش العام. برز ذلك في تنامي الحركات المطلبية التي تلت سقوط النظام على نحو اضطرت فيه حكومات ما بعد «الثورة» إلى القيام بالعديد من «الانتدابات العشوائية» في القطاع العام وزيادة أجور الموظفين. وتعتبر الوظيفة العمومية في تونس معادلة لما يسمى "الريع النفطي" فالجميع يريد أن يكون له نصيب من الوظيفة العمومية حيث تعتمد الدولة على الاقتراض الخارجي للاستجابة للمطالب الاجتماعية, وقد أدى تفاقم الدين العمومي إلى زيادة في عجز الميزانية العمومية على النحو الذي جعل السياسات الاجتماعية للدولة تتجه أكثر فأكثر نحو خفض الدعم العمومي في المجالات المتعلقة بالتشغيل والصحة والتعليم من ناحية, وزيادة الضرائب من ناحية أخرى، وهو ما جسدته قوانين المالية بداية من 2017. دفع كل هذا إلى تنامي الحركات الاجتماعية المناهضة لسياسات التقشف, وإن كانت جل الحركات لا تعلن مباشرة مناهضتها لسياسات التقشف إلا أنها تندرج في إطار التبعات المباشرة لسياسات التقشف التي شملت مجال التشغيل، والصحة والضرائب.

تتنوع خارطة الفاعلين المناهضين لتبعات سياسات التقشف في السياق السياسي الجديد الذي يترافق مع الانفتاح النسبي للمجال العام على نحو يتيح حرية التنظيم وحرية التعبير ويمكن تقسيم الفاعلين إلى قسمين أساسيين؛ القسم الأول يتعلق بالفاعلين التقليديين ويتمثل في النقابات المهنية على غرار نقابات التعليم والصحة والنقل. أما القسم الثاني فيتعلق بالحركات الاجتماعية -الجديدة وبقية اللاحركات الاجتماعية [2]، مثل حركة العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات، والحركات المناهضة لسياسات صندوق النقد الدولي على غرار حركة «ما قالولناش» (لم يقولوا لنا: بمعنى لم يعلموننا) وحملة «فاش نستناو» (ماذا ننتظر؟) وحملة الأطباء الشبان وحركة الأساتذة الناجحين في مناظرة الالتحاق بالتعليم الثانوي، بالإضافة إلى بعض الحركات الأخرى المندمجة في الحركات

[2] Assef Bayat, life as politics How ordinary people change the middl East , second edition , Stanford university press, 2013

الاجتماعية المناهضة للعولمة على مستوى عالمي على غرار حركة «راد أتاك تونس» وإن كانت ثمة تقاطعات بين الفاعلين المناهضين لسياسات التقشف إلا أن الاختلاف واضح فيما يتعلق بسياسات الحشد والتعبئة والموارد وطرق الحضور في الفضاء العام بين الفاعلين التقليديين والفاعلين الجدد.

ا. مأزق التفكير في الحركات الاجتماعية في سياق مجتمعات غير صناعية

المأزق في السياق البحثي التونسي والمغاربي عمومًا، هو أننا لا نعرف الكثير عن الحركات الاجتماعية وما نمتلكه عنها هو فقط ملاحظات أولية وفرضيات عامة للنقاش تتعلق تحديدًا بمسألة السياقات السياسية والاقتصادية التي أدت إلى بروز «الحركات الاجتماعية» في تونس، مقابل عدم امتلاك نماذج نظرية كافية لفهم الأشكال الاحتجاجية الجديدة في السياق التونسي في مرحلة ما بعد الدولة السلطوية. يقدم عالم الاجتماع الفرنسي ألان تورين نموذج مثالي للحركة الاجتماعية[3] وهو نموذج مبني في سياق المجتمعات الصناعية التي عرفت تجربة تصنيع أدت إلى تشكل اجتماعي يتمحور حول الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية لتتحول بعد ذلك إلى مجتمعات ما بعد صناعية، حيث ستتوسع دائرة الصراع الاجتماعي لتنتقل من التمحور حول العمل إلى نطاقات ثقافية أخرى تتعلق بالجنسانية والبيئة والعلاقات الجندرية والشباب والحياة اليومية. وهو ما عُرف حينها تحت مُسمى الحركات الاجتماعية وبروز فاعلين جدد. مقابل هذا لم تعرف «المجتمعات التابعة» مسار التصنيع الذي عرفته مجتمعات أوروبا الغربية، بل إن التجارب التي خاضتها لم تقودها طبقة برجوازية مستقلة بقدر ما قادتها الدولة عبر عملية تحديث سلطوي. من هذا المنطلق سنتبنى التعريف النظري الذي يقترحه ألان تورين كأداة تحليل لنتبين عبره الأشكال التاريخية المتنوعة للحركات الاجتماعية والاحتجاجية في تونس خاصة في سياق ما بعد السلطوية.

يُعرف تورين الحركات الاجتماعية وفقًا لثلاث مبادئ أساسية؛ المبدأ الأول هو مبدأ **الهوية:** ويتعلق بالتعريف الذي يحدده الفاعلون أو الناشطون لأنفسهم «من هم الذين يصارعون أو الذين يناضلون». لا يمكن للحركة الاجتماعية أن تنتظم إلا إذا كان هناك وعي بالهوية ولكن هوية الفاعلين لا يمكن أن تتحدد إلا عبر صراع مجسد وحقيقي مع الخصم والاعتراف برهانات الصراع. المبدأ الثاني هو مبدأ **التعارض:** ويتعلق بتحديد الخصم «من هو الخصم». والحركة الاجتماعية لا يمكن أن تتحدد إلا بتعريف وتحديد هوية الخصم الذي تعارضه. أما المبدأ الأخير فهو مبدأ **الشمولية:** ويرتبط بسؤال «لماذا نصارع؟» أو لماذا نناضل؟

ا. النقابات: فاعل تقليدي والقدرة على التأثير

الاتحاد العام التونسي للشغل: الإرث التاريخي والرمزي

يلعب الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تأسس سنة 1946 الإطار المؤسساتي الذي تدار عبره الصراعات المتمحورة حول المسألة

[3] Alain Touraine, la conscience ouvrière, Seuil, Paris, 1968

الاجتماعية ممثلة في الطبقة العاملة المُشكلة غالبيتها من الموظفين في القطاع العام والعمال في القطاع الخاص. فالاتحاد العام التونسي هو منظمة مهنية، تلقي على كاهلها الدفاع عن مصالح العمال لكن دورها ليس نقابي بالمعنى الضيق للكلمة فهي فاعل سياسي قوي، وجزء من تركيبة النظام في تونس ويتمثل هذا الدور السياسي في المشاركة في رسم السياسيات الاجتماعية والاقتصادية ولكن بالمقابل معارضة هذه السياسات والعمل على التأثير فيها وبالتالي فالعلاقة التي يبقيها الاتحاد العام التونسي للشغل مع سلطة الحكم هي علاقة فارقة فهو من جهة شريك رسمي. لكن من جهة أخرى يشكل قوة ضغط وتعبئة قويتين. وقد تبين هذا الأمر في عدة محطات تاريخية حيث خاض الاتحاد العام التونسي للشغل إضراب 26 جانفي/يناير 1978 احتجاجًا على تبعات التجربة الليبرالية التي قادتها حكومة الهادي نويرة آنذاك والتي انتهت بمواجهات عنيفة مع السلطة، وسجن قيادات الاتحاد على غرار الحبيب عاشور الأمين العام وشارك الاتحاد العام التونسي للشغل من خلال قياداته المتوسطة الضغط الشعبي الذي أدى إلى سقوط نظام بن علي يوم 14 جانفي/يناير 2011، وكذلك في مرحلة ما بعد سقوط نظام بن علي، حيث ستتواتر النزعة المطلبية التي سيكون الاتحاد العام التونسي للشغل الفاعل الرئيسي فيها وخاصة إضرابات الموظفين المطالبين بالزيادات في الأجور ويعتمد الاتحاد للضغط على آلية التفاوض مع الحكومة وعلى آلية الإضراب.

مع تأزم الوضع الاقتصادي والسياسي تقلصت الإضرابات التي يقودها الاتحاد العام التونسي للشغل، والمتمحورة حول المسألة الاجتماعية لتبقى في دائرة ضيقة ولكنها مؤثرة، والمتمثلة في قطاع التعليم الذي يشكل نسبة كبيرة من ناحية عدد الموظفين العاملين في القطاع العمومي وكذلك من حيث درجة التسييس وقوة التعبئة والقوة التمثيلية في الاتحاد العام التونسي للشغل. وتطرح نقابات التعليم الثانوي والابتدائي من خلال إضرابات واعتصامات عديدة مطالب بتحسين أجور المدرسين وظروف العمل، ولكنها لا تساءل في المقابل بشكل قوي السياسات التربوية المتبعة مما يجعلها محل نقد مجتمعي خاصة من قبل الطبقات المتوسطة العليا التي لم تعد تقبل التضحية بمستقبل أبنائها في مدرسة عمومية ترى أنها تتهاوى ومضادة للقيم التي تريد الترقي نحوها. لهذا تلجأ تلك الفئات إلى التعليم الخاص، وبالتالي فبقدر ما تضغط النقابات من أجل تحسين الأوضاع إلا أنها لم تستطع بعد تغيير السياسات التي أدت إلى النتائج السلبية على الطبقات المتوسطة والفقيرة. بالتوازي مع هذا لم يعد الاتحاد العام التونسي للشغل هو الفاعل الوحيد في الصراع من أجل المسألة الاجتماعية بل ظهر ناشطون اجتماعيون يتقاطعون معه في الصراع ولكن دون أن يخضعوا لنفس الضوابط المؤسسية التي يقوم عليها العمل النقابي حيث ينخرط هؤلاء الناشطون في احتجاجات غير منظمة ولا تمتلك قيادات واضحة وتتمحور صراعاتها حول التشغيل والبيئة والصحة، وهي القطاعات التي تخلت عنها الدولة.

II. شبكة الفاعلين والناشطين الاجتماعيين؟

1. الحركات الاجتماعية في ظل تنامي العمل الهش

إذا ما افترضنا أن السياق الاقتصادي والأيديولوجي الحالي يتسم بعدم الثبات والانسيابية واللايقين [4]، فإن هذه الخاصية تمس بشكل أساسي عالم العمل الذي صار يتميز بقدر كبير من المرونة، حيث صارت عقود العمل متحررة من صرامة الاتفاقيات الجماعية، ومن تحكم الدولة وتدخلها، فالنمو الاقتصادي تحت شروط السوق العالمية الراهنة يجعل من تصور التشغيل الكامل التقليدي -أي مناصب العمل المستمرة مدى الحياة وما يتبعها من ضمانات- تصورًا قديمًا؛ فسوق الشغل يسير في اتجاه تقلص الضمانات المتمثلة في نظام الحماية الاجتماعية الذي طالما شكل المطلب الرئيسي للحركة العمالية، وهذا الاتجاه نحو التشغيل القائم على المرونة وعدم الثبات صار يغذي شيئًا فشيء مظاهر الإقصاء والهشاشة الاجتماعية في مجال التشغيل. وقد اتجهت تونس منذ قانون 72 الذي أسس للانفتاح في السبعينات في هذا الاتجاه الذي يعزز العمل الهش لهذا نجد أن الكثير من الحركات الاجتماعية التي برزت بقوة إبان 14 جانفي/يناير هي حركة ما يعرف بعمال الحضائر، وعمال النسيج. فجل التحركات بالنسبة لعمال الحضائر كانت تتمحور حول الإدماج المهني بعقود عمل دائمة تضمن الحماية الاجتماعية، وتحقق الانخراط في مسار مهني ثابت، ولئن نجحت حركة عمال الحضائر في تحقيق مكاسب من خلال الإدماج المهني، إلا أن هذه الحركة لا تزال متواصلة نظرًا لعدم الانقطاع النهائي مع سياسة العمل الهش التي تعتمدها الحكومة كوسيلة لإدارة أزمة البطالة في ظل الأزمة الاقتصادية القائمة. لكن أيضًا في ظل سياسة التقشف التي يفرضها المانحون الدوليون (بشكل خاص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والتي تقتضي إيقاف الانتدابات في الوظيفة العمومية، والاتجاه أكثر مع ما يتطابق مع المعايير النيوليبرالية المتعلقة بالتشغيل التي تقتضي تحقيق المزيد من المرونة في مجال العمل. ويتماثل هذا الأمر لدى عاملات مصانع النسيج الخاضعة لقانون 72، فالكثير من تلك المصانع قد أُغلقت أو وقع التفويت فيه مما أحال الكثير من العاملات إلى البطالة ووضعهن في حالة هشاشة اجتماعية واقتصادية جعلت الكثير منهن يخضن احتجاجات وإضراب عن الطعام وتتمركز هذه الاحتجاجات بشكل خاص في المناطق الداخلية وتونس العاصمة بالنسبة لعمال الحضائر، وفي مناطق الساحل بالنسبة لعاملات النسيج، وفي ولاية المنستير بشكل خاص.

في هذا الصدد تقول ممثلة عن معمل نسيج بمجمع GBG أغلقه بفعل قانون 72 **«نشتغل في مصنع النسيج من الخامسة صباحًا إلى السادسة مساءًا، نشتغل 9 ساعة على آلات خياطة نعيش ظلم، كأننا عبيد نشتغل 216 ساعة شهراً، براتب لا يتجاوز 460 دينار (200 دولار). بعد 29 سنة من العمل أغلق المستثمر الأجنبي المصنع وتم طردنا طرد تعسفي، دون دفع رواتب 3 أشهر من العمل. ما هو القانون الذي سينصفني؟».**

[4] Robert Castel, la montée des incertitudes, Seuil, Paris, 2010

وتعتمد الاحتجاجات بشكل أساسي على طرق تعبير مختلفة مثل إضرابات الجوع – أي الإضراب عن الطعام- والاعتصامات أمام المقرات الرسمية, وبشكل الخاص أمام مقرات المعتمديات, ومقرات الولايات, وأيضًا أمام البرلمان. ولا تقتصر التحركات الاحتجاجية للمتأثرين بتبعات التشغيل الهش على الأشكال المذكورة آنفًا, بل تتجه أيضًا إلى التفاوض ولكن القدرة التفاوضية الضعيفة لهذه الحركات تجعل الخصوم في السلطات الرسمية يستثمرون سياسيًا في الزمن بأشكال مختلفة من خلال تجاهل التحركات الاحتجاجية والعمل على جعلها مخفية اجتماعيًا ورمزيا نتيجة لغياب التغطية الإعلامية وإنهاكها عبر استراتيجية "التحكم من خلال الانتظار" وليتم في مراحل أخرى، بحسب ما يقتضي السياق السياسي، اعتماد الحل الأمني وهو حل يتم اللجوء بحسب درجة تمسك المحتجين بمطالبهم ودرجة وقوة الفعل الاحتجاجي.

يتشكل جل الناشطين في حركات عمال الحضائر من شبان تجاوز جلهم الخامسة والثلاثين عامًا ويعملون في قطاعات مختلفة من الوظيفة العمومية. وهو ما يجعل التنسيق بينهم صعب أحيانًا. ويعول الناشطون داخل هذه الحركات أيضًا على تضامن الاتحاد العام التونسي للشغل وتدخله من أجل إيجاد حلول، على اعتبار الصبغة المهنية لمطالبهم, وهو ذات الأمر بالنسبة لعاملات النسيج. ولهذا فإن ساحة محمد علي والاتحادات الجهوية للشغل تُشكل أحد الفضاءات الأساسية للاحتجاج من أجل لفت الانتباه وحشد دعم المنظمة النقابية من أجل تحقيق مطالب تسوية الوضعيات مع مطالبهم. ذلك أن وضعياتهم في ظل العمل الهش تقوض قدرتهم التفاوضية وتجعلهم أمام مخاطر الطرد في غياب الضمانات القانونية التي تحميهم.

2. الحركات الاجتماعية من أجل التشغيل أو حركات العاطلين عن العمل

نلاحظ أن جل الحركات الاجتماعية والاحتجاجية التي ظهرت منذ 14 جانفي/يناير ارتبطت أساسًا بالمطالبة بالشغل ولكن حركات المطالبة بالعمل ليست متجانسة, ودرجاتها التنظيمية مختلفة وأشكالها الاحتجاجية متعددة وجغرافيتها كذلك منتشرة, وهذا يؤكد فرضية دارجة في العلوم الاجتماعية ومفادها صعوبة تشكل العاطلين عن العمل في حركة اجتماعية واحدة لعدة أسباب أولها عدم تجانس هذه الفئة على مستوى الاقتصاد السياسي وهو ما يجعل من هوياتها, وأشكالها الاحتجاجية مختلفة ومتعددة ولكن المشترك بينها هو «مطلب التشغيل» ولا تطالب "حركات العاطلين عن العمل" بمراجعة سياسات التشغيل والمنظومة التنموية المنتجة للبطالة بقدر ما تطرح مطالب آنية تتعلق «بتوفير الشغل», وهو ما يجعل السلطات الرسمية تتعامل وفق صيغة «القائمات» ويتم التفاوض على هذا الأساس, وهي صيغة بقدر ما تتخفى بمبدأ الشفافية بما هي آلية للتحكم وإدارة الحركات الاجتماعية وفق منطق «التسويف» والتعويل على «سياسة الإنهاك» عبر الانتظار. ويتم أحيانًا التلاعب بالقائمات الأمر الذي ما يؤدي كثيرًا إلى احتجاجات اجتماعية عنيفة على غرار ما حدث في ولاية القصرين في جانفي/يناير 2016, حيث أدى التلاعب في القائمات المتفق

عليها إلى انتحار الشاب رضا اليحياوي، ودخول مجموعة من المحتجين المعطلين عن العمل في اعتصام مفتوح داخل مقر الولاية للمطالبة بالتشغيل.

ويمكن تقسيم التحركات إلى صنفين أساسيين الأولى تحركات يقودها العاطلون عن العمل من أصحاب الشهادات والحركات الاجتماعية المطالبة بالتنمية، وتتقاطع الحركات المتمحورة حول التشغيل مع الحركات الاجتماعية التي تناضل من أجل الحق في الثروات الطبيعية على غرار الحركة الاجتماعية لشباب الكامور بولاية تطاوين، حيث طالب المحتجون بنصيب من عائدات الثروة البترولية على نحو يمكن من تشغيل الشبان العاطلين عن العمل، وتحقيق التنمية. وبالتالي فالحركات الاجتماعية المطالبة بالتشغيل ليست بمعزل عن بقية الحركات الاجتماعية التي تناضل من أجل الحق في الثروات الطبيعية والحركات الاجتماعية التي تطالب بالتنمية على مستوى جهوي والحركات البيئية. وهنا تبرز أهمية التنسيقيين في هذه الحركات من أجل بناء تمكينها قانونيًا، ومساعدتها على بناء هوية واضحة وتقوية قدرتها التنظيمية، من أجل تحويلها إلى قوة ضغط فاعلة ذات مضمون سياسي، وهو ما يساعد حتمًا على تجاوز النزعة الاحتجاجية المحضة إلى البناء التنظيمي.

3. حركة المعطلين عن العمل أصحاب الشهادات

و هي حركة انطلقت قبل 14 جانفي/يناير 2011 عبر تأسيس اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل، ولم تنل الاعتراف الرسمي إلا في 14 جانفي/يناير 2011 وتناضل من أجل العمل على إدماج أصحاب الشهادات العليا في سوق الشغل ومجال الوظيفة العمومية، وقد نجح اتحاد العاطلين عن العمل من حيث كونه حركة اجتماعية في البناء التنظيمي من خلال فتح عدة فروع وتنسيقيات في كامل الجمهورية، وتنظيم وقفات واعتصامات من أجل التشغيل، ولئن نجح اتحاد المعطلين في خلق مساحة تفاوضية مع الحكومة ولكن هذا الأمر لم يتحول إلى شراكة فعلية وبقي التأثير في سياسات التشغيل ضعيفًا وتعرضت الكثير من الوقفات الاحتجاجية التي قام بها اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل إلى القمع الأمني على غرار الوقفة الاحتجاجية في شارع الحبيب بورقيبة في نوفمبر 2016 كما تعرض الكثير من الناشطين في اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل إلى التوقيف والملاحقات الأمنية وهو ما عرضه إلى الإنهاك وأضعف قدرته على التعبئة والحشد. في المقابل تتميز حركة المعطلين من أصحاب الشهادات بالمرونة التنظيمية على غرار الحركات الاجتماعية الجديدة وهو ما يتيح هامش من الحركة للناشطين على نحو يمكنهم من خلق تضامنيات على مستوى محلي وجهوي حيث نجد الناشطين في اتحاد الشهادات المعطلين في تقاطعات مختلفة مع بقية الحركات

الاجتماعية (المفروزين أمنيًا، عمال الحضائر، الكامور، قرقنة، وغيرهم).

4. حركة أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل والمفروزين أمنيًا

تتقاطع هذه الحركة مع حركة أصحاب الشهادات العاطلين عن العمل، فجل الناشطين من أصحاب الشهادات العاطلين عن العمل الذين بنوا هويتهم الاحتجاجية ومطالبهم من منطلق الإقصاء الأمني الذي تعرضوا له بفعل نشاطاتهم السياسية داخل الاتحاد العام لطلبة تونس إبان حكم بن علي، وقد نجحت هذه الحركة في تعبئة العديد من «المفروزين أمنيًا» وخلقت ديناميكية احتجاجية وإعلامية مكنتها من الدخول في عمليات تفاوض مع الجهات الحكومية المعنية مثل وزارة الوظيفة العمومية مما مكنها من تحقيق جملة من الانتدابات لعدد من «المفروزين أمنيًا" وقد تحقق هذا المطلب بحكم حملات المناصرة التي قام بها الناشطون في هذه الحركة من خلال تعبئة بعض الأحزاب المعارضة والاتحاد العام التونسي للشغل.

اعتمدت هذه الحركة على الاعتصامات في الشارع وإضرابات الجوع والاعتصام أمام المقرات الرسمية وعلى المستوى التنظيمي تتميز هذه الحركة بكثير من المرونة وهو ما أتاح لها أن تكون منتشرة في كامل مناطق الجمهورية لكن تمركزها الأساسي يمر عبر العاصمة وتتواصل هذه الحركة حتى اليوم ولكن قدرتها على الحشد والتعبئة ضعفت مقارنة عما كانت عليه قبل ثلاثة سنوات، إذ أصبحت تتميز بكثير من التشظي خاصة في ظل الملاحقة الأمنية للناشطين الاجتماعيين وقرار الحكومة في إطار قانون المالية لسنة ٢٠١٧ بوقف الانتدابات في الوظيفة العمومية، التي فرضتها سياسة التقشف التي تبنتها الحكومة في إطار تعهداتها مع صندوق النقد الدولي، وبالتالي فالسياق السياسي والاقتصادي الحالي يجعل من هامش المناورة لهذه الحركة ضعيف، وهو ما تؤكده السياسة الأمنية الحالية تجاهها ففي ظل غياب البدائل التنموية لم يبق للدولة سوى تطوير سياسة أمنية وعقابية تجاه الحركات الاجتماعية وهذه السياسة تتلاءم مع الخيار النيوليبرالي الذي تسير الحكومة على نهجه.

5. الحركة الاحتجاجية للعائلات المعوزة: أصحاب الشهادات العليا

اعتمدت هذه الحركة على الاعتصام أمام مقر وزارة الشؤون الاجتماعية وعلى إضرابات جوع وقد انطلقت هذه الحركة منذ سنة ٢٠١٧ ويطالب المعتصمون الذي بنوا هويتهم الاحتجاجية على مرجعيتين تتمثل الأولى في الانتماء الاجتماعي إلى "عائلات معوزة"، والثانية بناءً على كونهم حاصلون على شهادات جامعية ويحرك هذه الحركة الاحتجاجية تمثل للشهادة الجامعية بوصفها الوسيلة الأساسية للاندماج الاقتصادي للخروج من حالة العوز. تعتمد هذه الحركة على استراتيجية الاستمرار في الزمن(عدم التنازل) والاستمرار في المكان (الاعتصام متواصل أكثر من سنة أمام وزارة الشؤون الاجتماعية) ولكن بالمقابل تواجه هذه الحركة مخاطر عدة من بينها «مخاطر الإنهاك عبر الزمن» وثانيًا -وهو ما يحصل فعلًا- الإخفاء الاجتماعي عبر انعدام التغطية الإعلامية وغياب المناصرة

الحقوقية من قبل بقية مكونات المجتمع المدني رغم أن المحتجين قد دخلوا في مسارات تفاوض مع وزير الشؤون الاجتماعية, إلا أنهم لم يحققوا مطالبهم على اعتبار أن استراتيجية الحكومة في إدماجهم تسير في اتجاه إدماجهم عبر عقود قصيرة الأمد في إطار سياسة السير نحو مأسسة الهشاشة الاجتماعية والمهنية, التي تتوخاها الدولة منذ سنوات في ظل منظومة نيوليبرالية تتجه نحو إنهاء الدور التشغيلي للدولة والدفع أكثر نحو صيغ التشغيل الهش الذي تغيب فيه الحماية القانونية والاجتماعية والنقابية.

6. اعتصام هرمنا لأصحاب الشهادات المعطلين عن العمل بالمكناسي

انطلقت هذه الحركة الاحتجاجية منذ سنة ٢٠١٦ بمعتمدية المكناسي بولاية سيدي بوزيد للمطالبة بالتشغيل واعتمدت هذه الحركة على الاعتصام داخل مقر المعتمدية كطريقة للاشتباك المباشر مع السلطة المحلية, ومن ثمة الضغط على السلطة الجهوية والمركزية (من خلال الاعتصام بشارع الحبيب بورقيبة) وقد نجحت في خلق ديناميكية احتجاجية على مستوى جهوي ووطني ولكن لم تستطيع تنفيذ مطالبها ولكن نجحت في تعبئة عدد من الفاعلين والناشطين الاجتماعيين, حولها والتأثير في الرأي العام المدني والأهم من ذلك أن الاعتصام خلق هوية وديناميكية احتجاجية من خلال شعار "هرمنا" والذي يحمل مضمون عاطفي يحيل إلى معاناة الشهادات العليا الذين طالتهم البطالة, وبشكل خاص في المناطق الداخلية التي ترتفع فيها نسب البطالة مقارنة مما هي عليه على المستوى الوطني.

7. حملات ضد المديونية: حملة مقلولناش

بلغت حجم الديون في تونس سنة ٢٠١٠ حوالي ٢٥,٦ مليار دينار لترتفع منذ ذلك الحين إلى أكثر من ٥٠ مليار دينار (٧٠% من الناتج القومي الخام). يمثل طرح سؤال المديونية من قبل الناشطين الاجتماعيين في تونس مساءلة لسياسة الاقتراض التي كان يقوم بها النظام السابق دون مشاركة ديمقراطية من قبل بقية الفاعلين, وهو أمر استمر بعد ٢٠١١ وذلك في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية وعجز حكومات ما بعد ١٤ جانفي/يناير ٢٠١١ على تقديم بدائل اقتصادية تقلص من حجم الاعتماد على الاقتراض الخارجي. وكردة فعل على سياسة الاقتراض التي تعتمدها الدولة لسد عجز الموازنة تشكلت عدة حملات ضد الاقتراض, أغلبها ينشط على مواقع التواصل الاجتماعي, ولعل من بين هذه الحملات حملة «مقلولناش» (لم يقولوا لنا) وتشكل موضوع هذه الحملة في إطار مناهضتها للقروض التي تحصلت عليها تونس من قبل صندوق النقد الدولي وتشير التسمية «مقلولناش» إلى الاحتجاج على غياب الشفافية في طلب القروض من المؤسسات المانحة وعدم إدراج سياسة الاقتراض في إطار مقاربة تشاركية تستمع فيها لبقية الفاعلين. وتشكلت حملة مقلولناش سنة ٢٠١٣ من قبل شبان ناشطين في الحقل السياسي, والمدني حيث عملوا على التشهير بالشروط المجحفة وآليات الاقتراض التي تعتمدها تونس في إطار سياسة الاقتراض من صندوق النقد الدولي والتي تعمق آثارها المالية وقد عملت الحملة على خلق مناصرة داخل البرلمان من أجل إيقاف سياسة الاقتراض, والعمل على حوكمتها

وذلك من خلال الاتجاه إلى نواب البرلمان على غرار نواب الجبهة الشعبية والبعض من نواب التكتل والمؤتمر كما تقاطعت الحملة مع حركة راد أتاك في هذا الخصوص ونجحت الحملة في الدفع نحو مساءلة وزير المالية حينها إلياس الفخفاخ، لكن الحملة سرعان ما تراجعت ولم تعد موجودة ومنذ ذلك الحين تقلصت الحملات المناهضة للاقتراض في تونس حيث اقتصر النقاش على مسألة الاقتراض في إطار برلماني ولم يتحول بالقدر الكافي إلى رهان للحركات الاجتماعية ويمكن تفسير ذلك بطغيان المسألة الاجتماعية في جانبها المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذلك بغياب الأفق السياسي للحملات المناهضة للاقتراض على نحو يجعل من قوتها التنظيمية هشة ورخوة.

II. الحركات الاجتماعية الشبابية

1. حملة «مانيش مسامح»

تعتبر حملة «مانيش مسامح» من أهم الحملات الشبابية التي انبثقت على إثر مبادرة من رئاسة الجمهورية لتمرير قانون المصالحة، الذي يتم بموجبه العفو عن رجال أعمال ومسؤولين إداريين تعلقت بهم قضايا فساد في فترة حكم نظام بن علي، وذلك بحجة الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني. ترتكز هذه الحملة على خلاف الحركات الاجتماعية التقليدية على مبدأ أساسي وهو الأفقية، والمتمثل في صيغة للانخراط في الفعل الجماعي لا يقوم على مبدأ الأفقية الذي يتيح للناشطين في الحملة إمكانية الفعل والمشاركة دون إكراهات تنظيمية تفرضها التراتبيات التي تميز التنظيمات التقليدية، لنكون وفق هذا المعنى إزاء شكل جديد من الالتزام البعدي الذي يختلف عن الالتزام النضالي والذي طالما ارتبط بالقضايا الكبرى [5].

إن الالتزام البعدي وفق الشكل الذي تجسده حملة «مانيش مسامح» يتمحور فيه الصراع على أحداث وقضايا صغرى لا ينخرط فيها الأفراد بوصفهم مناضلون بل بوصفهم ذوات فردية ينسحبون من الحملة طالما تحقق الهدف وبالتالي نكون إزاء حركات تتميز بالمرونة والديناميكية على نحو يجعلها منفتحة ومتجددة على نحو مستمر وتشكل الفئات الشبابية، أي الفئة العمرية بين ١٩ سنة و٣٥ سنة وجلهم جامعيين، أهم الناشطين في هذه الحملة ولكن المشكلة التي تواجهها هذه الحملة أنها دون أفق سياسي حيث وإن نجحت في القيام بدور تعبوي فيه نوع من التجديد على مستوى طرق الاحتجاج إلا أن تأثيرها كان محدودًا وظلت بلا أُفق يجعلها تتحول من مجرد حملة احتجاجية تنخرط في عملية تغيير أكثر شمولية من مجرد معارضة قانون المصالحة.

2. حملة فاش نستناو (ماذا ننتظر)

انطلقت هذه الحملة في جانفي/يناير ٢٠١٨ تزامنًا مع المصادقة على قانون المالية الذي اتجه إلى مزيد من الإجراءات التقشفية المتعلقة بخفض الدعم، وإيقاف الانتدابات في الوظيفة العمومية. وقد تشكلت الحملة في مستويين المستوى الأول تم بالتنسيق بين ناشطين سياسيين، ومدنيين لمعارضة قانون المالية وجل الناشطين الذين شكلوا النواة الأولى للحملة لهم تجارب سابقة في أحزاب سياسية، وفي جمعيات مجتمع مدني وفي الحركة الطلابية والجزء الآخر منهم هم من المنسحبون من حركة «مانيش مسامح» والمستوى الثاني هو التنسيق المكثف عبر وسائل التواصل الاجتماعي. اعتمدت هذه الحملة الصيغة الأفقية في طريقة التنظيم على نحو لا يوجد فيه منسق أو ناطق رسمي والمبادرة للتحرك في الشارع تكون فردية، اعتمدت هذه الحملة على توزيع بيانات في

[5] Philippe Gourcuff « le pari démocratique à l'épreuve de l'individualisme » in Revue du Mauss, 2005 n°24

الشارع والكتابة الحائطية على نطاق واسع وقد تعرضت هذه الحملة إلى هجوم واسع في وسائل الإعلام من قبل المدافعين عن الحكومة بوصفها هي المتسبب في الأحداث العنيفة التي عرفتها الكثير من المدن وبشكل خاص الأحياء الفقيرة المحيطة بالعاصمة ولكن الحملة بقدر ما لفتت الانتباه للتبعات الاجتماعية لقانون المالية وللسياسات التقشفية إلا أنها ظلت في مستوى الاحتجاج ودون أفق سياسي واضح.

3. حركة الأطباء الشبان

انطلقت هذه الحركة سنة ٢٠١٦ من خلال تأسيس المنظمة التونسية للأطباء الشبان كتفاعل نضالي مع الواقع السلبي الذي يعيشه الأطباء الشبان في المستشفيات التونسية. وتتمحور مطالب هذه الحركة على رفض قانون الخدمة المدنية الإجباري، وتطالب هذه الحركة أيضًا بقانون أساسي يضمن حقوق الأطباء المتربصين ويساوي أيضًا بين الأطباء التونسيين المتربصين وزملائهم الأجانب ولكن مطالب الأطباء الشبان لم يتحقق منها أي شيء بل بالعكس من ذلك تم تعريضهم لعقوبات إدارية وتأديبية وهو ذات المنطق الذي يقوم على سياسة التنكيل بالمحتجين والعمل على تكوين رأي عام مناوئ للمحتجين. لكن بالمقابل رغم القدرة التنظيمية الجيدة لهذه الحركة فإن خطابها اتسم بالمطلبية ولم ينخرط ضمن أفق سياسي أوسع يطرح الخيارات في مجال الصحة العمومية.

خلاصة

تبدو حركات الاحتجاج الاجتماعي، في تونس متجذرة تاريخيًا في سياق دولة الاستقلال الحديثة حيث تعود هذه الحركة إلى سبعينيات القرن الماضي مع بداية التجربة الليبيرالية، حيث بدأت الدولة في الانسحاب التدريجي من دورها الاجتماعي. قبل الثورة جوبهت جل الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس بالقمع الأمني من قبل السلطة، وذلك لاعتبار يتعلق بكون التمثيل الرسمي للفضاء العمومي بوصفه فضاء محتكر من قبل الحزب الحاكم وأي حضور لأطراف خارجة عن الدائرة الرسمية هو تهديد للنظام يجب حصره واستبعاده. لكن من ناحية أخرى كانت جل الحركات الاحتجاجية في تونس خلال عشريات ما قبل الثورة تتسم بالمطلبية والرغبة الملحة في الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة على نحو ما جعل منها في الغالب حركات غضب لا تضع موضع مساءلة للسياسات المعتمدة، إلا أن المفارقة الأساسية أنه بعد انفتاح الفضاء العام في تونس بعد سقوط نظام بن علي ومع توسع الاحتجاجات، وبروز فاعلين جدد في الفضاء العمومي، لم تتبلور حركات اجتماعية ذات أفق سياسي قادرة على تغيير السياسات المتوخاة والتي تعتمد جلها تصورات نيوليبرالية بل إن ما يظهر أن الحركات الاجتماعية في تونس لا تزال تراوح مكانها من حيث طرق الاحتجاج والخطاب حيث الرهان الأساسي يتعلق بالحصول على خدمات عمومية وهو ما جعل السلطة تعتمد سياسة مزدوجة تتمثل من جهة في استخدام الحل الأمني ومن جهة أخرى في الدفع "الرشوة السياسية" المتمثلة في التوظيف في الوظيفة العمومية ولكن غالبًا عبر آليات مهنية هشة. لكن المستجد هو تشكل حركات اجتماعية تطرح طرق جديدة للالتزام والوجود في الفضاء العام مثل "حركة منيش مسامح" و"فاش نستناو" ولكن هذه الحركات رغم " إبداعيتها» ظلت دون أفق سياسي على نحو جعل فعلها «مناسباتي» و"عابر" وهو ما يوجب البحث أكثر في مسارات الناشطين والفاعلين داخل هذه الحركات.

الحق في الموارد الطبيعية وديناميكيّة التّنظّيم الاحتجاجي في تونس بعد ٢٠١١

المولدي قسّومي
أستاذ وباحث في علم الاجتماع جامعة تونس

المقدمة

يهتم الموضوع قيد التّناول بظاهرة قديمة متجددة في تونس؛ قديمة من حيث أن الحركات الاحتجاجيّة ليست طارئة ولا هي عارضة بالنّسبة إلى المجتمع التّونسي، ولكنّها متجدّدة من حيث أنّ حركيّتها متّصلة بتجدّد الأسباب والعوامل، وبمقتضى ذلك فإنّها تأخذ أشكالًا جديدة من التّنظيّم وتعتمد مقاربات غير مسبوقة في الممارسة الاحتجاجيّة، ولذلك يبدو أنّ بناء العمل التّحليلي، باعتباره يستوجب قراءة وتفسير للوقائع والمعطيات المتوفّرة، يقتضي اعتماد التّبويب الذي يستوعب العناصر التّالية:

- في تجدّد الشّروط الموضوعيّة لتشكل حركات الرّفض والاحتجاج
- الحق في الثّروة والوعي بالحرمان من هذا الحق من أهم أساسيّات التنّظيم الاحتجاجي
- الحراك الاحتجاجي: من معركة الاعتراف إلى معركة الحق في الثّروة
- التّناغم الوظيفي بين معركة الحفاظ على مكسب الحريّة والمطالبة بالحق في الثّروة
- وسوسيولوجية الفاعلين الأساسيّين في الحركات الاجتماعيّة: حركات الرّفض والاحتجاج الاجتماعيّين.
- الخارطة المجاليّة والاجتماعيّة للاحتجاج ثابتة رغم ديناميكيّة أشكال التنظيم.
- المحطّات الكبرى التي ساهمت في تطوّر طرح القضيّة والأطوار الكبرى لطرح القضايا وانعكاس ذلك على تطوّر أشكال التنظيم
- أشكال التنظيم الاحتجاجي الجديد وديناميكية الجماعات الاحتجاجيّة وأنماط القيادة وإدارة الصّراع مع السّلطة.
- المقاربات والطّرق المختلفة لصياغة قضايا الحق في الثّروة
- الخصائص والسّمات المميّزة للممارسات الاحتجاجيّة بعد ٢٠١١.

من أجل تقديم قراءة تفكيكيّة لهذه العناصر فإنّ التّحليل يحتاج إلى الإجابة عن بعض الأسئلة التّوجيهيّة التي تساعد على ذلك، ويبدو أنّ هذه الأسئلة مستوجبة الطّرح كما يلي:

هل تضمن الممارسات الاحتجاجيّة بمضامينها وأبعادها الجديدة الاستجابة لشروط الدّيمقراطيّة حسب القوانين المكوّنة لمنطقها الدّاخلي؟

إلى أيّ مدى يمكن أن تساهم أنماط الاحتجاج الجديدة في بناء ثقافة المواطنة التي تقطع مع خصائص الرّعيّة الطيّعة وسمات السّاكنة المستكينة؟

هل تستجيب أشكال التنظيم الاحتجاجي الجديد إلى مبادئ التّسيير الدّيمقراطي والقيادة التّشاركيّة؟

هـل تمّ تحصيـن الحـركات الاحتجاجيّة بأشـكالها التّنظيميّـة الجديدة من الانحرافـات التي تؤدّي إلى فرض نتائج عكسيّة/فارقة؟

كيـف تعاملت الحركات الاحتجاجيّة على أسـاس المطالبـة بالحـق فـي الثّـروة- مـع الحركات الاحتجاجيّـة الموازيـة والعارضـة التـي تهدف إلى تشويهها؟

ما هـي اسـتراتيجيّات السّـلطة السّياسـيّة في التّعامل مع الحركات الاحتجاجيّة؟

أمّـا مـن حيـث تبويـب هـذا العمـل فهـو محـدّد بالتّماشّـي الـذي يحيلنـا إلـى السّـياق العـام الـذي نتنـاول فيـه الموضـوع دون إسـقاط أو فصـل للمرحلـة الحاليـة عـن جذورهـا وامتداداتهـا التّاريخيّـة. لذلـك فـإنّ الدّراسـة تفـرض العمل على تشـخيص حصيلـة السّـنوات الأخيـرة التـي تلـت مـا يسـمّى تـداولا بـ»الثّـورة» فـي علاقـة الفاعليـن الاجتماعيّيـن بواقعهـم الاجتماعـي الـذي حثّهـم علـى الاحتجـاج وبـرّره, وبشـكل أخـصّ علاقتهـم بالعامـل الجديـد الـذي أصبـح بمثابـة المحـرّك الجوفـي للاحتجاجـات, وهـذا العامـل هـو الوعـي بالحـق فـي المـوارد عـلاوة علـى التوزيـع غيـر العـادل للثـروات التـي تتـم أحيانًـا وفـق منطـق الزبائنيـة والمحسـوبية السياسـية مثـل مسـألة الأراضـي الدوليـة وهـو مـا يعـزز مشـاعر الحيـف التـي تتجسـد غالبـا فـي مطالبـات عامـة تتعلـق بالحـق فـي التنميـة و هـذه العوامـل التـي يجـب أن تكـون محـلّ تسـاؤل فـي حـدّ ذاتهـا. لذلـك فـإنّ تبويـب العمـل يحتـاج إلـى مدخـل تمهيـدي يتـمّ فيـه تنزيـل مسـألة الحـق فـي الثّـروة فـي السّـياق الاحتجاجـي الجديـد.

أوّلًا: الحق في الثروات الطبيعة عنوان جديد للحركات الاحتجاجيّة

الأراضي الدّوليّة: ثروة طبيعية منهوبة تحت طائلة الفساد (الولائيّة والمحسوبيّة)

تتكوّن الأراضي الدّوليّة أساسًا من الأراضي التي استرجعتها الدّولة من المستعمر الفرنسي بعد الجلاء الزّراعي (12 ماي/مايو 1964) وأيضًا من أراضي الأحباس (الأوقاف) التي عادت ملكيّتها للدّولة بمقتضى المراسيم الصّادرة في ماي/مايو 1956 وجويلية/يوليو 1957 والمتعلّقة بتصفية الأحباس.

وفي إطار التّشجيع على الاستثمارات الفلاحيّة تمّ بمقتضى القانون عدد 67 الذي تمّ تعديله سنة 1988, والذي نص على إمكانيّة استغلال الأراضي الدوليّة طبقا لكرّاس شروط. لكن أطرافًا مسؤولة في الدّولة وظّفت القانون وسخّرته لخدمة مصالحها الشّخصيّة. وهذا ما نتج عنه غياب الموضوعيّة في مقاييس إسناد الأراضي الدّوليّة, ولا تزال الشّبهات والمحاباة والمحسوبيّة متواصلة إلى الآن، حيث أنها كانت في أغلب الحالات تُسند إلى رجال الأعمال في حين كان من الأجدر أن يتمّ إسنادها إلى فئة من الشّباب الحاملين للشهادات الجامعيّة والمعطلين عن العمل وإلى بعض الفلاّحين الذين يعانون من مديونيّة مجحفة وأصبحوا مرهونين للبنوك، حيث وصلت قيمة ديون الفلاحين حوالي 3 مليار دينار, وهو ما يؤكّد غياب العدالة الاجتماعيّة في إجراءات تسويغ الأراضي ونجد أكثر الفئات أحقيّة بهذه الأراضي هي المحرومة منها وبالخصوص أبناء الفلاّحين من أصحاب الشّهادات العليا [1]. فالأراضي الدّوليّة ثروة وطنيّة ملك الشّعب وبالتّالي لا يحقّ للحكومة التّصرّف فيها إلاّ بالعودة إلى مجلس نواب الشعب [2].

الأراضي الاشتراكيّة: ثروة وطنيّة مهدورة[3]

عرّف القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرّخ في 04 جويلية/يوليو 1964 الأراضي الاشتراكيّة على أنّها الأراضي الرّاجعة تحت الإشراف الإداري للدّولة إلى المجموعة التي تتصرّف فيها بصفة مشتركة أو تلك التي اقتسم أفراد الجماعة التّصرف فيها بوجه عائلي أو شخصي.

ولعلّ أبرز ما تتّسم به هذه العقارات هو أنّها غير قابلة للتّسجيل في الدّفاتر العقاريّة بما يجعلها غير قابلة للرّهن أو التّعاطي التّجاري الرّسمي مع أيّ جهة ماليّة الأمر الذي جعلها خارج الدّورة الاقتصاديّة أو النّشاط الاستثماري[4].

[1] جريدة **آخر خبر**, العدد 144, الثّلاثاء 19 ماي 2015, ص. 18.
[2] جريدة **آخر خبر**, العدد 144, الثّلاثاء 19 ماي 2015, ص. 18.
[3] جريدة **آخر خبر**, العدد 144, الثّلاثاء 19 ماي 2015, ص. 19.
[4] جريدة **آخر خبر**, العدد 144, الثّلاثاء 19 ماي 2015, ص. 19.

وينظّم الأراضي الاشتراكيّة القانون عدد 28 لسنة 1964 المتعلّق بضبط النّظام الأساسي المتعلّق بتنظيم الأراضي الاشتراكيّة حسبما وقع تنقيحه وإتمامه بالنّصوص اللاّحقة له والأمر عدد 327 لسنة 1965 المؤرّخ في 02 جويلية/يوليو 1965 والمتعلّق بكيفيّة تطبيق القانون المذكور سلفًا.

وتقدّر المساحة الإجمالية للأراضي الاشتراكيّة بثلاثة ملايين هكتار نصفها مصنّف كمراعي اشتراكيّة فيما تقدّر المساحة الإجمالية للأراضي الاشتراكيّة القابلة للإسناد بحوالي النّصف، أي 1,5 مليون هكتار، تمتدّ إلى كلّ من ولايات قابس والقيروان والمهديّة وسيدي بوزيد والقصرين وتطاوين ومدنين وقفصة وقبلّي وتوزر.

وتقدّر المساحة التي تمّ تصفيتها من الأراضي الاشتراكيّة بـ: 1429.722 هكتار إلى حدود سنة 2015. وبقيت مساحة أخرى من دون تصفية تناهز 343 ألف هكتار وفق إحصائيّات وزارة أملاك الدّولة [5].

الماء واحتجاجات العطش

عادة ما تتراجع وتيرة الاحتجاجات خلال فترة الصّيف وخاصّة في شهر رمضان، إلاّ أنّ سنة 2017 كانت سنة الاحتجاجات والتّحرّكات الاجتماعيّة على الدّوام والاحتجاجات الصّيفية بشكل خاص، ورغم ارتفاع درجات الحرارة إلاّ أنّ نسق الاحتجاجات لم يتراجع في العديد من الولايات، ولئن كانت الأسباب المتعارف عليها ما زالت قائمة ولكن السّبب الأكثر وجاهة في استمراريّة التّحركات الاحتجاجيّة متّصل بالماء أو بالأحرى العطش، فنظرًا للانقطاع المتواصل للماء الصّالح للشراب والمرتبط أساسًا بتقادم وغياب صيانة شبكة توزيع الشركة الوطنية لتوزيع المياه مما زاد من نسب الهدر علاوة على شح الموارد المائية والسياسة المائية في الحدود الغربية مع الجزائر التي تحول دون التدفقات المائية للأمطار، هذه العوامل ساهمت في الاحتجاجات الصّيفية التي قادها ونظّمها ضحايا العطش [6].

سجّل نسق الاحتجاجات تصاعدًا خلال السّنوات الثّلاث الاخيرة ففي سنة 2015 بلغ عدد الاحتجاجات 4960 احتجاجًا وفي سنة 2016 بلغ 9532 احتجاجًا في حين بلغ 6606 احتجاجًا خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2017 أي قبل الدّخول في المعارك ضدّ العطش. وقد ظهرت احتجاجات العطش في المناطق التي تشهد انقطاعًا طويلًا أو متكررًا للماء الصّالح للشرب خاصةً مع ارتفاع درجات الحرارة. ومن البديهي أن نتوقّع استمرار هذه الاحتجاجات في السّنوات القادمة وربّما ستتحوّل إلى حركات منظّمة طالما أنّ أسبابها ما زالت مستمرّة وستتحول إلى ممارسة متواصلة وبالتّالي قد تأخذ أشكالًا تنظيميّة أفضل بالنّظر إلى كون احتجاجات العطش غير منظّمة بل هي لحظية وفوريّة لأنّ العطش كفيل وحده أن يحشد المحتجّين على المسؤولين على توزيع المياه وعلى المسؤولين في الشركة التّونسيّة لاستغلال وتوزيع المياه.

[5] جريدة آخر خبر، العدد 144، الثّلاثاء 19 ماي 2015، ص. 19.
[6] جريدة المغرب، السّبت 22 جويلية 2017، ص. 05.

لا شكّ أنّ من أهمّ المؤشرات التي تؤكّد العودة لاحتجاجات العطش تلك التي تتمثل في تراجع حصّة التّونسي من الماء بشكلٍ مستمر، والتي ستستمر في التراجع خلال السّنوات القادمة، فإن كانت حصّة التّونسي من الماء تقدر اليوم بحوالي 450 متر مكعّب في السّنة فستصبح حوالي 350 متر مكعب بحلول 2030، والاستعمال اليومي للماء هو 135 لتر لكل تونسي من بينها حوالي 2% مياه شرب علمًا بأنّ خطّ الفقر المائي حسب المنظّمات المائيّة العالميّة هو ألف متر مكعّب لكلّ مواطن في السّنة.

الثّورة: تهميش المسألة الاجتماعية

في حين كان من أهم شعارات الثورة المطالبة بالرخاء الاجتماعي، أصبح الآن مؤشّر البطالة أبلغ تعبير عن تأزّم الأوضاع، ونجد أيضًا أنّ مؤشر الفقر الذي يمسّ بالحقوق الاجتماعيّة والإنسانيّة معبرًا أيضا عن مدي التأزم الحاصل، فقد بلغت نسبة الفقر إلى حدود نهاية 2016 في سيدي بوزيد 33% وفي القصرين 32% في حين أنّ النّسبة الوطنيّة لا تتجاوز 15,3%.

الحق في العمل من الحق في الثروة

يعتبر الفوسفات ثروة تونس الأساسيّة التي تعوّض غياب الثّروة النّفطية رغم أنّ مداخيله لا تضاهي مداخيل الثّروة النّفطية في البلدان المنتجة له بنفس مستوى انتاجيّة تونس من الفوسفات. ولكن بالنّظر إلى أنّ جهة الحوض المنجمي التابعة لولاية قفصة تعتبر من الجهات المفقّرة بالرّغم من اكتنازها لهذه الثّروة فيوجد في هذه الجهة أكبر نسب البطالة وأعلى مؤشّرات الفقر، بالإضافة إلى كونها من أكثر الجهات التي تعاني من تبعات استخراج الفوسفات وخاصّة الأمراض والتّدهور البيئي واستنزاف الثّروة المائيّة نظرًا للاستعمال المفرط للماء في هذه الصّناعة الاستخراجيّة.

أن تكون منطقة غنيّة من حيث مخزونها من الثّروات الطّبيعيّة ولكنّها تعاني من الفقر والتّهميش واللاّمساواة، مع استمرار الحكومات المتعاقبة في عجزها عن إيجاد الحلول وعدم قدرتها على إرساء التّوازن، فهذا ينافي مبادئ العدالة في توزيع الثروات، لكن بالمقابل لا بد من الإشارة إلى أن التركيبة العروشية لمنطقة الحوض المنجمي تلعب دورًا في هذا الصدد حيث تتشكل زبائنية قبلية في عملية الانتداب كثيرًا ما تُثير حفيظة الذين يتم إقصاؤهم وهو يلعب دورًا أساسيًا في تحريك الاحتجاجات. لكن بالمقابل لا يتم الاحتجاج دائمًا على قاعدة العمل بل يتم غالبًا على قاعدة الثروة، وهذا عامل دفع بأبناء الجهات التي تكتنز الموارد الطّبيعيّة إلى المطالبة بنصيبها من الثّروة. لقد تصاعدت مطالب العديد من الفئات من أهالي قفصة بنصيبهم من ثروة الفوسفات، وقد عبّروا عنها بتطبيق مبدأ الأولويّة المطلقة لأهالي الحوض المنجمي في التّشغيل في شركة فسفاط قفصة وبالحصول على نسبة من عائدات الفوسفات لا تقلّ عن 20% لتنمية الولاية ولتعويض أهاليها عن «لعنة الفوسفات» [7].

[7] جريدة المغرب، الجمعة 8 ماي 2015، ص. 04.

ولم تتوقف المطالبة بنصيب أبناء الجهة من الثّروة عند حدود ولاية قفصة بل تجاوزها إلى مناطق انتاج النّفط والغاز. فقد أجبر أبناء ولاية تطاوين الدّولة التّونسيّة على تغيير مشروع الأنابيب لاستخراج غاز الجنوب ممّا كلف المجموعة الوطنيّة مبلغًا إضافيًا قُدر بحوالي 600 مليون دينار [8].

[8] جريدة المغرب، الجمعة 8 ماي 2015، ص. 04.

ثانيًا: الخارطة المجاليّة والاجتماعيّة للاحتجاج ثابتة ولا تتغيّر

حول تطابق الجغرافيا المجاليّة/التّوزيع المجالي للفقر مع الجغرافيا الاحتجاجيّة: ما الذي تغيّر بعد الثّورة عمّا قبلها؟

نحتاج هنا إلى العودة إلى ما قبل 2011 باعتبار أنّ الخارطة ببعديها الاجتماعي والجغرافي شبه ثابتة ولم تتغيّر رغم تغيّر منظومة الحكم أكثر من مرّة بعد «ثورة الحريّة والكرامة». كما نحتاج إلى العودة إلى أبرز الحركات الاحتجاجيّة التي عرفتها تونس قبل الثّورة وكانت الأقرب إلى أسبابها لنقف على مدى استمراريّة الأشكال الاحتجاجيّة على نفس المنوال والمواضيع والأهداف والأشكال التّنظيميّة, بقدر ما يمكن أن نقف على بعض ملامح التّغيير ومدى تغيّر أشكال الاحتجاج وتطوّرها.

لقد أعادت انتفاضة الحوض المنجمي إلى الواجهة دور الهيئات والمنظّمات المستقلّة في مقاومة الاستغلال والتفقير والقمع ومصادرة الحريات عبر الانخراط في الانتفاضة التي استمرّت أكثر من ستة أشهر بالرغم من محاولات التّصدّي لها بكلّ أشكال القمع والمحاصرة الأمنية. لقد مثّلت تلك الحركة نقطة تحوّل نوعية في النشاط الجمعي من حيث الأشكال النضالية والتعبئة الشعبية أو من حيث المطالب والشعارات التي تعبّر كلّها عن الانخراط في الفعل المدني. وليس أدلّ على ذلك من أنّه بفعل الدّور الذي لعبه هذا الفعل الجماعي وجدت الانتفاضة امتدادًا وصدى لها في العديد من الجهات الأخرى التي كانت تعاني من تبعات الحكم الدّكتاتوري والتّهميش الاقتصادي. وقد شكّلت العديد من التّحرّكات في بعض الجهات في وقت لاحق رجع صدى لانتفاضة الحوض المنجمي. فقد تجاوبت مع تلك الانتفاضة بنفس الرّوح الاحتجاجيّة كلّ من فريانة (2 جوان/يونيو 2008) والصّخيرة (فيفري/فبراير 2009) مرورًا بمدينة بن قردان (أوت/أغسطس 2010) وسيدي بوزيد (ديسمبر 2010). وهي كلّها من المناطق التي توجد بين الوسط والجنوب التّونسيّين. ويبدو أنّ التّتابع الزّمني والتّسلسل في الفضاء الجغرافي لهذه الاحتجاجات يؤكّد التشابه بينها على صعيدين اثنين على الأقل:

الصّعيد الأوّل يتعلّق بوحدة الجغرافيا إذ أنها حصلت بأرياف البلاد وبالتّحديد في المناطق التي تعاني الإهمال والتهميش والحرمان, وهي نفس الجغرافيا الاجتماعيّة والمجاليّة التي احتضنت أغلب الانتفاضات التي عرفتها تونس عبر تاريخها الطّويل.

الصّعيد الثاني ويتّصل بالمطالب والشعارات التي تمّ رفعها خلال التحرّكات, إذ أكّدت على الحق في العمل بعد استشراء ظاهرة البطالة وبلوغها حدًا غير مسبوق. فهذه الشّعارات هي بمثابة الخيط النّاظم لوحدة الأسباب والأهداف لكلّ تلك المحطّات المتتابعة من الاحتجاج, يعني أنّ الغالبيّة العظمى من

التّحرّكات التي كوّنت التّراث الاحتجاجي في تونس كانت تحت نفس العناوين ومن أجل نفس الأهداف [9].

إلاّ أنّ المعطى الجديد الذي لا يخفى على أيّ متابع أو دارس فيتمثّل في أنّ هذه العناوين تطوّرت نوعيًا مع انتفاضة الحوض المنجمي، ثمّ وبشكل أوضح بعد 17 ديسمبر 2010، لأنّ المطالب التي انتفض لأجلها شباب تونس المقصي لم تكن اجتماعيّة فقط، بل حملت شحنة سياسيّة عندما توجّهت للدّعوة إلى إسقاط النّظام والمطالبة بالحرّية والكرامة والتّطلّع إلى مقوّمات المواطنة. لذلك فإنّ خاصّية هذه الاحتجاجات تتمثّل في كونها تجمع بين المطالب الاجتماعيّة، مثل المطالبة بتوفير فرص العمل والتّنمية والعدالة الاجتماعيّة، والمطالب السّياسيّة، مثل المساواة والحرّية والكرامة الوطنيّة، لتنتهي بثورة على سمات «الرّعيّة» ومن أجل «المواطنة». فهي تعبير إذن عن حالة النّضج في مستوى التّبلور الحقيقي للمجتمع المدني الذي لا يمكن أن يتشكّل بنيويّا إلاّ بالخروج من الوضعيّة الولائيّة المطلقة إلى الوضعيّة التي يبرز فيها بدوره في الاعتراض العمومي والمراقبة والضّغط والتّعديل باستعمال كلّ أدوات الصّراع الفكري والأيديولوجي الممكنة.

تشير الأرقام الرّسميّة المسجّلة في الفترة المتراوحة بين 1992 و2010 إلى أنّ ولاية سيدي بوزيد حصلت على أدنى حصّة للفرد الواحد من الاستثمارات العموميّة بقيمة 2296 دينار، وقد بلغت قيمة هذه الحصّة في القصرين 3000 دينار وبلغت في قفصة 5141 دينار. وإذا ما اعتمدنا المعدّل العام لكامل المنطقة التي تمثل مثلث العطب[10] (قفصة القصرين سيدي بوزيد) نجد أنّ نصيب الفرد في هذه الولايات الثّلاثة يقدّر بـ 3479 دينار. أمّا معدّل حصّة الفرد في الاستثمار الخاص في هذه الولايات الثلاثة فيقدّر بحوالي 2758 دينار، في الوقت الذي فاق نصيب الفرد بولايات تونس الكبرى 10 آلاف دينار وبلغت حصّة الفرد في ولاية نابل 9243 دينار وتجاوز نظيره في جهة السّاحل (سوسة والمنستير والمهديّة) 7000 دينار. ويعود هذا التّفاوت الصّارخ إلى أنّ 81% من مجموع الاستثمار الخاص يتوزّع على الشّريط السّاحلي بينما تتوزّع النّسبة المتبقيّة (19%) على إقليم الوسط الغربي وإقليم الشّمال العربي وإقليم الجنوب. ولم يتجاوز نصيب الوسط الغربي من الاستثمار الأجنبي 4%.

فرض واقع الاستثمار بنوعيه (العمومي والخاص) في الولايات الثّلاثة واقعًا اجتماعيًا كارثيًّا، فقد حدثت الثّورة على واقع اتّسم بارتفاع نسبة البطالة لتبلغ سنة 2010 في سيدي بوزيد 14,7% وفي القصرين 25,6% وفي قفصة 28,3%.

إضافة إلى ضعف هذه المؤهّلات الاقتصاديّة في جانبها المتعلّق بالبنية الصّناعيّة يمكن أن نسجّل ملامح خلل

[9] لقد أثبت المجتمع المدني حقيقة تبلوره الفعلي من خلال إحدى أهمّ المنجزات التي حقّقها في سياق الانتفاضة الشّعبيّة التي اندلعت يوم 17 ديسمبر 2010 حيث أنّه نقل الاحتجاجات من الأرياف إلى المدينة، ومن الهامش إلى المركز. فمعلوم أنّه لا يمكن لأيّة ثورة أن تحقّق مُنجزها في الهامش بل من الضّروري أن تقتحم المركز أو على الأقل تجتاح المدن الكبرى حتّى تحقّق منجزها. وقد ساهم المجتمع المدني في ذلك من خلال نشطائه النّقابيّين وفي مجال الدّفاع عن حقوق الانسان وصلب الحركة النّسائيّة والنّسويّة وفي مجال شبكات التّواصل الاجتماعي. وهنا يبرز مجدّدا دور الاتّحاد العام التّونسي للشّغل في نقل الحركة الاحتجاجيّة من الرّيف إلى المدينة وفي توسيع دائرتها، وذلك باعتبار انتشار هياكله ومؤسّساته الفرعيّة على كامل البلاد وشموليّته لكلّ القطاعات المهنيّة. لذلك فقد ساهم مساهمة فعّالة في تحويل الاحتجاجات الاجتماعيّة إلى انتفاضة تجاوزت حدود المطلبيّة الاجتماعيّة إلى الأهداف السّياسيّة.

[10] جريدة الشّارع المغاربي، العدد 17، الاثنين 22 فيفري 2016، ص. 11.

إضافيّة تتعلّق بضعف المردود الفلاحي. حيث أنّ المؤهّلات الفلاحيّة الكامنة لا يتحقّق منها في الواقع سوى ما يمكن فقط أن يعزّز مظاهر تخلّف هذا القطاع حيث نسجّل في منطقة القصرين 516000 هكتارًا من الأراضي الفلاحيّة غير المستغلّة من جملة 777000 هكتارًا تمثّل مجموع المساحة القابلة للاستغلال الفلاحي. وإذا ما اعتبرنا نسبة الرّيفيّين من المجتمع المدروس والتي تبلغ 59,4% فإنّنا نسجّل تضخّم التّريّف رغم عدم اندماجيّة الرّيف بالمعنى الاقتصادي لمفهوم الاندماج (خاصّة في علاقة بضعف مردوديّة الأرض كوحدة إنتاج أساسيّة بالنّسبة إلى المجتمع الرّيفي) باعتبار ضعف القطاع الفلاحي وعدم هيكلته باعتبار إشكاليّة ما يسمّى «بالأراضي الاشتراكيّة» التي تعيق إمكانيّات الاستثمار الفردي في القطاع الزّراعي.

لعلّ هذا الضّعف البيّن في مستوى القطاعين الأوّل والثّاني لم يجد في القطاع الثّالث إمكانيّة لتعويضه رغم أنّ القدرات السّياحيّة للجهة كبيرة ولا تحتاج سوى إلى آليّة استثماريّة تستغلّ الإمكانيّات الطّبيعيّة والمقدّرات الأثريّة (ستّة مواقع أثريّة من أهمّ المواقع في البلاد التّونسيّة) حتّى تجعل من الجهة فضاءًا سياحيًا ومنطقة خدمات وقطبًا من أقطاب القطاع الثّالث، إلا أن ذلك لم يحقّق سوى مؤشّرات ضعيفة تتمثّل في وجود ثلاث وحدات سياحيّة مصنّفة فقط لا تحقّق مجتمعة أكثر من 1,53 كمعدّل إقامة باللّيلة. هذا ما يؤكّد أنّه رغم كلّ المؤهّلات المشار إليها إلاّ أنّ جهة القصرين لا تزال بمثابة الاستراحة التي يعبرها العابرون ولا يقصدها القاصدون.

ثالثًا: المحطّات الكبرى لديناميكيّة التنظيم الاحتجاجي

لابـدّ مـن العـودة إلـى الخيـط النّاظـم للتنظيـم الاحتجاجـي الـذي يبـدأ منـذ الحـوض المنجمـي[11] (2008) رغـم أنّـه كان قبـل الثّـورة. فالحـوض المنجمـي هـو الـذي أسّـس لتقاليـد جديـدة فـي حـركات الرّفـض والاحتجـاج الاجتماعيّيـن. ولأنّـه الاحتجـاج الأبـرز فـي تاريـخ تونـس الـذي طـرح مسـائل مثـل الحـق فـي التّشـغيل والتّنميـة والمـوارد الطبيعيّـة والثّـروة الوطنيّـة، فالأمـر يقتضـي أن نميّـز بيـن المحطّـات الاحتجاجيـة الكبـرى لمـا قبـل 2011 ولمـا بعـد هـذا التّاريـخ لنقـف علـى عناصـر التّجديـد والتّشـابه. لذلـك فإنّنـا مـن حيـث المنطلـق العـام يمكـن أن نتنـاول **التنظيـم الاحتجاجـي بالنّظـر إلـى الأسـباب القديمـة المسـتدامة والأشـكال الجديـدة.**

ما قبل ٢٠١١

الحوض المنجمي:
ديناميكيّة ما قبل ٢٠١١

تعـود أسـباب انتفاضـة الحـوض المنجمـي التـي انطلقـت يـوم 5 جانفي/ينايـر 2008 بالأسـاس إلـى عجـز الدولـة عـن أداء دورهـا الاجتماعـي تجـاه شـباب هـذه المنطقـة الغنيّـة بثرواتهـا الطّبيعيّـة والتـي تفاقمـت فيهـا كلّ مظاهـر البطالـة[12] والفقـر والإقصـاء والاسـتبعاد السّياسـي والاقتصـادي[13]. هـذا العجـز خلـق ديناميكيـة لـدى الحـركات الشـبابية للدفـع باتجـاه التغييـر مـن خـارج الأطـر القائمـة ضمـن النظـام السياسـي.

[11] اندلعت هذه الانتفاضة في شكل احتجاج على إثر الإعلان عن نتائج مناظرة الانتداب بشركة فسفاط قفصة، وكانت مناظرة سنة 2007 فرصة هامة لإدماج أبناء الجهة في الحياة المهنيّة، ولكن النتائج لم تكن في مستوى انتظارات الشباب المعطل عن العمل وخاصّة أصحاب الشّهائد العليا خرّيجي الجامعة التّونسيّة، من حيث العدد ومن حيث المقاييس أيضا. فكانت بداية الاحتجاج يوم 5 جانفي 2008 مع مظاهرة نظمتها اللجنة المحلية للمعطلين عن العمل «تنديدا بالمحسوبية وبكل أساليب التجاوزات التي اعتمدتها شركة فسفاط قفصة إثر إعلانها عن نتائج مناظرة الانتداب» . وكانت نتائج هذه المناظرة انعكاسا لكل المناظرات التي تجري في البلاد وما تتسم به من فساد ومحسوبية ورشوة، فلم تعد الجدارة والكفاءة والمهنية هي المحددات الوحيدة للتشغيل، ولم يعد الشغل حقا لكلّ أفرد المجتمع بل أصبح استحقاقا يحدّده منطق الولاءات والمحسوبيّة والزّبونيّة ومنزلة طالب الشّغل في الدّائرة العلائقيّة التي تمنح هذا الاستحقاق. لقد «كان الفساد موجودا دائما، ولكنه لم يكن بهذه الصفاقة، وقد أثبتت الأحداث أنّ الشعوب تنفر من الفساد ولا تعتبره نوعا من سوء الإدارة بل هو يعدّ من أنواع الظلم التي تثير من الغضب أكثر مما يثيره الفقر وحدّته». فظاهرتا الفساد والاستبداد كلّما اجتمعتا معا في أيّ نظام كان وأيّ مجتمع إلاّ ونشرتا فيهما البؤس والتّخلّف وأدّيتا إلى تأزيم العلاقة بين الدّولة والمجتمع بشكل لا يسمح بغير التّسلّط أسلوبا في إدارة شؤون المجتمع والدّولة معا. وهو الأسلوب الذي أدارت به السلطة القديمة شؤون الغالبيّة المسحوقة من مكوّنات المجتمع التّونسي ومن بينهم أهالي الحوض المنجمي الذين يعيشون الفقر الاقتصادي والبؤس الاجتماعي رغم أنّهم يتواجدون في محيط شديد الثّراء ومتنوّع الامكانيّات الاقتصاديّة. هكذا نقف على حقيقة أنّ الأنظمة الاستبداديّة الفاسدة يمكن أن تحوّل التّفقير والتّهميش إلى آليّة من آليّات السّيطرة على المجتمع والتّحكّم فيه. ولقد تنزّلت انتفاضة الحوض المنجمي في سياق عالمي وإقليمي تميّز ببداية ظهور أزمة اقتصاديّة عالميّة وما لها من انعكاسات على الاقتصاديات الضّعيفة والتابعة في سياق الرّأسمالية العالميّة. فقد تزامنت انتفاضة الحوض المنجمي مع عدّة حركات احتجاجية خاصّة في المغرب الأقصى ومصر والأردن، وهي تحرّكات ناتجة عن تردّي الأوضاع المعيشية وإضعاف القدرة الشرائية واستفحال البطالة والفقر والتّهميش خاصّة في مصر، أين خاض عمّال غزل المحلّة العديد من الاضرابات والتّحرّكات الاحتجاجيّة في منطقة تميّزت بعراقتها في هذا القطاع الصّناعي. ولعلّ السّمة العامّة المشتركة بين كلّ تلك الاحتجاجات في كلّ البقاع هي المطالبة بعودة دولة الرّعاية أو المطالبة بالمزيد منها بالنّسبة إلى الحالات التي يوجد فيها الحدّ الأدنى منها، وكذلك رفض السياسات الاقتصادية المتّبعة والاحتجاج على المناويل التنموية الفاشلة، لأنّها نماذج تقوم على الاستغلال ومزيد تفقير الطبقات الكادحة والفقيرة، مما جعل هذه الطبقات تتحالف من أجل إسقاط هذه الأنظمة المسؤولة عن تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وولّدت حالة من الفقر والتهميش والحرمان. فحدّة الصراع تجلّت بصورة واضحة بين الطبقات، بين طبقة مفقّرة مهمشة ومحرومة من كل الامتيازات ومن التنمية، وبين طبقات تستفيد من تحالفها مع السّلطة وتستفيد من كلّ السّياسات الاقتصاديّة والنّماذج التّنمويّة المتتابعة لعشرات السّنين رغم تغيّر هذا المنوال أكثر من مرّة مثلما هو الحال بالنّسبة لتونس.

[12] بلغ عدد العاطلين عن العمل 19178 عاطلا عن العمل سنة 2007، ما يؤكد عمق الإخلالات التي تميز سوق الشغل بولاية قفصة، حيث أن قرابة 69% من العاطلين يتراوح سنهم بين 18 و 30 سنة، وقد تصل هذه النسبة إلي 85% إذا أضفنا إليها الشريحة العمرية التي يتراوح سنها بين 30 و40 سنة، وتمثل الشريحة العمرية 25-34 أكثر من 50 % من العاطلين عن العمل سنة 2007 بعد أن كانت هذه النسبة المرتفعة تخص الشريحة العمرية 14-15 سنة» (الاتحاد العام التونسي للشغل، التشغيل والتنمية بولاية قفصة: الواقع والافاق، تونس- نوفمبر 2010، ص. 65.)

[13] كان عدد الشباب في قفصة يمثل سنة 2007 قرابة 103.000 شابا أي حوالي 31% من سكان الولاية مقابل 30% على المستوى الوطني، ولا يتجاوز 31.285 شابا، أي بنسبة نشاط تبلغ 30%، مقابل 42.8%على المستوى الوطني (التشغيل والتنمية بولاية قفصة: الواقع والافاق، المرجع السابق، ص. 50.)

لقد تعاملت السّلطة مع منطقة الحوض المنجمي تعامل ريعي أساسه الحيف والاستغلال, رغم أنّ المنطقة توجد فيها أهمّ ثروة من ثروات البلاد وأهمّ المنشئات الاقتصاديّة العموميّة [14], فهي توفّر موارد طبيعيّة لا تستفيد منها في ملفّ التّنمية والتّشغيل رغم أنّها في نفس السّنة السّابقة للانتفاضة جعلت من تونس خامس بلد عالمي من حيث إنتاج الفوسفات ومكّنت المجمع الكيمياوي الذي يحوّل نسبة 90 % من إنتاج الفوسفات من تحقيق رقم معاملات سنوي بلغ 980 مليون دينار ومكنت شركة فوسفات قفصة من تحقيق أرباح تقدّر بحوالي 420 مليون دينار»[15].

وممّا يؤكّد أنّ منطقة الحوض المنجمي تمثّل منطقة استغلال ريعي هو ارتفاع معدّل نسبة البطالة (21,1% سنة 2008) مقارنة بمعدّل هذه النّسبة على المستوى الوطني (14,2% سنة 2008). وقد بلغت بطالة أصحاب الشّهادات الجامعيّة 32% سنة 2007 مقابل 20% على المستوى الوطني في نفس السّنة[16] . فنسبة النّشاط في قفصة لم تتجاوز 38,7 % مقابل 46,8% على المستوى الوطني أي بفارق 8 نقاط» [17].

إنّ المتابع لتطوّر الحركة الاحتجاجية يلاحظ أنها حركة مطالب اجتماعية شبابيّة بالأساس, عبّرت فيها الفئات المهمّشة عن رغبة في العيش الكريم, وطالبت بالحق في التشغيل وبالحدّ من التفاوت بين الفئات والجهات جرّاء السّياسة الاقتصاديّة المتّبعة والمنوال التّنموي الفاشل, ثم سرعان ما تحوّلت إلى حركة سياسية تطالب بالحرّيّة وبإسقاط النظام ومحاكمة رموزه لأنه المتسبب الأساسي في كلّ ذلك. فالشعارات التي رفعها شباب الرّديّف في انتفاضته سنة 2008 هي ذات الشعارات التي رفعها شباب تونس في كامل أرجاء البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 وأبرز ما أضيف إليها هو شعار «خبز وماء وبن علي لا» والذي رُفع يوم 13 جانفي/يناير 2011 في مدينة القصرين[18] . لكن المستجد في احتجاجات الحوض المنجمي بعد 2011 هو أن المواجهة بين الدولة والمحتجين أصبحت وجهًا لوجه ودون وسائط. في السابق كان التجمع الدستوري الديمقراطي يلعب دور

[14] لا تعدّ شركة فسفاط قفصة المحرك الاقتصادي للجهة فقط ولكن أيضا المحرك الإجتماعي والثقافي, فهي تمثل الدّولة عند الأهالي باعتبار الدّور الرّعائي الذي تقوم به في المنطقة. لذلك فقد تصاعد التوتر بين شركة فسفاط قفصة ومحيطها الاجتماعي عندما تخلت عن تقديم الخدمات الاجتماعيّة بفعل التفويت فيها بالكامل إلى مؤسسات وطنية عمومية كشركة الكهرباء والغاز ووزارة الصّحة والتجارة. مما أدى إلى إرتفاع تكاليفها بالنسبة إلى العمال والأهالي وأثر سلبيا على القدرة الشرائية لأبناء المنطقة, إضافة إلى التراجع المستمر والهام لعدد العمال المشتغلين بهذه الشركة بسبب عملية تعصير الإنتاج وإعادة هيكلة الشركة قصد تحسين الإنتاجية والضغط على التكاليف. «فقد تراجع عدد العمال من 14295 سنة 1984 إلى 5036 سنة 2008, كما نتج عن هذا التراجع تدهور الوضع الاجتماعي بشكل كبير نظرا لأهمية حجم الأجور التي تصرف من طرف الشركة ومستواها. ذلك أن المعدل السنوي للأجر الخام للفرد بلغ 20177 دينار سنة 2006 أي بما يعادل 1700 دينار شهريا» (من مجلّة أصداء المناجم والأسمدة عدد 18). ولقد مثل تراجع الطاقة التشغيلية للشركة عنصرا هاما في بروز الشعور باليأس والإحباط لما كانت تمثله هذه الشركة من أمل للحصول على شغل قار بأجر مرتفع نسبيا في غياب أنشطة بديلة في مناطق الحوض المنجمي. وقد ساهمت السّياسة التي اعتمدها المسيّرون طيلة ما يزيد عن عشريّة في تصدع العلاقة بين شركة فسفاط قفصة ومحيطهاالاجتماعي, فقد كانت هذه المؤسّسة تلتجئ إلى خيار السّاعات الإضافية والرفع منها كلما زاد الطلب على الإنتاج, واستعاضت بذلك عن إدماج قوّة عمل إضافيّة في المنظومة الإنتاجيّة ومنظومة العمل من أبناء الجهة. فبلغت كلفة السّاعات الإضافيّة قرابة 8 مليون دينار سنة 2008 دون أيّ مردود إيجابي على مستوى سوق الشّغل, والحال أنّه إذا وقع تعويضها بانتدابات جديدة كانت ستمكن من خلق قرابة 1700 موطن شغل قار براتب شهري يساوي 400 دينار لكل عامل (عن الاتحاد المحلي للشغل بالرديف, الرديف 2008 معركة الكرامة, ص -15نشريّة داخليّة). إلى كلّ ذلك يمكن أن نضيف الانعكاسات السلبية للأنشطة المنجمية على المحيط والموارد المائية والتلوث, ذلك أن استغلال الفسفاط قد أنتج تشويها للطبيعة وتلويثا للمائدة المائيّة والاستغلال المفرط لمواردها من طرف المناطق المنجميّة بالمتلوي والرديف وأم العرائس والمظيلة, حيث وصل استهلاكها إلى 800 لترا في الثانية سنة 2004 (نشريّة دوريّة خاصّة بالشّركة), هذا فضلا عن الآثار السّلبيّة الأخرى على البيئة والمحيط.

[15] شركة فسفاط قفصة, أصداء المناجم, عدد 26, سنة 2007.

[16] المسح الوطني حول السكان والتشغيل, 2007.

[17] المعهد الوطني للإحصاء, 2007.

[18] رحيلي, يحي, المقدّمات...., مرجع سابق, ص. 146.

الوسيط علاوة على الاتحاد العام التونسي للشغل. تراجع المؤسسات الوسيطة شكل حالة من الضغط المستمر على السلطات الإدارية ممثلة في الولاة والمعتمدين الذين عادة ما يركنوا لسياسة الاستثمار السياسي في الزمن لإدارة الاحتجاج عبر إعداد قائمات لمن يوعدون بالتشغيل.

ما بعد ٢٠١١

أحداث سليانة ٢٠١٢: معركة الأعراف والصّراع على قيم المواطنة من باب التّحرّكات الاحتجاجيّة

تعود أحداث سليانة إلى يوم 27 نوفمبر 2012 عندما أعلن الاتحاد الجهوي للشغل الإضراب العام وتنظيمه لمظاهرة شارك فيها ما يقارب من 5 ألاف متظاهر اتّجهوا إلى مقر الولاية مطالبين بإطلاق سراح الموقوفين وبتحسين الظّروف المعيشيّة لمواطني المنطقة وطرد والي الجهة الذي فشل في تحقيق المهام الموكلة إليه, إلا أنّ الأمن تصدّى لهم بالقوّة, مستعملًا صنفين من الرش المطاطي, الأول قطره 1 سم وهو لا يخترق الجسم ويكتفي بإلحاق الآلام به, والثاني يتراوح قطره بين 3 و5 سم وهو أقوى وأسمك, ويتفرع بمجرد مغادرته لفوهة السلاح في اتجاهات عديدة[19], إلى جانب الاستعمال المفرط وغير القانوني للقنابل المسيلة للدموع التي ثبت أنّ تاريخ صنعها يعود إلى سنة 1984 مما يعني انتهاء مدّة صلاحيتها بما يزيد عن 21 سنة. كما أكدت اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث سليانة أنّ نفس نوعية القنابل وقع استعمالها خلال أحداث الثورة وبالخصوص في كلّ من مدينتي تالة والقصرين.

وتبعًا للاستنتاجات الواردة في تقرير لجنة التّحقيق المستقلّة [20] حول أحداث الرّش بسليانة, فقد كان التعاطي الأمني الميداني لحكومة النهضة مبنيًا على:

1. الطّابع العشوائي لاستعمال الرّش في وضعيات لم تتوفّر فيها لا شروط الدّفاع الشّرعي ولا هاجس تفريق المتظاهرين ولا واجب حماية إحدى المقرات العموميّة.
2. وجود تعليمات واضحة لاستعمال الرّش في توقيت واحد وفي أماكن مختلفة, بحيث أنّ استعماله لم يكن, مثلما أشيع, ممارسات معزولة من طرف أعوان البوليس.
3. تركيز إطلاق الرّش ضدّ المتظاهرين على وجوههم وظهورهم, وهو ما يؤكّد أنّ أعوان البوليس الميدانيين لم يكونوا في حالة دفاع.
4. اللجوء إلى الرّش لم يكن ضرورة حتّمها نفاذ قنابل الغاز المسيّلة للدّموع, باعتبار ثبوت استعمال قنابل الغاز بصفة متزامنة ولاحقة لذلك.
5. لم يتمّ احترام القانون في التدرج لمواجهة الاحتجاجات وذلك باعتماد مكبرات للصوت والماء الساخن والغاز المسيل للدموع, طبقا للقانون عدد 4 لسنة 1969 في الفصل 21.
6. عدم اشراك القيادات الأمنية من أبناء الجهة في التفاوض مع

[19] من تقرير اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث سليانة, أحداث الرش بسليانة, المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية, تونس 2015, ص. 12.

[20] تكونت بمبادرة من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يوم 24 ديسمبر 2012 للتحقيق في الأحداث.

المتظاهرين، الأمر الذي صعّد وتيرة العنف والعنف المضاد.

لقد كان للانتماءات الحزبية دور كبير في تأزم الوضع في العديد من المناطق خاصة في فترة حكم حركة النهضة. ففي علاقة بأحداث الرش بسليانة كان الوالي غير محايد سياسيًا حيث رفض الحوار مع الأطراف المدنية والسياسية، وكان للاتحاد الجهوي للشغل بسليانة دورًا كبيرًا في قيادة المظاهرات، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة، خاصة مع غياب الحوار واخفاق الأحزاب الحاكمة في إدارة الأزمة. وقد زاد تمسك رئيس الحكومة بالوالي مهما كانت أخطاؤه وتحفظات المواطنين على أدائه، في حالة الاحتقان والغضب لدى الأهالي.

وعلى إثر استعمال هذه الوسائل الخطيرة بلغ عدد المصابين أكثر من 173 مصابًا. ووفق دراسة شملت 141 حالة أجرتها اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث سليانة، فقد توزّع عدد المصابين حسب الشرائح العمريّة كما يلي: 2,12% من المصابين دون سن الخامسة عشرة و51,76% من الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و30 سنة، و42,55% ممّن تتراوح أعمارهم ما بين 30 و60 سنة و3,54% لمن سنّهم تفوق 60 سنة.

لم تكن حركات الاحتجاج والرّفض الاجتماعيّين مسألة طارئة أو عرضيّة في هذه المرحلة من التّحوّل السّياسي الذي تعيشه تونس، بل أصبحت متجذّرة منذ أن تيّقنت انّها قادرة على تغيير النّظام مثلما فعلت سنة 2011، وذلك لأنّها أمست بمثابة آخر أشكال المواطنة للدّفاع عن المكتسبات السّياسيّة والمدنيّة وأهمّها الحريّة، والمطالبة بالاستحقاقات الاجتماعيّة، وأهمّها توفير فرص العمل والتّنمية الجهويّة، ويمكن أن نتأكّد من ذلك بمتابعة الخط التّصاعدي للحركات الاحتجاجيّة منذ لحظة الذّروة الأخيرة بالنّسبة للعمل السّياسي، والتي شهدت تنظيم الانتخابات التّشريعيّة فالانتخابات الرّئاسيّة بشكل متعاقب خلال شهرين متتاليين (أكتوبر-ديسمبر 2014). وإذ نعتبر أنّ كلّ الأنظار انصرفت إلى ما ستفرزه صناديق الاقتراع فإنّ حركات الرّفض والاحتجاج التي قام بها المواطنون لم تضمحلّ أو تتراجع وتيرتها، بل أثبتت وجودها حتّى في تلك الظّروف. فقد سجّلت وحدة المرصد الاجتماعي التونسي -صلب المنتدى التّونسي للحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة- خلال شهر نوفمبر من سنة 2014 ما لا يقلّ عن 104 تحرك احتجاجي تراوح بين الاحتجاجات الفردية والتحركات الجماعية في أشكالها الثلاثة؛ العفوية والتلقائية والعشوائية [21]. وشملت هذه التحركات الاحتجاجية وبأشكال متفاوتة 18 ولاية من ولايات الجمهورية التونسية، مسجلة بذلك زيادة هامة مقارنة بشهر أكتوبر من نفس السّنة [22]، وذلك رغم انشغال كلّ المكوّنات السّياسيّة والمؤسّسات الرّسميّة بالموعدين الانتخابيين الأكثر أهميّة منذ سقوط السّلطة القديمة.

[21] وقد بلغت عدد التحركات التلقائية 52 تحركا، أما التّحرّكات العفوية فقد بلغت 21، بينما التحركات العشوائية لم تتجاوز 16 تحركا فقط، إلا أنها تعتبر هامة بالنسبة للمجالات التي شملتها. كما أكد المرصد أن هذه التحركات تجسدت في العنف المتبادل بين المحتجين والأمن، بالإضافة إلى قطع الطرقات وحرق العجلات المطاطية. حيث ما يفوق نصف هذه الاحتجاجات ذات مطالب سياسية، منها 5 تحركات عشوائية بسبب الحملة الانتخابية، يليها المجال التربوي الذي بلغ عدد تحركاته 16 تحركا، 5 تحركات عفوية 4 تحركات تلقائية و7 تحركات عشوائية.

[22] المرصد الاجتماعي التونسي، النشرة الاخبارية الخامسة عشر، نوفمبر 2014، تونس، ص 11.

رابعًا: الأنماط الجديدة للتنظيم الاحتجاجي

اعتصام الكامور (محافظة تطاوين)

من جملة 72 خيمة تمّ انتخاب هيئة الاتّصال الخارجي المكوّنة من 13 ممثّل عن كلّ الخيام، وهم المكلّفين بتسويق صورة الاعتصام على النّطاق الخارجي والتّعامل مع الصّحافة والإعلام، بالإضافة إلى هيئة التّنظيم الدّاخلي المكلّفة بالإشراف على تسيير العلاقات بين المعتصمين والإشراف على الجوانب اللّوجستية ونظام الحياة وإرساء نظام داخلي والإشراف على حسن إدارة الخيام في تلبية احتياجاتهم من المَئونة حتّى النّظافة.

العدد الإجمالي للمعتصمين بلغ 500 فرد كلّهم من الشّباب وقد استمرّ طيلة ما يفوق الثّلاثة أشهر وقد تجاوز المائة يوم دون انقطاع، وهو ما تطلّب تنظيمًا دقيقًا ودعمًا لوجستيًا مهمًا.

72 خيمة مكوّنة من ممثّلي الأحياء والعروش والجهات والأحياء الدّخيلة التي تضمّ الوافدين والغرباء على تطاوين (العروش التي لا تنتمي تاريخيّا إلى تطاوين)، وهم يخوضون معركة الوجود الاندماج وإثبات الذّات داخل معركة المطالبة بالحق في الثّروة.

اعتصام دوز (محافظة قبلّي) حسب فاخر الجمني

من حيث الأهميّة والقدرة على الضّغط على الحكومة لأنّه تركّز حول الصمامة Vanne الرّئيسيّة لضخّ البترول، وهي التي يلتقي فيها كلّ الأنابيب القادمة من المناطق الأخرى بما فيها القادمة من أنابيب جهة تطاوين، لذلك فإنّ ردّ فعل الحكومة كان أكثر سرعة وصرامة ممّا كان عليه في مواجهة اعتصام الكامور

تتّسم حركة الاعتصامات في قبلي بالضّعف التّنظيمي، حيث تزامن العديد من الاعتصامات ولم تتمكّن من توحيد صفوفها وذلك بفعل التّسرّع والارتجاليّة بالإضافة إلى كونها محاولة استنساخ اعتصام الكامور الذي كان قد تمّ الإعداد له طيلة سنتين متتاليتين من النّقاش والمشاورات والحشد والتّعبئة والإعداد اللّوجستي. بينما اعتصام دوز فقد كان مرتجل وتمّ تنظيمه في الصيف القاسي المعروف به الجنوب التونسي.

ما يؤكّد أنّ اعتصام دوز هو محاكاة لاعتصام الكامور هو أنّ تركيبته خضعت إلى نفس التّوزيع الاجتماعي والمجالي حيث ضمّ ممثلين عن عروش المنطقة وأحيائها ومناطقها. إلاّ أنّ الجانب التّنظيمي يبرز الفارق الشائع بين الاعتصامين، ولا أدلّ على ذلك من أن اعتصام الكامور رغم وزنه الدّيمغرافي وتعدّد المشاركين من أحياء وعروش ومناطق إلاّ أنّه كان قد انتخب ناطقًا رسميًا واحدًا يتحدّث باسمه، بينما نجد أكثر من ناطق رسمي في اعتصام دوز.

شارك في اعتصام دوز كلّ العروش المكوّنة للمنطقة، وعددها عشرة: العجامنة، أولاد يحي،

أولاد سلمى، أولاد عبد اللّه، أولاد عمر، أولاد نصر، غليسيّة، دوز الغربي، العبادلة، أولاد منصور. وتكوّنت التّنسيقيّة من عشرة أشخاص بما يعني أنّ كل عرش ممثّل بفرد، كانت تمثيليّة تهدف إلى تجميع العروش ولمّ الشّمل وتحيد صفوف أبناء المنطقة من أجل المصلحة العامّة. وقد عزم المشاركون بعد شهرين من الاعتصام على تكوين تنسيقية جهويّة لضمّ بقية الاعتصامات من معتمديّة الفوّار والقلعة الذين التحقا فيما بعد مع معتمديّة سوق الأحد وقبلّي الجنوبيّة.

استعملت الحكومة سياسة فرّق تسدّ مع المعتصمين، ولكي تشق صفوفهم عمدت إلى الضّغط من جهة على اعتصام دوز لإضعافه باعتباره محوري ويمسك بزمام الأمور ومن ناحية أخرى تفاوضت مع اعتصام القلعة ومكنت الأهالي من بعض المكاسب وتمّ الاتفاق على ذلك بمحضر جلسة وقّعه المشاركون مع محافظ (ولاية) قبلّي، وانسحبت منطقة الفوّار في محاكاة لما قامت به القلعة، والنّتيجة بفعل تكتيكات السّلطة تمثّلت في خلق تصدّع اجتماعي لأنّها استغلّت التّناقضات التي تشق العروش، فقد عمدت الحكومة إلى إضعاف اعتصام دوز من خلال التّفاوض مع الرّوافد التي تكوّنه مثل أهالي الفوّار والقلعة وتمكينهم كلّ على حده من بعض الامتيازات فأدّى ذلك إلى انسحاب القلعة وسوق الأحد ونسجت على نفس المنوال الفوّار، حيث أنّ تكتيكات الحكومة كانت أكثر قدرة على التّحكم في التّفاوض وتوجيهه إلى الحدّ الذي مكّنتها من تفتيت البنية التّنظيميّة للاعتصام إلى أربعة أجزاء وفروع وذلك بالاعتماد على تكتيك التّفاوض مع كلّ جهة على حده وتمكينها من بعض المكاسب المحليّة، وهذا ما أدّى إلى انسحابات متتالية من الوحدة التّنظيميّة المتمحورة حول اعتصام دوز.

واحة جمنة: الصّراع على إدارة مصدر الإنتاج

تعود مسألة واحة جمنة إلى حادث «استرجاعها» من المستثمرين الذين كانوا يستغلونها على وجه الكراء. وقد سمحت ظروف «الثورة» للأهالي بتأسيس جمعيّة حماي/مايوة واحات جمنة من أجل القيام بهذا الإجراء الذي تمّ تصنيفه من قبل بعض الجهات الرّسميّة والإعلاميّة الدّعائيّة لفائدة السّلطة بكونه إجراء غير قانوني أو هو بمثابة الاستيلاء على الملك العام.

يطلق على واحة جمنة اسم هنشير «الستيل» نسبة إلى الشركة التي كانت تملكها منذ فترة التّعاضد وقد فشلت هذه السّياسة وانحلّت سنة 1969، قبل أن تعود إلى ملكيّة الدّولة التي ظلّت تسندها بالمحسوبيّة والعلاقات الولائيّة دون أن تعود بالنّفع على أهالي جمنة، حيث كانت تؤجّر سنويّا من قبل السّلطات حسب ما هو متداول بمبلغ لا يتجاوز 250 ألف دينار سنويّا. وما يبيّن أنّ ثروة جمنة كانت تتعرّض للنّهب من قبل لصوص الدّولة أنّه بعد استرجاع الواحة من قبل الأهالي وبيعهم للمحصول بالمزاد العلني (نوفمبر 2016) تمكّنت خزينة الواحة من تحصيل ما يفوق 1,7 مليون دينار. وقد شهدت جمنة معركة حادّة بين جمعيّة حماي/مايوة واحات جمنة والحكومة ممثلة في وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة. ولم تستطع الحكومة افتكاك الواحة من أبنائها الذين أثبتوا أنّهم الأقدر على إدارتها فقط من زاوية النّجاعة والمردوديّة، والدّليل

أنّهم تمكنوا بفضل ما حققته الواحة من أرباح من إنجاز العديد من المنشآت لفائدة مواطني جمنة مثل تعشيب ملعب كرة قدم وبناء سوق بلدي مغطّى، وبناء قاعة رياضيّة مغطّاة وصيانة بعض المدارس الابتدائيّة وبناء أقسام إضافيّة بها وصيانة المعهد الثّانوي، بالإضافة إلى المساهمة في اقتناء آلة سكانار لفائدة المستشفى المحلّي بجمنة للكشف المبكّر عن سرطان الثدي. ولعلّ هذه المكاسب الاجتماعيّة المتأتية من مقاربة الاقتصاد الاجتماعي التّضامني المطبقة في واحة جمنة هو الذي جعل مواطني المنطقة يبدون ارتياحًا حتّى عندما انخفض سعر الواحة خلال الفترة الأخيرة (غرّة نوفمبر 2017) حيث لم تتجاوز 1,5 مليون دينار (انخفاض بحوالي ربع مليون دينار مقارنة بمردودها في السّنة الفارطة)، فـ**«القيمة لم تتجاوز المطلوب! لكنّ قيمًا أخرى طفت على السّطح. أرست البتّة على صاحب الوعد بحوالي المليار والنّصف. فارق ليس بالهيّن. ولكن في أهل جمنة حكمة تجلّت عند كلّ من حاورناهم، من كلّ الأعمار والأجناس والميول: لم يرتفع السّعر بسبب مماطلة الحكومة في إيجاد حلّ مبكّر قد جعل الوقت يلعب ضدّنا لأنّ التجّار الكبار سبق أن استثمروا أموالهم في شراء صابات أخرى منذ شهر أو شهرين، وهو ما جعل الحظوظ تتضاءل. قالوها بكثير من الرّصانة كما قدّموا أسبابًا أخرى متنوّعة لكنّهم كانوا جميعهم مبتهجين لهذا الإنجاز الذي سيطبع ذاكرة البلد، وسيتسلّل حتمًا إلى باقي البلاد ولو بصيغ مختلفة مردّها الأوحد: شعب يأخذ مصيره بيده. جميعهم حكوا لنا عن المنافع التي عمّت البلدة بفضل المرابيح (الأرباح) التي جنتها الواحة تحت تصرّف الجمعية»**[23] .

[23] من شهادة فتحي الحاج يحي حول واحة جمنة، عنوان النّص: «جمنة لن تخسر... البتّة».

خامسًا: طرق ومقاربات طرح قضيّة الحق في الثّروة

الاحتجاج ضدّ الخصائص التّراكميّة للتّهميش والاستبعاد الاجتماعي والسّياسي

تبرز الخاصّية التّراكميّة للتّهميش من خلال تكرار نفس الظّاهرة لدى نفس العناصر التي تحمل في واقعها مظاهر التّهميش وتتحمّله دون غيرها في مختلف أبعاده، بحيث نجد نفس تلك الفئات والجهات ذاتها تعاني من آثار التّهميش الاجتماعي ثمّ الاقتصادي فالسّياسي، ليصبح تهميشًا تراكميّا يمكن أن يصل أقصى ملامحه إلى حالة الاستبعاد الاجتماعي والسّياسي. والاستبعاد هو الحالة القصوى للتهميش ووجهها الأكثر حدّة والأشدّ إثارة. لأنّه إذا كان للتهميش إمكانيّة التّفاوض على شروط افتكاك الاعتراف فإنّ الاستبعاد هو عمليّة قصديّة واعية وإقصاء حتّى من فضاء التهميش بالمعنى الذي تفرضه الجغرافيا المجاليّة والاجتماعيّة، لأنّ التهميش قد يكون منفذ لخلق ظروف الاندماج.

لم تعد البطالة[24] الشّكل الأكثر حدّة للاستبعاد الاجتماعي وضرب مقوّمات المواطنة بالنّسبة للشّباب التّونسي، لأنّه بفعل استدامة هذه الآفة (يمكن الحديث حينئذ عن البطالة المستدامة) أصبحت إطارًا فعليّا لإنتاج الفقر وتصنيعه، وهو الذي يعتبر من أكثر العوامل قدرة على خرق منظومة حقوق المواطن برمّتها. لأنّ الفقر هو نتاج النّظام القائم مثلما هو الشّأن بالنّسبة إلى الرّخاء، وهذا يعني أنّ الفقر هو نتاج النّسق العام الذي يجمع بين الثّقافي والاقتصادي والاجتماعي والمدني والسّياسي (نسبة الفقر في تونس 24,7%). والفقر، كما هو معروف، يتسبّب دائمًا في اختلال الواقع الاجتماعي ويعطّل مسار النّمو الاقتصادي ويؤدّي عموما إلى الإخلال بالنّظام السّياسي ويؤثّر باستمرار في الواقع الثّقافي وعادة ما يؤثّر سلبًا في الحياة المدنيّة [25]. وكما أنّ الفقر يمكن أن يكون سببًا في خرق هذه الحقوق فإنّ الحقيقة الجدليّة هي السّائدة حيث أنّ خرق أيّ من هذه الحقوق هو سبب مباشر في الفقر. فالمؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان الذي انعقد بفيينّا سنة 1993 كان قد أكّد على التّرابط العضوي بين الفقر وخرق منظومة حقوق الإنسان [26]. والفقر الذي يهدّد كلّ أصناف حقوق الإنسان وأجيالها هو الذي نعرّفه بكلّ بساطة على أنّه «الحالة التي يكون فيها الفرد غير قادر على توفير احتياجاته الأساسيّة التي تؤمّن

[24] حسب المرصد الوطني للشباب فقد ارتفعت نسبة البطالة بعد اندلاع الثورة لتصل إلى 33,2% سنة 2013 في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 الي 29 سنة. في حين أن نسبة الشباب خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب تعتبر أعلى بكثير. وهي تعد واحدة من أقوى المعدلات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهذا ما أكده المرصد الوطني للشباب، مع العلم أنّ حجم الشباب في هذه الفئة (خارج دائرة التّعليم والعمل والتّدريب) يفوق حجم الكهول، كما أن النسبة تختلف حسب الجهات ففي المناطق الحضريّة بلغت نسبة الشّباب 60,2% بينما في الريف تصل إلى حدود 81,5%. (المعطيات مأخوذة من المرصد الوطني للشباب، من الدراسة التي انجزها حول إزالة الحواجز أمام تشريك الشباب، تونس 2014، ص. 99.)

[25] Pierre Sané ; « La pauvreté, nouvelle frontière de la lutte pour les droits de l'homme », in Revue internationale des sciences sociales, N° 180, juin 2004, p. 304.

[26] Ibid. p. 304.

لـه شـروط العيـش الكريـم»[27] . ومـن خـلال هـذا التّعريـف نجـد أنّ الفقـر يتوفّـر علـى كلّ أنـواع الخـروق، لذلـك فإنّـه مـن طبيعـة القوانيـن الضّامنـة لحقـوق الإنسـان أن تـدرج أحكامًـا تهـدف إلـى تقليـص الفقـر وتقليـص الفـوارق بيـن أفـراد المجتمـع.

إنّ معضلـة البطالـة والتّهميـش والفقـر والاسـتبعاد الاجتماعـي التـي تعصـف بقيـم المواطنـة مـن جذورهـا هـي، بالنّسـبة لشـباب تونـس، جـزء مـن معضلـة شـاملة تتمثّـل فـي التّخلّـف المرتبـط دومًـا بالفشـل المزمـن لمنـوال التّنميـة عبـر مختلـف التّجـارب السّياسـيّة التـي عرفتهـا البـلاد التّونسـيّة. وهـذه المعضلـة الشّـاملة لا تسـتثني مـن عناصرهـا التّكوينيّـة آفـة الأميّـة التـي تعتبـر مـن أبـرز مؤشّـرات إفـلاس الخيـارات السّياسـيّة فـي أيّ بلـد فـي العالـم. فبعـد سـتّين عامًـا مـن «الاسـتقلال» نجـد أنّ تونـس هـي «بلـد الأميّـة المتعلّـم» [28]، باعتبـار أنّ خيـار التّعليـم فيهـا كان خيـارًا اسـتراتيجيّا، تجنّـدت لـه، وجنّـدت جميـع إمكانيّاتهـا حتّـى قيـل أنّ رأسـمال تونـس هـو العنصـر البشـري المتمثّـل فـي شـبابها المتعلّـم. لكـن الحقيقـة الخفيّـة، أنّ الشّـباب الذيـن يمثّلـون رصيـد تونـس الأساسـي يعيشـون ضمـن مجتمـع تبلـغ نسـبة الأميّـة فيـه 31%. فحسـب أرقـام المعهـد الوطنـي للإحصـاء فـي آخـر تعـداد عشـري للسّـكّان والسّـكنى (أجـري بدايـة مـن أفريل/أبريـل 2014 صـدرت نتائجـه رسـميّا فـي شـهر مـارس 2016) بلـغ عـدد الأميّيـن مـن بيـن التونسـيين 3437577 فـردًا، أكثـر مـن نصفهـم مـن أوسـاط غيـر بلديّـة ومـن بينهـم 620000 فـرد أمّـي تتـراوح أعمارهـم بيـن 10 سـنوات و49 سـنة، أي ممّـن ولـدوا وعاشـوا فـي فتـرة ازدهـار التّعليـم المجانـي والإجبـاري [29]، مـع العلـم أنّنـا هنـا نتنـاول الأميـة بمعناهـا التّقليـدي أي التـي تشـمل كلّ مـن لا يجيـد القـراءة والكتابـة، أي بالمعنـى الـذي يخصّصـه الدّارسـون والهيئـات الدّوليّـة للبلـدان المتخلّفـة، وليـس المعنـى المخصّـص لدراسـة البلـدان المتقدّمـة والتـي تعنـي فيهـا الأميّـة عـدم اتقـان ثـلاث لغـات علـى الأقـلّ وعـدم التّمكّـن مـن الاشـتغال علـى أغلـب البرمجيّـات الرّقميّـة والتّواصليّـة.

والحديـث عـن الأميّـة ينقلنـا إلـى الحديـث عـن الأرقـام المفزعـة والنّسـب المرعبـة للانقطـاع المبكّـر عـن التّعليـم والـذي يقـدّر بأكثـر مـن 100000 منقطـع سـنويّا [30]. فكيـف يمكـن أن يكـون مسـار البنـاء مسـارًا سـويّا بمثـل هـذه المؤشّـرات؟ وإن أمكـن الحديـث عـن المواطنـة بمقوّماتهـا التـي أشـرنا إليهـا فـي البدايـة فـلا بـدّ إذن مـن الحديـث عـن مواطنيـن مـن درجـات مختلفـة ومتفاوتـة، لأنّ الشّـباب التّونسـي الـذي لا يـزال يعانـي بعـد مـن عاهـة الأميّـة، ثـمّ تلحـق بهـا فـي كيانـه المنهـك نفسـيّا واجتماعيّـا عاهـة البطالـة، لا يمكـن البتّـة أن يكـون الفاعـل الاجتماعـي المعنـي بمبـادئ المواطنـة وتطلّعاتهـا. أمّـا العاهـة الاجتماعيّـة (البطالـة) التـي أصبحـت مزمنـة فـي تونـس، فهـي تنخـر فـي الآن نفسـه الجسـم الاجتماعـي الـذي يحملهـا بشـكل عـام، مثلمـا تنخـر كيـان الأفـراد الذيـن يحملونهـا فـي واقعهـم الذّاتـي والموضوعـي. لقـد بلـغ عـدد المعطّليـن عـن

[27] Ernest-Marie Mbonda ; « La pauvreté comme violation des droits humains : vers un droit à la non-pauvreté», in Revue internationale des sciences sociales, N° 180, juin 2004, p. 309.

[28] جريدة الشّارع المغاربي، العدد 08، الأربعاء 09 ديسمبر 2015، ص. 05.

[29] المرجع نفسه

[30] المرجع نفسه

العمل 612000 طالب شغل في بداية 2016 من بينهم 242000 حامل شهادة عليا [31]. ومن نافل القول التّأكيد بأنّ التّونسيّات والتوّنسيّين لا يتساوون أمام البطالة, فمعدّل البطالة في بلادنا يبلغ 15,3%, ولكن هذه النّسبة تصل عند النّساء إلى 22,5% بينما لا تمثّل بالنّسبة إلى الرّجال سوى 12,4% وذلك رغم أنّ عدد النّساء يمثّل حوالي 28% فقط من السّكّان النّشيطين, أي أنّه لدينا أكثر من مليوني امرأة في سن الشّغل هنّ خارج هذه السّوق بالمرّة. أمّا عند حاملي الشّهادات العليا فتبلغ نسبة البطالة 32% وبنفس المفارقة أيضا حيث تكون 21,4% عند الذّكور و41,1% عند الإناث. والغريب في الظّاهرة أنّ نسبة البطالة عند مواطنينا الذين لم يحصلوا على شهادات جامعيّة هي دون المعدّل الوطني، أي وكأنّنا كلما ارتفعنا في الهرم الدّراسي ازدادت حظوظ البطالة» [32].

و»الغريب أنّ الوثيقة التّوجيهيّة التي اعتمدتها الحكومة لإعداد مخطّط التّنمية 2016-2020 تضع كأحد أهدافها الحد من نسبة البطالة والتّخفيض منها إلى حدود 11% سنة 2020 بعد أن وصلت 15,3% في الربع الثّالث لسنة 2015. وهذا يفترض أن نحدث حوالي 120.000 موطن شغل سنويّا. وحتّى لو افترضنا تحقيقنا لمعدّل نمو سنوي في حدود 4% خلال هذه الخماسيّة (وهو أمر مستبعد وغير قابل للتحقيق بسبب عوامل موضوعية) فهذا لن ينتج على الأقصى سوى 70.000 موطن شغل حقيقي. فماذا فعلنا في الخمسين ألفا المتبقية سنويّا؟ إزاء هذا التّساؤل المحوري لم تقدّم حكومات ما بعد 2014 في حزمة إجراءاتها سوى مسكّنات ظرفيّة لا ترقى إلى معالجة جدية لهذا الملف الأساسي لحاضرنا ومستقبلنا, وبقيت الحكومات إلى حدّ الآن أسيرة قوالب ذهنيّة وأيديولوجيّة لا تتناسب البتّة مع الواقع الانتقالي لتونس اليوم [33].

[31] جريدة المغرب, الأربعاء, 27 جانفي 2016, ص. 04.
[32] المرجع نفسه.
[33] زياد كريشان, «دروس من الغضب الشّبابي», المغرب, السّبت 23 جانفي 2016, ص. 03.

صامدات: **مسيرة المرأة التونسية نحو المساواة والكرامة**

رامي خويلي
ناشط في مجال حقوق الإنسان في تونس

السياق

لطالما احتل موضوع المساواة بين الجنسين ونضال المرأة التونسية من أجل حقوق المواطنة الخاصة بها مكانة هامة، لأن السياق الثوري -وخلافًا لما هو مُتوقَّع منه من تعزيز المكاسب- قد فرض تحديات جديدة على النساء والناشطات النسويات التونسيات، لاسيما في ظل صعود التيارات المحافظة وتجدد العنف الجنسي [1].

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن المرأة التونسية تميزت منذ زمن طويل بوضعها القانوني والاجتماعي الفريد في المنطقة العربية. وإذا كنا نريد أن نفهم هذا الوضع، فيجب أن نعود بشكل أساسي إلى قانون الأحوال الشخصية (CSP) الصادر في أبريل ١٩٥٦ أي بعد شهر واحد فقط من استقلال البلاد وقبل ثلاث سنوات من صدور أول دستور في ١ يونيو ١٩٥٩، وقد مهد هذا القانون بالفعل في صيغته الأولية الطريق لإصلاحات ثورية تمثلت في منع تعدد الزوجات، ووجوب الحصول على موافقة صريحة من الزوجين على زواجهما والسماح بالطلاق القضائي وتحديد حد أدنى لسن الزواج، ثم جاء بعد ذلك العديد من الإصلاحات لتكمل هذه المدونة وتضيف جانب صلاحي للأسرة وللمجتمع التونسي، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح المواريث وأحكام الوصية للفتاة الوحيدة وأحكام الوصية للأحفاد (١٩٥٩)، ووصاية الأم على أطفالها القاصرين في حالة وفاة الأب (١٩٨١)، وإلغاء واجب الطاعة للزوجة وتنظيم إجراءات النفقة والطلاق أمام قاضي الأسرة (١٩٩٣)، وتحديد سن الثامنة عشر كسنًا قانونيًا للزواج (٢٠٠٧).

وقد أدى هذا الجهد لتمكين المرأة والسياسة الاستباقية التي اتخذتها السلطات العامة إلى تواجد كبير للمرأة في مكان العمل وفي الساحة السياسية وفي المساحات العامة بشكل عام. فاليوم في تونس تشغل المرأة نسبة ٦٠ % من الأطباء و٧٥ % من أطباء الأسنان والصيادلة و٤٣ % من المحامين و٤١ % من القضاة و٣٥ % من المهندسين، بالإضافة إلى ذلك، تشغل النساء ٣٥ % من المقاعد البرلمانية في مجلس نواب الشعب المنتخبين في عام ٢٠١٤ [2].

لكن كل هذه التطورات الكبيرة التي حققتها دولة الاستقلال وكذلك نظام بن علي لا يجب أن تنسينا الحقيقة كما هي على أرض الواقع. ولمواجهة البروباجاندا التي تقوم بها السلطات واستغلال قضية المرأة سواء قبل عام ٢٠١١ أو بعده، ف «لا يوجد تكذيب أكثر إقناعًا من الواقع نفسه» كما تشير الباحثة والنسوية التونسية صوفي بسيس [3]. فالتمييز وعدم المساواة مستمران والعنف القائم على نوع الجنس يصل إلى معدلات تنذر بالخطر:

[1] مونية بن جميع، لاتيتيا سيدو، مارشا سكوت. العنف ضد المرأة في سياق التحولات السياسية والأزمة الاقتصادية في المنطقة الأورو-متوسطية.
[2] خطاب رئيس الجمهورية التونسية بمناسبة اليوم الوطني للمرأة في ١٣ أغسطس ٢٠١٧.
[3] الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. المرأة والجمهورية: معركة من أجل المساواة والديمقراطية. ٢٠٠٨.

ما يقرب من واحدة من كل امرأتين تونسيتين تقع ضحية للعنف.

هذا هو سياق المعركة التي تخوضها المرأة التونسية التي بدأت مع بداية القرن العشرين واستمرت مع دولة الاستقلال، تلك المعركة التي اتخذت منعطفًا «ذاتيًا» وانفصلت عن الحركة الوطنية والقومية في نهاية السبعينيات، فضلًا عن ظهور الحركة النسوية المستقلة من خلال نادي الطاهر الحداد ومن ثم إنشاء جمعيات نسوية مستقلة مثل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD) وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية (AFTURD)[4].

إلا أننا في هذه الورقة سنسلط الضوء خصيصًا على حراك المرأة التونسية بعد ثورة ١٤ يناير ٢٠١١. ونظرًا للسياق خلال هذه الفترة حيث التحول السياسي، وصياغة دستور جديد، وإنشاء أسس الجمهورية الثانية، فإن الصراع من أجل الإصلاحات التشريعية والقانونية احتل مركز الصدارة. ولكن هذا لا يعني استبعاد وجود معارك وصراعات أخرى سنحاول سردها في هذه الورقة.

[4] عزة غانمي. الحركة النسوية التونسية: شهادة على استقلالية وتعددية الحركة النسائية (١٩٧٩-١٩٨٩). عام ١٩٩٣.

الفاعلين المجتمعيين الجدد في تونس: مجتمع مدني في ذروة التحول

أدى كلٌ من مناخ الحرية الجديد الذي أتاحته الثورة، ورفع القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات، وروح التضامن الاستثنائية التي شهدتها الأشهر الأولى التالية للثورة التونسية، إلى ازدهار حقيقي للمجتمع المدني في تونس [5].

بلغ عدد الجمعيات قبل الثورة حوالي ٩٣٤٣ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. ومع ذلك، فإن مختلف التقارير والدراسات التي صدرت بعد الثورة من قِبَل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو بنك التنمية الإفريقي شير إلى أن هذه الجمعيات ما هي إلا هياكل فرعية للحزب الحاكم، المعروف آنذاك بالتجمع الدستوري الديمقراطي. تشير آخر إحصاءات مركز «إفادة» للمعلومات والتدريب والدراسات والتوثيق حول النشاط الجمعياتي إلى ارتفاع العدد الإجمالي للجمعيات لأكثر من الضعف ليصل إلى ٢١١٤٦ [6].

وقد شهدت الجمعيات النسوية بدورها ديناميكية مماثلة. وهنا يمكن الاستدلال بواحدة من الدراسات الرئيسية لرسم خرائط الجمعيات العاملة في مجال حقوق المرأة في تونس وهي تقرير عالمة الاجتماع درة محفوظ الصادر في عام ٢٠١٣ عن مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة [7]. وقد قامت هذه الدراسة على مسح ميداني تمكنت من خلاله من توثيق وجود ٧٠٠ جمعية مُصنفة كجمعية نسائية تغطي جميع مناطق البلد.

كان مناخ الحرية بالتأكيد عاملًا حاسمًا في توطيد هذه الديناميكية، لكن يجب ألا ننسى أهمية الدعم المالي الذي أصبح ممكنًا بعد الثورة، حيث شهدت الجمعيات النسائية التاريخية زوال القيود المفروضة على أعمالها سابقًا مثل تجميد الحساب المصرفي، ومضايقات الشرطة، وغيرها من القيود، وتمكنت جميع الجمعيات من الاستفادة من دعم المانحين الدوليين الوافدين بكثافة إلى تونس بعد الثورة.

يقودنا هذا -بالرغم من ذلك- إلى الحديث عن تعددية المجتمع المدني والحركة النسوية في تونس ما بعد الثورة. في الواقع، تجدر الإشارة إلى أننا نتحدث هنا عن مجتمع مدني متنوع ومتعدد إلى حد أن نكون قادرين على الحديث عن مجتمعات مدنية -بصيغة الجمع- تتخللها مجموعة من الفجوات والانقسامات:

الفجوة الثورية:

حيث الانقسامات بين مجتمع مدني زائف مُلحق بالحزب الحاكم السابق ومجتمع مدني ناشط ومستقل وقائم بذاته.

[5] http://www.letemps.com.tn/article/92765/un-boom-post-r%C3%A9volutionnaire
[6] http://www.ifeda.org.tn/stats/francais.pdf
[7] درة محفوظ. جمعيات تعمل من أجل تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تونس. CREDIF. ٢٠١٣.

الانقسام العقائدي:

بين مجتمع مدني تقدمي وحداثي ومجتمع مدني قريب من التيارات الإسلامية والمحافظة. لكن هذا الانقسام الإيديولوجي يعكس انفصالًا داخل الأسرة التقدمية, بين النسويات «الراديكاليات» اللواتي تطالبن بمساواة غير مشروطة والنسويات «المعتدلات» اللواتي يكتفين برغبتهن في ترسيخ والحفاظ على مكاسب «البورقيبيين» وعلى قانون الأحوال الشخصية المُعتمد في عام ١٩٥٦.

الفجوة بين الأجيال والتي تتمحور حول عنصرين أساسيين, هما:

عمر الأعضاء بين الشباب والفئة الأكبر عمرًا وعمر الهيكل بين مجتمع مدني تاريخي والذي كان حاضرًا خلال سنوات الديكتاتورية وقاوم قمع الأنظمة المتعاقبة والذي لا يزال حاضرًا بنشاطه في المرحلة الانتقالية, والمجتمع المدني الناشئ والذي ظهر بعد ١٤ يناير ٢٠١١ مستفيدًا من سياق انفتاح الفضاء العام. ستكون هذه الفجوة بين الأجيال حاسمة في تشكيل الوجه الجديد للمجتمع المدني التونسي بعد الثورة. في الواقع, ستتطور علاقة المجتمعين المدنيين اللذان تفصل بينهما الفجوة بين الأجيال, على الأقل خلال الأشهر الأولى بعد الثورة, إلى نوع من المنافسة والمعارضة التي تتمحور في ثلاثة عناصر أساسية:

١) «الائتمان الرمزي» للثورة:

المتنازع عليه بين مجتمع مدني ناشط ذو جذور تاريخية ومجتمع مدني ناشئ. حيث يدعي المجتمع المدني ذو الجذور التاريخية شرعية النضال ومقاومة الديكتاتورية, في حين يجد المجتمع المدني الجديد -مع اعترافه بهذا الدور المهم للمجتمع المدني ذو الجذور التاريخية- أنه لعب دوره في سياق محدد, ويعرض نفسه كبديل وقوة التغيير.

٢) منهجية العمل:

بين مجتمع مدني ذو جذور تاريخية اكتسب تجارب وخبرات على مر السنين, ولكن تم إثقاله وإرهاقه لعدة سنوات في ظل الديكتاتورية, مما أجبره على اتخاذ ردود فعل وقائية, خوفًا من محاولة التسلل إليه, وقد أدت هذه السياسات إلى منع هذا المجتمع المدني من الانفتاح على الجمهور العام. من أمثلة هذه السياسات سياسات العضوية المعقدة للغاية لمختلف الجمعيات التاريخية, والتي وضعت لحماية أنفسهم من أي تسلل من قبل نظام بن علي.

يجد النشطاء الشباب أنفسهم مستبعدين وغير مُمثلين في هذا المجتمع المدني ذو الجذور التاريخية ويواجهون مشكلة في العثور على مكان في هذه الشبكة الضيقة, وسيحاولون إيجاد مساحات أخرى لتنظيم أنفسهم من خلال إنشاء جمعيات جديدة أكثر مرونة وأكثر قدرة على جذب الشباب. سوف يبحثون أيضًا عن نماذج تنظيمية أخرى أكثر مرونة وتوحيدًا, وهي مبادرات غير رسمية وعفوية يتم تنظيمها في أغلب الأحيان في شكل حملة حول موضوع أو سبب محدد. يتم إنشاء هذه المبادرات وحلها تلقائيًا بعد تحقيق أهدافها, بنماذج حكم أكثر تشاركية ويمكن أن تشبه الديمقراطية المباشرة والتشاركية.

٣) احتلال الفضاء:

حيث ستواصل الجمعيات والنشطاء التاريخيون المحصنون بقيمتهم الرمزية وشرعيتهم التاريخية, احتكار التواجد في وسائل الإعلام التقليدية. للتحايل على هذا الاحتكار, سيحتل النشطاء الشباب من المجتمع المدني الناشئ, والذين يتقنون مهارات الكمبيوتر والتقنيات الحديثة, مساحة افتراضية خاصة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي مما سيتيح لهذه المجموعات إمكانية نشر المعلومات بسرعة كبيرة ومنحها قدرة كبيرة على التعبئة.

ومع ذلك, وبخلاف الاختلافات في المرجعية ومنهجيات العمل, أظهر هذا المجتمع المدني في أصعب لحظات التحول السياسي, نضجًا كبيرًا وقدرة على التعاون والتغلب على اختلافاته للحفاظ على مكاسب الثورة والنهوض بقضية المرأة التونسية. وبذلك ستتكون وتنحل تحالفات وشبكات وتتشكل مرة أخرى وفقًا للحاجة والسياق, متضمنة في كل مرة فاعلين جدد من جميع الأطراف: الجمعيات الناشطة أو الناشئة, والنقابات, والأحزاب السياسية, والمبادرات الرسمية أو غير الرسمية, من تونس وغيرها من المناطق.

المساواة بين الجنسين: ٧ سنوات من الحراك في جميع الجبهات

الأشهر الأولى بعد الثورة: فترة المخاطر بجميع أشكالها

شهدت الأشهر الأولى التي أعقبت الثورة حماسة كبيرة في المجتمع التونسي، حافلةً بنقاشات طويلة تم اخفائها لتظهر في اليوم المشهود. وبالنسبة للتقدميين والنسويات، كانت هذه الفترة التي تميزت بشكل أساسي بما أشارت إليه النسوية التونسية سناء بن عاشور بما يسمى «تجديد النشاط الانتخابي الخاص بأيديولوجيات الهوية». كانت فترة حافلة بكافة أنواع المخاطر.

يجب أن نتذكر أن النقاشات حول مكانة الدين في المجتمع بدأت بعد فترة وجيزة من الثورة. حيث استغلت الاتجاهات الإسلامية الدين لتقوية موقعها الانتخابي وتعزيز رؤيتها للمجتمع: مجتمع تقليدي محافظ بشكل عام، يقتصر فيه دور المرأة تقريبًا على المجال الخاص وعلى الإنجاب وتعليم الأطفال.

وقد أدرك التقدميون التونسيون هذا الخطر في وقت مبكر جدًا واحتشدوا لإسماع أصواتهم، وتعتبر مظاهرة ١٩ فبراير ٢٠١١ من أجل العلمانية[8] خير مثال على ذلك. تميزت هذه المظاهرة التي اتحد فيها مئات الناشطين، بحضور ملحوظ للحركات النسوية. لكن قبل ذلك بوقت طويل في ٢٩ يناير ٢٠١١، أي بعد ١٥ يومً فقط من سقوط نظام بن علي، تظاهرت مئات النساء في تونس[9] تحت شعار: نسويات ضد كل الرجعيات لتسليط الضوء على دور النسويات كحصن ضد أي محاولة للرجوع عن المكاسب التي حققتها المرأة، وقد كانت هذه المظاهرة بمبادرة من العديد من الجمعيات النسوية بما في ذلك الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية والاتحاد العام التونسي للشغل.

يُعتبر ما جعل المهمة أكثر صعوبة بالنسبة للنسويات هو وجود فجوة بين إدراكهم للواقع والحاجة الماسة إلى المطالب المتعلقة بوضع المرأة وبين ميل فئات كبيرة من السكان إلى عدم اعتبار موضوع حقوق المرأة أولوية في بلد يمر بثورة وبمرحلة إعادة إعمار. في الواقع، ظل فتح النقاش العام حول حقوق المرأة متأثرًا لفترة طويلة في الخيال الجمعي بالخطاب الدعائي لنظام بن علي الذي غرس في الجمهور فكرة أن المرأة التونسية اكتسبت إلى حد كبير كافة حقوقها وأنها تعيش بالفعل في عصر المساواة. استغرق الأمر وقتًا طويلاً وطاقة لاعتراف عامة الناس بوجود اللامساواة، مما ساهم تدريجيًا في توسيع قاعدة المتعاطفين مع بعض المطالب النسائية.

تميزت هذه الفترة، كما سبق وأشرنا، بظهور مجتمع مدني جديد وشاب وديناميكي في

[8] http://www.liberation.fr/planete/201119/02//des-tunisiens-manifestent-pour-la-laicite_716191
[9] http://www.jeuneafrique.com/depeches/77225/politique/tunisie-des-tunisiennes-defendent-leur-liberte-et-reclament-legalite/

تونس كما في غيرها من المناطق. لقد ظهر هذا المجتمع المدني الناشئ في البداية كنقيض للمجتمع المدني التاريخي الذي يُعتبر نخبويًا أو قديمًا في أساليب عمله. لم تفوت العديد من الجمعيات النسوية التي تم إنشاؤها حديثًا فرصة تسليط الضوء على هذه الفجوة، ومع ذلك فإن المتطلبات التي يفرضها السياق وخطر التيار المحافظ المتمثل في هجمات المتطرفين الدينيين المتكررة ضد المثقفين [10] والفنانين والأعمال الفنية [11] التي أعقبتها خيبة الأمل الانتخابية من التقدميين، ستجمع الجميع في نهاية المطاف وتجمع صفوف التقدميين. يمكننا حتى التحدث عن «الاتحاد المقدس» بين التقدميين، الصغار والكبار، كذلك الراديكاليين والمعتدلين. إن السياق غير المواتي سينتهي بكسر الجليد بين الاتحاد الوطني للمرأة التونسية الذي يُنظر إليه منذ فترة طويلة على أنه منظمة حكومية تابعة للحزب الحاكم السابق والحركة النسائية المستقلة ذاتيًا والتي شهدت العديد من الجهود التي بذلها الهيكل الإداري للاتحاد الوطني للمرأة التونسية للحفاظ على استقلاله في مواجهة محاولات السيطرة عليه من قبل الإسلاميين في السلطة، والتي كانت بمثابة حصن ضد أسلمة المجتمع.

الكفاح من أجل المساواة وضد هيمنة الرجال على المساحات العامة

يميل العديد من الراصدين للمرحلة الانتقالية في تونس إلى طمس الدور الأساسي الذي لعبته الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، والتي تم إنشاؤها في ١٨ فبراير ٢٠١١ بموجب المرسوم التشريعي رقم ٦ لعام ٢٠١١. كانت هذه الهيئة نتاج دمج مجلس الدفاع عن الثورة، وهو مجموعة من الأحزاب السياسية والناشطين الذين شاركوا في اعتصامات القصبة الأولى والثانية [12] وتمتعوا بالشرعية الثورية، واللجنة العليا للإصلاح السياسي، إحدى اللجان الثلاث التي تم تعيينها وإعلانها بالفعل في ١٣ يناير ٢٠١١، أي قبل يوم واحد من سقوط بن علي. وقد تم تعيين عياض بن عاشور رئيسًا للهيئة العليا.

ومع ذلك، فإن هذه الهيئة كانت هي منبع غالبية القوانين التقدمية التي ميزت الانتقال الديمقراطي في تونس لفترة طويلة، مثل المرسوم التشريعي رقم ٨٨ لسنة ٢٠١١ بشأن تنظيم الجمعيات، والمرسوم رقم ٨٧ لسنة ٢٠١١ المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية، والمرسوم رقم ١١٥ لسنة ٢٠١١ المتعلق بحرية الصحافة والمرسوم رقم ١١٦ لسنة ٢٠١١ بشأن إنشاء هيئة عليا مستقلة للإعلام السمعي البصري. كذلك كانت السلطة العليا هي المكان الذي شهد مناقشة والتصويت على المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لسنة ٢٠١١ المتعلق بانتخاب جمعية تأسيسية وطنية، والذي يشير في المادة ١٦ إلى أن تقديم طلبات الترشح يجب أن يكون قائمًا على أساس مبدأ التكافؤ بين المرأة والرجل عن طريق ترتيب المرشحين في القوائم بالتناوب بين المرأة والرجل.

[10] http://www.kapitalis.com/medias/7952-tunisie-zied-krichen-et-hamadi-redissi-agresses-au-palais-de-justice.html
[11] http://www.lefigaro.fr/international/201220120612-01003/12/06/ARTFIG00738-violences-en-tunisie-contre-une-exposition-controversee.php
[12] https://nawaat.org/portail/201530/01//kasbah-1-et-2-quatre-ans-apres-retour-sur-une-occupation-revolutionnaire-confisquee/

وتعقيبًا على هذا المبدأ, صرحت كريستيان تاوبيرا وزيرة العدل السابقة في فرنسا: «نحن النساء نصف السماء وحتى أكثر من ذلك بقليل. نعني بذلك أن نكون نصف كل شيء وليس نصفك, نصف كل شيء, وقبل كل شيء, أن نكون النصف في كل مكان يتم فيه اتخاذ القرارات. وسيتعين على العالم القادم أن يعتاد على وجود بناتنا وبناتكم في كل مكان».
وغني عن القول إن الكفاح النسوي من أجل إرساء مبدأ التكافؤ لم يكن سهلاً. ربما سيكون من الضروري العودة إلى تكوين اللجنة لفهم التوازنات السياسية الداخلية, حيث زاد تكوين اللجنة من ٧١ عضوًا في بداية مارس إلى ١٢٠ عضوًا في نهاية الشهر و١٥٥ عضوًا في أبريل. تضم اللجنة في صفوفها ممثلين عن ١٢ حزبًا سياسيًا من مختلف التوجهات وكذلك خمسة عشر منظمة نقابية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات الحرفيين وكذلك الشخصيات الوطنية الأعضاء بصفتهم مستقلين.

وإن كان عدد النساء قد زاد بشكل ملحوظ في الهيئة العليا منذ دعوة الأحزاب السياسية لتقديم ٣ ممثلين لكل منهم من بينهم شاب وامرأة, إلا أن وجود النسويات يظل ملحوظ بشكل أكبر, بالإضافة إلى الاتحاد الوطني للمرأة التونسية وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية التي كانت ممثلة ضمن المنظمات الوطنية, جاءت أسماء ناشطات ذوي شهرة مثل هادية جراد ونورا بورسلي ودرة محفوظ وخديجة الشريف وزينب فرحات وجليلة بكار وهالة عبد الجواد ولطيفة لخضر وعالية شريف شماري وأحلام بلحاج وصوفي بيسيس والعديد من الشخصيات الحاضرة في فئة الشخصيات القومية لتبرهن على المكانة المهمة التي تحتلها النسويات داخل هذه الهيئة. فمن خلال تواجدهم الكبير في الهيئة العليا, تمكنت النسويات من استغلال المسار المؤسسي من أجل التأثير على الإطار القانوني والتشريعي الذي من شأنه أن يهيئ الفترة الانتقالية.

تعقيبًا على هذه التجربة, تتذكر غالبية النسويات المقاومة المهمة التي واجهتها عند تبني مبدأ التكافؤ من جانب جميع الأحزاب السياسية, بما في ذلك الأحزاب اليسارية أو التي تعتبر تقدمية, لكن مثابرة النسويات قد جنت ثمارها أخيرًا مع تبني مبدأ التكافؤ ليس فقط في القوائم الانتخابية ولكن أيضًا من خلال تبني مبدأ التناوب, مما سيمكن لاحقًا من ضمان عدم ترك النساء في الأماكن الأخيرة على مستوى القوائم الانتخابية.

كان النقاش الدائر حول التكافؤ محتدمًا داخل الهيئة العليا ولكن أيضًا بين النسويات. لا شك أن وجود النساء في أماكن اتخاذ القرار والسلطة هو طلب تاريخي للحركة, ولكن ماذا عن النساء المنتميات إلى التيارات المحافظة ومن سيتم انتخابهن للدفاع عن التدابير التي تتعارض وحقوق المرأة. سرعان ما تقرر النقاش حول موقف مبدئي توجه نحو رفض التقسيم على أساس النوع من خلال تعزيز وجود المرأة في الهيئات المنتخبة, بصرف النظر عن انتمائهم السياسي أو الأيديولوجي. وبالتالي تم اعتماد مبدأ التكافؤ والتناوب.

حتى مع بدايات خجولة تمثلت في ٧ % فقط من قوائم الناخبين في انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ التي تزعمتها النساء, تم تقييم وجود النساء في حزب المؤتمر الوطني بنسبة ٢٧ % في بداية عمل حزب المؤتمر الوطني.

ينطبق نفس المبدأ على انتخابات مجلس ممثلي الشعب في ٢٦ أكتوبر٢٠١٤، وترأس النساء حوالي ١١ % من القوائم وتجاوزت النسبة المئوية للنساء المنتخبات في المجلس أيضًا الحد المتمثل في ٣٠ % [13].

سيتم تعزيز هذا العمل من خلال النقاش حول القانون الانتخابي للانتخابات الإقليمية والبلدية التي تم تنظيمها في مايو ٢٠١٨. جاء فرض مجلس ممثلي الشعب كقاعدة جديدة لتعزيز وجود المرأة في مناصب صنع القرار وتمثيلها على مستوى الهيئات المنتخبة من خلال اعتماد التكافؤ الأفقي. وفقًا لهذا المبدأ، يُطلب من الأطراف تقديم ليس فقط قوائم مشتركة من حيث تكوين كل قائمة، ولكن أيضًا ضمان احترام مبدأ التكافؤ على رأس القوائم. بمعنى آخر، بعد اعتماد هذا القانون كان على الأحزاب والقوائم المستقلة تقديم نفس العدد من الرجال والنساء على رأس القوائم.

نضال النسويات من أجل دستور المساواة والمواطنة فيما يتعلق بالمرأة

كانت صياغة الدستور التونسي الجديد بعد الثورة لحظة تاريخية فريدة تميزت بمشاركة ملحوظة للمواطنين. من الناحية النظرية كانت صياغة الدستور منوطة بالجمعية التأسيسية الوطنية، لكن في واقع الأمر يعتبر الدستور التونسي نتاج لمشاركة غير مسبوقة للمواطنين وتفاعل جمعياتي غير مسبوق أكثر منه مجرد ناتج بسيط لعمل اللجان البرلمانية. للدلالة على ذلك، يكفي مقارنة أحد المسودات الأخيرة للدستور التي قدمتها لجان المؤتمر الوطني الأفريقي في ٢٢ أبريل٢٠١٣ [14] بالمسودة الأخيرة التي تمت مناقشتها والتصويت عليها في يناير٢٠١٤ [15] لإدراك أهمية المجتمع المدني وضغط الشارع لجعل النص يتطور بقدر ملحوظ. في الواقع، إذا أشارت نسخة أبريل ٢٠١٣ بوضوح إلى الإسلام كدين للدولة من خلال المادة ١٣٦ وأدخلت مبدأ التكامل بين الرجل والمرأة من خلال المادة ١١، فإن أحدث مسودة تم التصويت عليها في الجلسة العامة بعد بضعة أشهر ناقضت هذه المفاهيم من خلال التركيز على مبدأ الدولة المدنية وسيادة القانون وإقامة المساواة بين المواطنين.

لم ينتظر المجتمع المدني بداية النقاشات الدستورية للبدء في الاهتمام بها، فبعد فترة وجيزة من انتخابات ٢٠١١، أنتجت منظمات المجتمع المدني والخبراء العديد من المشروعات ذات الدساتير المتوازية أو البديلة كمساهمة لإثارة النقاش حول النص الدستوري وتعزيز مشاركة المواطنين. تم تخصيص اثنين من هذه المشاريع لحقوق المرأة: دستور المساواة والمواطنة فيما يتعلق بالمرأة في الاتحاد الوطني للمرأة التونسية ومشروع تأسيس الجمعية النقابية تحالف النساء التونسيات.

من أجل فهم أفضل للمناقشات الرئيسية التي حفزت صياغة الدستور التونسي في ٢٧ يناير٢٠١٤ من وجهة نظر نسوية، يُعد تعليق أستاذة القانون والناشطة النسوية سناء بن

[13] المعهد الوطني للإحصاء. تقرير النوع الاجتماعي. ٢٠١٥

[14] http://www.arp.tn/site/main/AR/docs/anc/projet_constitution_22_04_2013.pdf

[15] http://www.arp.tn/site/main/AR/docs/constition.pdf

عاشور في كتابها «العنف ضد النساء: قوانين النوع الاجتماعي» وثيقة مرجعية. تحت عنوان مثير للإعجاب مستوحى من العميد عياض بن عاشور: «الأشخاص الذين يضعون قانونهم، يفسرون دستورهم»، تحدد سناء بن عاشور بشكل واسع 3 معارك رئيسية حول وضع التونسيات في النظام الدستوري الجديد وهي النقاش العام حول الشريعة كمصدر للولاية القضائية، والتكامل بين أدوار الإناث والذكور، والتكافؤ اللغوي ووضع هوية جديد للمرأة.

١) النقاش حول مكان الشريعة في النظام القانوني والدستوري الجديد

بعد وقت قصير جدًا من بدء صياغة الدستور الجديد، أراد حزب الأغلبية الإسلامية فرض الشريعة باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع وبالتالي إعطاء سمو للأوامر الشرعية -أو لتفسيراتهم المختلفة من قبل العلماء- على التشريع الإيجابي والاتفاقيات الدولية [16]. وقد دفعت ردود الفعل العدائية في المجتمع كما في وسائل الإعلام والتي أثارت مخاوف من أسلمة المجتمع، حزب النهضة الإسلامي إلى سحب اقتراحه والرضا عن الإجماع حول المادة القديمة الأولى من دستور ١٩٥٩ [17].

٢) مبدأ التكامل بين الرجل والمرأة في مواجهة مبدأ المساواة

أثار مبدأ التكامل الذي قدمه المحافظون في الحزب الإسلامي المسجل بالفعل في المسودة الأولى من دستور ١ يونيو ٢٠١٢ معارضة شرسة من جانب الحداثيين والنسويات الذين طالبوا بالمساواة الكاملة. في ١٣ أغسطس ٢٠١٢ (اليوم الوطني للمرأة) في منتصف شهر رمضان، هزت مظاهرات مذهلة ومتزامنة العديد من المدن التونسية للاعتراض على مبدأ التكامل والدعوة إلى المساواة بين المواطنين والمواطنات [18]. بالنظر إلى إصرار المحافظين داخل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، حيث يتم الحفاظ على مبدأ التكامل مع بعض التعديلات حتى مشروع دستور ٢٢ أبريل ٢٠١٣، كان حراك النسويات ينتشر بلا كلل أو ملل بين الدعوة المباشرة مع نواب حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والعمل المنهجي في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لضمان تعبئة الجمهور العام. أدى هذا الحراك إلى عدول الحركة الإسلامية عن موقفها بعد استسلامها للمشروع الأخير في ١ يونيو٢٠١٣ بالتخلي عن فكرة التكامل لصالح مبدأ المساواة.

في هذا الصدد، لوحظ الدور الأساسي للمقاومة ولكن أيضًا للوساطة التي لعبها نواب المعارضة التقدمية داخل حزب المؤتمر الوطني. حيث لعبت المخرجة التونسية سلمى بكار نائبة القطب الديمقراطي الحداثي، والتي كانت نائبة لرئيس لجنة الحقوق والحريات في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، دورًا أساسيًا تمثل في قيامها في آخر لحظة بعقد جلسة لمناضلات الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات داخل اللجنة، وهذا يعد «امتياز» كن قد استُبعدن منه سابقاً بعد استخدام حق الفيتو من قِبل النواب الإسلاميين.

[16] زايد كريشان. حركة النهضة في مواجهة العملية التأسيسية، من تكريس الشريعة إلى حرية الضمير. في «دستور تونس: العملية والمبادئ والمنظورات» (عمل الجماعي). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. عام ٢٠١٦.

[17] http://www.lemonde.fr/tunisie/article/201227/03//constitution-ennahda-renonce-a-la-charia_1676267_1466522.html

[18] http://www.lemonde.fr/tunisie/article/201214/08//manifestations-en-tunisie-pour-la-defense-des-droits-des-femmes_1745836_1466522.html

ربما استفادت هذه الديناميكية أيضًا من الزخم الذي ولده اعتصام باردو [19] الذي سيؤدي في النهاية إلى إسقاط الحكومة الإسلامية لحركة النهضة في أواخر عام ٢٠١٣. خلال هذه الفترة لم تفوت النسويات فرصة لإظهار قوتهن، مما يدل على تفوق المعسكر الديمقراطي والتقدمي في المجتمع. المثال الأكثر إثارة للحزن لا يزال بلا شك الطوفان التاريخي الذي حدث في ١٣ أغسطس ٢٠١٣ عندما خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين أمام حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مما أظهر ارتباط النساء التونسيات بإنجازاتهن التاريخية. ومن اللافت للنظر أن غالبية المحتجين في هذا اليوم كانوا من النساء اللواتي يرتدين أو يحملن العلم التونسي [20].

٣) التكافؤ اللغوي أو تأنيث اللغة القانونية ووضع هوية جديدة للنساء المعترف بهن كمسألة قانون

كانت المعركة من أجل التكافؤ اللغوي والاعتراف بالمرأة كمسألة قانون قد حدثت دون ضجيج كبير بشكل رئيسي في أروقة المؤتمر الوطني الإفريقي وفي جلسات اللجان البرلمانية. تدبير رمزي زهيد للبعض ويبدو دون أي تأثير حقيقي على نمط معيشة المرأة، إلا أنه بالنسبة للنسويات بمثابة محاربة ضد التعتيم و«الحياد الزائف للجنس الذكوري». قد شهدت إحدى ناشطات رابطة الناخبين التونسيين على تجربتها في الدفاع عن هذه النقطة المحددة حين ذكرت رد الحبيب خضر عضو حزب النهضة الإسلامي، الذي عارض هذا المفهوم معللًا بأن إضافة كلمة المواطنات والمواطنون سيجعل النص الدستوري ركيكًا وعسر القراءة. كانت الحجة الدينية هنا ذات إسهام كبير، حيث طعنت ناشطة رابطة الناخبين التونسيين في حجته أثناء جلسة المجلس، حين سألته عما إذا كان قد وجد النص القرآني الذي يستخدم دائمًا المؤمنون والمؤمنات أيضًا ركيك. وقد جاءت هذه الحجة بلا شك في صالح تأنيث النص الدستوري.

حتى لو لم يتم احترام هذا التكافؤ اللغوي بشكل منهجي، فإن الديباجة والعديد من المواد (٢١، ٤٠، ٧٤ إلخ) تؤكد هذا المبدأ. أما بالنسبة للاعتراف بالمرأة كمسألة محددة في القانون، فسوف يتجلى ذلك في المادة ٣٤ التي تضمن تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وكذلك المادة ٤٦ التي ركزت على غالبية حقوق المرأة في النص الدستوري. [21]

كما يمكن أن نرى، ففي كل من هذه المعارك، كان حراك الحداثيين والنسويات حاسم مما مكن من تزويد تونس بدستور حديث وتقدمي. وبعد الفوز في معركة المرجعية من خلال استبعاد الشريعة من مصادر التشريع، وقفت النسويات لتعزيز مكاسبهن من خلال إرساء مبدأ المساواة ومكافحة استبعاد المرأة من كل من مراكز صنع القرار والنصوص القانونية.

[19] http://www.huffpostmaghreb.com/201307/08//tunisie-opposition_n_3718394.html
[20] http://www.huffpostmaghreb.com/201314/08//tunisie-manifestation-13-aout-2013_n_3753201.html
[21] مونية بن جميع. قراءة المادة ٤٦ من الدستور. في «دستور تونس: العملية والمبادئ والمنظورات» (عمل الجماعي). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. عام ٢٠١٦.

إلقاء الضوء على نضال النسويات الطويل من أجل قانون شامل متكامل ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي

كان نشر نتائج الدراسة الاستقصائية الوطنية عام ٢٠١١ بشأن العنف ضد المرأة التي أجراها المكتب الوطني للأسرة والسكان في عام ٢٠١٠ عنصرًا أساسيًا في دق ناقوس الخطر للسلطات والرأي العام حول أهمية ظاهرة العنف ضد المرأة. يتفق جميع المراقبين على أن نتائج مثل هذه الدراسة ربما لم يكن القيام بها ونشرها ممكنًا لولا الثورة، وك يكن هناك أي فرص لنشرها تحت نظام ينكر وجود هذه الظاهرة. حتى لو كان متوقعًا، فإن الأرقام المثيرة للقلق مثل أن امرأة من كل اثنتين تقول أنها عانت من شكل واحد على الأقل من أشكال العنف في حياتها.

إن ظهور الاتجاهات المحافظة وتحرير الخطاب العام من أقوال بعض الدعاة التونسيين والعرب الذين يدافعون عن ختان الفتيات الصغيرات، وهي ممارسة غريبة على المجتمع التونسي على أي حال، وعودة أشكال معينة من تبعية النساء مثل الزواج العرفي، وتصريحات بعض النواب التي من شأنها وصم الأمهات العازبات، كل ذلك جعل من وجود قانون لمواجهة العنف ضد المرأة أولوية للحركات النسوية.

تضاعفت نداءات الجمعيات النسوية في هذا الصدد، مطالبة بقانون شامل متكامل ضد جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتيات استنادًا إلى تجارب في دول أخرى، لاسيما القانون الإسباني أو اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي المعروفة باتفاقية اسطنبول. ركزت مطالب النسويات بشكل أساسي على صفة «الشمولية» لهذا القانون، والتي تطالب باتباع منهج يقوم على أربعة أسس: مكافحة العنف، وحماية الضحايا، تقديم الرعاية والخدمات من مختلف القطاعات، ومحاكمة ومعاقبة مرتكبي العنف. هذه الدعوات حظيت بدعم واسع من حركة حقوق الإنسان وكذلك المنظمات الدولية.

ومع ذلك، وجب الانتظار حتى عام ٢٠١٤ مع أول حكومة من التكنوقراط والتي خلفت حكومة الترويكا، حيث مثل الإسلاميين الأغلبية، حتى أصبح ممكنًا للملف المضي قدمًا، فأنشئت وزارة الدولة لشؤون المرأة التي كانت آنذاك برئاسة المحامية الشهيرة نيلا شعبان أول لجنة من الخبراء المكلفين بصياغة قانون شامل يجرم العنف ضد المرأة. مرة أخرى، ستختار النسويات خوض معركة من داخل المؤسسات. إن اللجنة التي عهدت رئاستها إلى الرئيسة السابقة للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ورئيسة جمعية «بيتي» سناء بن عاشور، ستضم بين صفوفها الرئيسة الحالية للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات مونية بن جميع وغيرهن من النسويات مثل مونية كاري وسلمى الهاجري فضلًا عن الكثير من حلفاء القضية النسوية من القضاة ونشطاء حقوق الإنسان مثل وحيد الفرشيشي ووليد بلعربي.

ستكون النتائج ملموسة أكثر بالنظر إلى أن اللجنة قد أنجزت عملاً يتجاوز حدود صلاحياتها الأولية من خلال محاولة لمس جميع الأحكام التمييزية في الترسانة التشريعية التونسية

انطلاقًا من مبدأ أن التمييز هو أرض خصبة للعنف. حتى إذا لم يتم إعادة تناول النص النهائي الذي أعدته اللجنة بالكامل، فقد كان للجنة الفضل في رفع سقف الطموحات لأعلى مستوى، حتى بعد التعديلات المتعددة التي سيخضع لها النص المقترح، ظل الجزء الرئيسي دون إنجاز. سوف ترى العديد من مسودات النص النور حتى يظهر في صورته النهائية مع المقترحات التي ستختفي وتعاود الظهور مع مراعاة تحفظات مختلف الوزارات. سيكون مستوى الالتزام الشخصي للوزراء الذين خلفوا بعضهم البعض على رأس وزارة شؤون المرأة دائمًا عاملًا حاسمًا في تسريع أو إبطاء اعتماد هذا القانون.

من ناحية أخرى، تم شن حملة منظمة ضد مشروع القانون. ما إن تم تسريب أول معلومات حول محتواه، انتفضت بشدة القنوات الإذاعية والتلفزيونية المعروفة بقربها من الإسلاميين ضد مشروع القانون، متهمة إياه بالرغبة في تشتيت العائلات ومهاجمة قيم المجتمع، وبالتالي أصبح مشروع القانون الذي تم نعته بالخطر هدفًا يجب إسقاطه.

سرعان ما سيقوم المجتمع المدني الديمقراطي بتنظيم نفسه والالتفاف حول التحالف الوطني لتطبيق قانون شامل ضد جميع أشكال العنف ضد المرأة، يجمع هذا التحالف حوالي ستين جمعية من مناطق مختلفة من البلاد تعمل جميعها على اعتماد القانون المتكامل. يتواجد داخل الائتلاف جمعيات ذات أصول تاريخية وأخرى جديدة، من تونس وكذلك المناطق، الوطنية والدولية، كلها متحدة من أجل الهدف النهائي المتمثل في إقرار قانون شامل متكامل.

وقد ضاعف التحالف الوطني لتطبيق قانون شامل ضد جميع أشكال العنف ضد المرأة إجراءات زيادة الوعي لعامة الناس ودعوة صانعي القرار على جميع المستويات لضمان تقدُم عملية اعتماد القانون. ولكن ما مميز التحالف الوطني لتطبيق قانون شامل ضد جميع أشكال العنف ضد المرأة هو مساهمته الكبيرة في مناقشات مجلس نواب الشعب حول القانون المتكامل خلال شهر يوليو ٢٠١٧. كذلك قضى بعض أعضاء التحالف ليلًا ونهارًا داخل مجلس نواب الشعب ليتابعوا عن كثب والتأكد من عدم التأثير ولو قليلًا على نتائج التصويت. وقد قام وفد التحالف الموجود في المجلس والمكون من أحلام بلحاج، يسرى فراوس، سناء بن عاشور، بالعمل بجد مع مختلف المجموعات البرلمانية أو حتى في بعض الحالات مع نواب فرديين معروفين بانخراطهم في قضايا المرأة، لإقرار التعديلات التي تُعتبر ضرورية، وضمان نتائج التصويت النهائي.

وقد تخطى النص في صيغته المعتمدة توقعات النسويات وتونس ككل، وتم التصويت بالإجماع على القانون بـ «١٤٦» صوتًا، و«٠» امتناع عن التصويت و«٠» رفض [22]. وهكذا تم إضافة نصر تاريخي آخر إلى قائمة إنجازات الحركة النسوية.

[22] http://www.onu-tn.org/Actualites/670_La_Tunisie_enregistre_une_grande_avancee_en_votant_la_loi_contre_les_violences_faites_aux_femmes.html

مناظرات كبيرة تهز الحركات النسوية في تونس

نسوية الدولة: سياسة لتحقيق المساواة الفعلية أم خيبة الأمل؟

كانت قضية نسوية الدولة واحدة من القضايا المركزية في تشكيل الحركة النسوية المستقلة. والواقع أن السياسة الاستباقية لدولة الاستقلال في تحرير المرأة ومكافحة استبعادها وإخضاعها قد تجلت من خلال قوانين رائدة مثل قانون الأحوال الشخصية في عام ١٩٥٦ وتقنين الإجهاض بموجب شروط منذ ١٩٦٥ وبدون شروط في عام ١٩٧٣، ولكن أيضًا من خلال تعميم تعليم الفتيات أو سياسة تنظيم الأسرة وتعميم الوصول إلى وسائل منع الحمل. لكن بالنسبة للحركة النسوية، فإن هذه الإصلاحات، على أهميتها، كانت دائمًا تتم باسم الدولة أو حتى باسم والد الأمة وليس من قبل النساء أو من أجل النساء. يلخص هذا المقطع من كتاب «العنف ضد المرأة: قوانين النوع الاجتماعي» هذه المعضلة: «لم تكن نسوية الدولة أبدًا نسوية، بل هيمنة وصائية. بعد أن أصبحت مقيدة بالسلطة، انتهى بها الأمر بجعل النساء رهينة السياسة وجعلهن دروع استقرارها»

في الواقع، لم تكن نسوية الدولة نسوية تسعى للمساواة. فكل الإصلاحات التي تم القيام بها لم تزعزع أسس السلطة الأبوية، حيث أن هذه النسوية المزعومة تخدم صورة شخص رئيس الدولة ووالد الأمة الذي يسعى لأن تكون صورته حاضرة دومًا في المجتمع وداخل الأسرة.

وهكذا وبعد الإصلاحات المختلفة التي أعلن عنها خلال خطاب الرئيس الراحل للجمهورية الباجي قائد السبسي في ١٣ أغسطس ٢٠١٧ من أجل تعزيز حقوق المرأة، ولا سيما إلغاء مرسوم رقم ٧٣ المتعلق بحظر تسجيل زواج المرأة التونسية المسلمة من غير المسلم وكذلك إنشاء لجنة للمساواة والحريات الفردية المكلفة بمراجعة الأحكام التمييزية في القوانين التونسية بما في ذلك مسائل الميراث. تم رفع بعض الأصوات التي اتهمت الرئيس بالسير على نهج السياسة القديمة المتمثلة في استخدام المرأة سياسيًا. لكن رد فعل النسويات كان مختلفًا هذه المرة، فقد رحبت غالبية الجمعيات النسوية بهذه التدابير وأعلنت أنها متيقظة لمتابعة العملية مع دعمها بما لديها من بيانات وخبرات.

جدير بالذكر أن تكوين اللجنة التي أعلنها رئيس الجمهورية كان أكثر من مُطمئن، خاصة عند معرفة أن من ترأسها هي النائبة والناشطة النسوية والرئيسة السابقة للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بشرى بلحاج حميدة، فضلًا عن أنها تضم بين أعضائها العديد من الشخصيات والمثقفين المعروفين لدعمهم المستمر للمطالب النسوية. لكن هذا وحده لا يمكن أن يُفسر التغيير في موقف الجمعيات، وسيكون من الضروري العودة إلى أسس الصراع بين الحركة النسوية المستقلة ذاتيًا ونظام الحكم السابق لفهم ذلك. في الواقع، يكمن الصراع الرئيسي في غياب أي انفتاح

ديمقراطي في النظام، في حين أن الحرية هي قيمة تأسيسية للحركة النسوية مثلها مثل المساواة. هذا يمكن أن يفسر التمزق والتوترات الدائمة التي ميزت هذه العلاقة.

وهذا يعني أن من يقارن بين البروباجندا النسوية لدولة الاستقلال ونظام بن علي ومبادرة السبسي يحذف حقيقة تاريخية مهمة وتغيير جذري في المجتمع التونسي حدث منذ الثورة. في الواقع، في النظام الديمقراطي أو في النظام في مرحلة التحول إلى الديمقراطية، تقع على عاتق السلطات العامة مسؤولية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة جميع أشكال التمييز وعدم المساواة. إن مبادرة رئيس الجمهورية، حتى لو لم تكن خالية من محاولة السيطرة السياسية، ستؤدي في النهاية إلى مقترحات سيتم تمريرها من خلال جمعية منتخبة ومناقشتها والتصويت عليها من قبل ممثلي المجلس الشعب وبالتالي منحها الاعتمادات الوطنية اللازمة.

النسوية والدين: صراع المرجعيات

لماذا لا يتم الاستفادة من الحجة الدينية واستخدام تفسير المبادئ الدينية لصالح حقوق المرأة؟ كان هذا سؤالًا مطروحًا باستمرار على المنظمات النسوية في تونس والذي عاد بشكل أكثر إلحاحًا بعد الثورة مع ظهور التيارات المحافظة. يدافع دعاة هذه النظرية عن الحاجة إلى حرمان المحافظين من «الاحتكار الصوري» للدين ودعوة النسويات إلى أن يكن أكثر انفتاحًا على المصادر الدينية من أجل استخلاص الحجج لدعم جهودهن.

للوهلة الأولى، يبدو هذا النهج قابلاً للدفاع عنه، خاصة عندما نعرف أنه في السياق التونسي يمكن للحركة النسوية أن تعتمد على عاملين أساسيين، من ناحية أهمية العامل الديني لفئة لا زالت تؤثر وتتأثر إلى حد كبير بمثل هذا العامل، ومن ناحية أخرى، يجب ألا ينسى المرء الثراء الفريد لمدرسة العلوم الإسلامية التونسية في مجال القراءات الإصلاحية والتقدمية للنص الديني. وهناك مثقفون مثل محمد الطالبي وعبد المجيد الشرفي وأمل جرامي وألفة يوسف ورجاء بن سلامة وإقبال غربي ولطيفة لخضر وكثيرون غيرهم، لا يمكنهم سوى دعم مطالب الحركة. قررت الحركة النسوية التونسية الابتعاد عن المرجعية الدينية فيما يتعلق بنصوصها التأسيسية وتصريحاتها، وبالتالي التمسك بحقوق الإنسان العالمية باعتبارها المرجع الوحيد.

إذا أردنا التعليق على هذا الموضوع، فيمكننا فقط احترام اختيار النسويات، خاصة عندما نتعمق أكثر في التحليل. السؤال الحقيقي الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدى يمكننا استخدام المرجعية الدينية. يكمن الخطر مرة أخرى في أن تقتصر على الإصلاحات الجزئية أو حتى السطحية التي لن تنجح أبدًا في لمس أسس السلطة الأبوية وقلب النموذج المجتمعي القائم على التعزيز المنهجي للمذكر والإقصاء الاجتماعي للمؤنث.

الحجة الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار هي حقيقة أن خطاب الإصلاحيين في المدرسة الإسلامية لا يُسمع عمومًا على مستوى المجتمع. فشلت كتب وقراءات المثقفين التونسيين، على الرغم من القيمة العلمية

التي لا يمكن إنكارها، في أن تمس غالبية المجتمع، حيث ظل هذا الخطاب غريبًا عليه. وبالتالي، فإن العودة إلى النقاش الديني إذا كان قد يبدو جذابًا للبعض يجب ألا يجعلنا بأي حال من الأحوال سجناء الخصوصية الثقافية بدلًا من الانفتاح على الجميع.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: الغائب العظيم عن المعركة؟

ينتقد العديد من المحللين الحركة النسوية «الكلاسيكية» بسبب طابعها «النخبوي»، الذي يركز على المطالب السياسية التي ليس لها تأثير حقيقي على نمط معيشة المرأة وعلى تحسين حياتها اليومية. كلما تم تقديم مبادرة لتعزيز المساواة، كانت الأصوات تثار في الغالب بين صفوف المحافظين[23] مع خطاب أخلاقي يحاول إلقاء اللوم على «النخب» النسوية باعتبارها منفصلة عن أرض الواقع ولاهتمامها بمطالب سطحية بدلًا من التعامل مع الوضع غير المستقر للمرأة في المناطق والريف. في الواقع، إنها مجرد ذريعة لإخفاء مقاومته للتغيير واحتقاره للمساواة. وواقع الأمر هو أنه لا يمنع أحدهما الآخر، ولا يمكن تعزيز الكفاح من أجل حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية إلا من خلال اكتساب حقوقها المدنية والسياسية. لا يتعلق الأمر هنا بترتيب للأولويات بين الحقوق المدنية والسياسية والظروف الاجتماعية الاقتصادية للمرأة، بل التأكيد والإصرار على أن جميع أشكال النضال من أجل المساواة والكرامة تستحق الدعم والمساندة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن ما يسمى بنسويات «النخبة» في الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات كن في عام ٢٠٠٨ من بين أول وأهم المؤيدات لثورة حوض التعدين[24] التي يعتبرها الكثيرون مقدمة لثورة ٢٠١١ والتي تميزت بمشاركة مذهلة للمرأة.

بالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام ٢٠١١، ضاعفت الجمعيات النسوية نشاطاتها لجذب انتباه العامة والسلطات لمشكلة تأنيث الفقر. في الواقع، يقدر معدل البطالة بين النساء في الربع الأول من عام ٢٠١٧ بنحو ٢٢.٧ %، أي ما يعادل تقريبًا ضعف المعدل بين الرجال، وهو ١٢.٤ %[25]. في القطاع غير الرسمي، تحصل النساء على أجور منخفضة مقارنة بالحد الأدنى للأجور وتقدر الفجوة في الأجور بين النساء والرجال بنسبة ٣٥.٥%. ولا يزال الوصول إلى التمويل والائتمان والموارد يتم بشكل واضح لصالح الرجال[26].

كما ستدعم الجمعيات النسائية وحليفاتها حراك المرأة في المناطق المختلفة من أجل المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن طريق اتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤثر على السلطات العامة فيما يخص الظروف الكارثية لنقل العمال في القطاع الزراعي[27]، ومحنة عاملات المنازل[28] وظروف العمل غير المستقرة

[23] https://www.realites.com.tn/201708//monia-brahim-une-deputee-antifeministe-dennahdha/
[24] https://www.monde-diplomatique.fr/200807//GANTIN/16061
[25] المعهد الوطني للإحصاء. ملاحظة على الدراسة الاستقصائية الوطنية للعمالة. عام ٢٠١٧
[26] المعهد الوطني للإحصاء. تقرير النوع الاجتماعي. ٢٠١٥.
[27] http://kapitalis.com/tunisie/201620/05//des-ouvrieres-agricoles-transportees-comme-du-betail/
[28] http://www.huffpostmaghreb.com/201730/11//-travailleuses-domestique_n_18689858.html

للمرأة في قطاع النسيج [29]. كما ستتخصص بعض الجمعيات، بما في ذلك جمعية بيتي، في تقديم دعم ملموس للنساء اللاتي تتعرضن للتمييز والعنف الجنسي أو الاستبعاد من خلال مراكز المعلومات والتوجيه والإقامة والإدماج الاجتماعي.

سيلعب الاتحاد العام التونسي للشغل وبعض الجمعيات العامة، ولا سيما المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية دورًا رئيسيًا في هذه الديناميكية من خلال قوة تعبئة كبيرة على أرض الواقع ومعرفة وخبرة معترف بها فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الانفتاح على المنهجية الجنسية ومراعاة وضع المرأة واحتياجاتها الخاصة.

لكن الحراك حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة لم تكن مقصورة على المجال الجمعياتي، فقد أظهرت النساء في عدة مناسبات في تونس قدرة استثنائية على التنظيم الذاتي للدفاع عن حقوقهن. الجميع يتذكرون في هذا الصدد قصة العاملات في مصنع ماموتيكس للأقمشة في منطقة الشابة بالمهدية [30].

إدانة لظروف العمل الكارثية داخل المصنع، وعلى الرغم من كل الضغوط التي تعرضن لها من صاحب العمل، تمكنت العاملات في نهاية عام ٢٠١٣ من إنشاء نقابة تابعة للاتحاد العام التونسي للشغل من أجل تأكيد حقوقهم. في أعقاب الأزمة في قطاع النسيج في تونس وبعد ٢٠ عام من العمل، قرر المالك إغلاق المصنع في أوائل عام ٢٠١٦، مُدعيًا أنه غير قادر على دفع أجور العاملات. تمكنت الأخيرة من خلال نقابتهم من إجراء مفاوضات شاقة مع السلطات المحلية والضمان الاجتماعي من أجل الحفاظ على نشاط المصنع حتى من دون رئيس، وبالتالي المساعدة في الحفاظ على وظائفهم.

انفتاح الحركة النسوية على قضايا أخرى وتقارب الصراعات

منذ ثورة ٢٠١١، تمكنت تونس من إحراز تقدم كبير في مجال الحريات الجماعية، خاصة حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. مع ذلك، شهدت الحريات الفردية انخفاض حقيقي. وهكذا كان عام ٢٠١٥ عامًا محوريًا في ولادة حركة تونسية لتعزيز الحريات الفردية. كانت الحركة النسوية واحدة من دُعاماته، وعلى الأخص الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات.

شهد عام ٢٠١٥ العديد من عمليات القبض على شباب وشابات استنادًا إلى قانون المخدرات رقم ٥٢٢ لعام ١٩٩ وكذلك المواد ٢٢٦ و٢٢٦ مكرر و٢٣٠ من قانون العقوبات المتعلقة بخدش الحياء العام والتعدي على التقاليد وتجريم الشذوذ الجنسي. كانت قضية «مروان» بمثابة صدمة حقيقية للرأي العام وأثارت في النهاية الغضب ضد انتهاك الخصوصية والحريات الفردية للمواطنين.

مروان، طالب شاب يبلغ من العمر ٢٢ عامًا، اعتُقل من قبل مركز الشرطة في ولاية سوسة لاستجوابه في قضية قانونية عامة وتمت تبرئته. بعد الخوض في رسائله

[29] http://www.lapressenews.tn/article/etude-les-droits-de-la-femme-violes-dans-le-secteur-textile-14-des-ouvrieres-sans-couverture-sociale/945674/

[30] https://inkyfada.com/201603//resister-produire-la-lutte-des-ouvrieres-mamotex-chebba-tunisie/

الشخصية والعثور على علاقة «حميمة» بينه وبين الضحية, اضطر تحت ضغط الشرطة لإجراء اختبار الشرج ضد إرادته. تم تقديم مروان للعدالة حيث حكم عليه بالسجن لمدة عام. إن حراك المواطنين المحلي والدولي الذي لم يسبق له مثيل قد جنى ثماره أخيرًا وتم تعديل الحكم في الاستئناف إلى السجن لمدة شهرين.

بعد هذا الأمر وبمبادرة من الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وشبكة الحقوق الأورو-متوسطية, تم إنشاء تجمع مدني للحريات الفردية. بعد أن كان يضم عند تأسيسه ما يقرب من عشرين جمعية, أصبح التجمع يضم حاليًا ٣٤ جمعية بين صفوفه. منذ ذلك الحين, رسخ التجمع نفسه كممكون رئيسي في المجتمع المدني التونسي الذي كان في طليعة الكفاح ضد القوانين التي تقيد الحريات الفردية في تونس.

من خلال العمل لعدة سنوات في مجال الحقوق الجسدية والجنسية والإنجابية, تمكنت الناشطات النسويات من استخدام خبراتهن لصالح العمل الجماعي. أتاحت هذه الديناميكية تنسيق الموارد البشرية والخبرات وتحسينها وزيادتها. في الواقع, فإن جمعيات حقوق المثليين في تونس تدرك بشكل أفضل المشكلات والمتطلبات التي تواجه المجتمع, كما أن الجمعيات غير الرسمية التي تعمل على مشروع القانون رقم ٥٢ أقرب إلى الشباب المتواجد في الأحياء الأكثر فقرًا. الجمعيات النسوية مثل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والجمعيات العامة مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان مجهزة بشكل أفضل من حيث إتقان القوانين وقنوات الدعوة. أتاح العمل الجماعي تأسيس رابط بين العمل الميداني والسياسة, وبين العمل على أرض الواقع والعمل على المستوى التشريعي والقانوني.

خاتمة

يعلمنا نيلسون مانديلا أن «المقاتل لأجل الحرية يتعلم بالطريقة الصعبة أنه الظالم هو الذي يحدد طبيعة الصراع، وغالبًا ما لا يجد المستضعف بديلًا سوى استخدام نفس أساليب الظالم». وإدراكاً منهن أن القوانين هي المحرك الرئيسي للتمييز ضد المرأة، فإن النسويات التونسيات استغللن السياق الثوري الذي تميز بصياغة دستور جديد ومراجعات تشريعية عميقة لفرض نظام قانوني جديد قائم على مبدأ المساواة.

في معرض تعليقها على هذه الاستراتيجية، تشير سناء بن عاشور إلى أن «إدراكًا منهن للمكانة المركزية للقانون كخطاب فعّال، وكقاعدة للتمثيل، وكأداة للتغيير، فإن النسويات يستثمرن المجال القانوني من أجل تفعيله، والعمل عليه وإضفاء قيم المساواة عليه، والاستفادة من جوانبه الإيجابية، واستغلال مفارقاته وتعريف السلطات العامة ومُطبقي النظام (بما في ذلك المحاكم) بإمكاناته وقدراته، بما في ذلك الأدوات الدولية لحقوق الإنسان»

وبالتالي، يمكننا أن نستنتج أنه للتمرد على الملاحظة التي وضعتها النسوية الهندية أنسوا سنجوبتا: «تتحدث الكثير من النساء في كثير من البلدان بنفس اللغة وهي الصمت»، ستتميز النسويات التونسيات منذ الثورة بالنسوية القتالية بدلًا من النسوية التي تكتفي بالملاحظة، أي النسوية الهجومية، نسوية العمل والحشد. ولكن أيضًا النسوية الموحدة التي عرفت كيفية تجاوز والتغلب على الاختلافات الداخلية بين الجهات الفاعلة في التغيير، للتركيز على صاحبات الحقوق، ولتجاوز الجدل حول الوسائل من أجل التركيز على الغايات. إنها حركة تمكنت من تجديد نفسها والمضي قُدُماً بكل قوتها: حكمة شيوخها وديناميكية شبابها وعقلانية المعتدلين وحماس الراديكاليين ونضال المُستقلين وإدخال بعض أعضائها في دوائر السلطة.

لوصف ثراء وتنوع هذه الحركة، لن نجد أفضل من قصيدة بول إيلوار «حركتنا»:

«نحنُ جِسمًا لجسمِ نحنُ الأرضَ للأرضِ
نولَدُ في كلّ مكانِ فنحنُ بلا حدودِ»

قائمة المراجع

الكتب

١. مونية بن جميع, لاتيتيا سيدو, مارشا سكوت. العنف ضد المرأة في سياق التحولات السياسية والأزمة الاقتصادية في المنطقة الأورو-متوسطية: اتجاهات وتوصيات للمساواة والعدالة. ٢٠١٤.

٢. سناء بن عاشور. العنف ضد المرأة: قوانين النوع. ٢٠١٦.

٣. الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (العمل الجماعي). المرأة والجمهورية: معركة من أجل المساواة والديمقراطية. ٢٠٠٨.

٤. عزة غانمي. الحركة النسوية التونسية: شهادة على استقلالية وتعددية الحركة النسائية (١٩٧٩-١٩٨٩). عام ١٩٩٣.

٥. درة محفوظ. جمعيات تعمل من أجل تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تونس. CREDIF. ٢٠١٣.

٦. المعهد الوطني للإحصاء. تقرير النوع الاجتماعي. ٢٠١٥.

٧. المعهد الوطني للإحصاء. ملاحظة على الدراسة الاستقصائية الوطنية للعمالة. عام ٢٠١٧.

٨. زايد كريشان. حركة النهضة في مواجهة العملية التأسيسية, من تكريس الشريعة إلى حرية الضمير. في «دستور تونس: العملية والمبادئ والمنظورات» (عمل الجماعي). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. عام ٢٠١٦.

٩. مونية بن جميع. قراءة المادة ٤٦ من الدستور. في «دستور تونس: العملية والمبادئ والمنظورات» (عمل الجماعي). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. عام ٢٠١٦.

المقالات الصحافة

١. الجمعيات التونسية: طفرة ما بعد الثورة. ريم بنعاروس. صحيفة Le Temps. ٨ أغسطس ٢٠١٥.

٢. التونسيون يتظاهرون من أجل العلمانية. صحيفة Libération. ١٩ فبراير ٢٠١١.

٣. تونس: المرأة التونسية تدافع عن حريتها وتطالب بالمساواة. صحيفة Jeune Afrique. ٢٩ يناير ٢٠١١.

٤. تونس. الهجوم على زياد كريشان وحمادي الرديسي في قصر العدل. صحيفة Kapitalis. ٢٣ يناير ٢٠١٢.

٥. العنف في تونس ضد معرض مثير للجدل. صحيفة Le Figaro. ١٣ يونيو ٢٠١٢.

٦. القصبة ١ و٢: بعد أربع سنوات, عودة إلى الاحتلال الثوري المصادر. هندا الشناوي. مدونة نواة. ٣٠ يناير ٢٠١٥.

٧. النهضة تتخلى عن تسجيل الشريعة في الدستور. إيزابيل ماندرود. صحيفة Le Monde. ٢٧ مارس ٢٠١٢.

٨. مظاهرات في تونس دفاعًا عن حقوق المرأة. صحيفة Le Monde مع وكالة فرانس برس. ١٤ أغسطس ٢٠١٢.

٩. تونس: المعارضة تظهر ثقتها بعد حراك ٧ أغسطس. هوفينجتون بوست المغرب. ٧ أغسطس ٢٠١٣.

١٠. تونس: مظاهرة للاحتفال بيوم المرأة في اعتصام باردو. هوفينجتون بوست المغرب. ١٤ أغسطس ٢٠١٣.

١١. مونيا إبراهيم, نائبة «مناهضة للنسوية» من حزب النهضة. صحيفة Réalités. ١٥ أغسطس ٢٠١٧.

١٢. ثورة «شعب التعدين» في تونس. صحيفة Le Monde Diplomatique. يوليو ٢٠٠٨.

١٣. عمال زراعيون يُنقَلون مثل الماشية. صحيفة Kapitalis. ٢٠ مايو ٢٠١٦.

١٤. العنصرية ومصادرة جواز السفر والعنف: محنة عاملات المنازل في تونس. رحاب بوخياطيا. هوفينجتون بوست المغرب. ٣٠ نوفمبر ٢٠١٧.

١٥. دراسة: حقوق المرأة المنتهكة في قطاع الغزل والنسيج، ٤/١ من العمال دون تأمين اجتماعي. صحيفة La Presse. ٣ يوليو ٢٠١٦.

١٦. مقاومة وانتاج: نضال العاملات في معمل ماموتيكس. مونيا بن حمادي. صحيفة Inkyfada. ١١ مارس ٢٠١٦.

الخطابات والبيانات الصحفية

١. خطاب رئيس الجمهورية التونسية بمناسبة اليوم الوطني للمرأة في ١٣ أغسطس ٢٠١٧.

٢. تتخذ تونس خطوات كبيرة في إصدار قانون مكافحة العنف ضد المرأة. مركز الأمم المتحدة للمعلومات. ٢١ أغسطس، ٢٠١٧.

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org